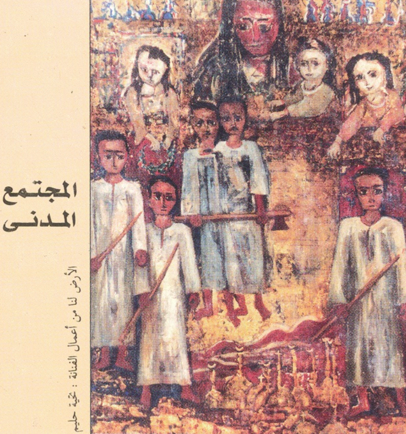
اليسار الجديد



المجتمع المدنى

حق العودة



الأرض لنا من أعمال الفنانة : تحية حليم

الكوكبة : الرأسمالية فى مرحلة ما بعد الإمبريالية

- المنتدى الاجتماعى العالمى من الداخل
- إيديولوجية اليمين المتطرف فى فرنسا
- ماذا جرى للطبقات الاجتماعية فى مصر؟
- حول الحكومة الانتقالية فى السودان

- دراسات ▪ تقارير ▪ كتب ▪ وثائق

الاصدار الثانى - العدد الأول - ابريل - مايو - يونيه - ربيع ٢٠٠٢

اليسار الجديد

* ليكن الوطن محلا للسعادة المشتركة ، نبنيه بالحرية والعقل والمصنع.
رفاعة الطهطاوى.

* مجلة فصلية فكرية تصدر عن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى.
* الادارة والتحرير ١ ش كريم الدولة- ميدان طلعت حرب- القاهرة.
هاتف: ٥٧٩١٦٢٩-٥٧٩١٦٢٨
فاكس ٥٧٨٦٢٩٨-٥٧٨٤٨٦٧..
البريد الالكترونى
@lyassar@alahali.com.

رئيس مجلس الإدارة

د. إبراهيم سعد الدين

رئيس التحرير

نبيل زكى

نائب رئيس التحرير

أمينة النقاش

مديرا التحرير

عادل الضوى - محمد فرج

التصميم والإخراج

حامد العويضى

المحتويات

الافتتاحية

تحية وعهد

د. ابراهيم سعد الدين

بصدور هذا العدد من مجلة اليسار الجديد تتغير طبيعة مجلة اليسار من مجلة شهرية سياسية إلى مجلة فصلية ذات طبيعة فكرية تصدر كل ثلاثة شهور . ويتغير لذلك مجلس إداراتها ورئاسة تحريرها ومستشاروها .

إن التغيير الحادث يعود إلى أمرين فى نفس الوقت .أولهما : الصعوبات المالية التى واجهتها مجلة اليسار ، رغم كل الجهود التى بذلتها إداراتها ومحرروها لتغطية تكاليف صدورها .. ورغم المساهمات التى استطاعت الحصول عليها من عديد من أصدقاء اليسار . أما السبب الأهم للتغير فهو الضرورات العملية لوجود مجلة تصدر عن اليسار تناقش قضايا الاشتراكية فى عصر الكوكبة ،وتعيد مناقشة العديد من المسلمات التى كانت سائدة بين مفكرى اليسار، وفى أوساط المناضلين اليساريين ،والتى يعاد طرحها الآن على ضوء التجربة والتغيرات التى أدت إلى تقوض المعسكر الاشتراكى فى التسعينيات من القرن الماضى ، وإلى بروز مرحلة جديدة من مراحل الرأسمالية ذات الطابع الكوكبى .وهو أمر يتطلب أيضا إعادة مناقشة العديد من قضايا المجتمع المصرى والعربى المعاصرة من منطلقات جديدة.

ولابد لنا فى هذه اللحظة التاريخية أن ننوه ونحيى النضال المستمر لمجلة اليسار منذ صدورها وحتى اللحظة الأخيرة لها، دفاعاً عن الاشتراكية والاستقلال

الوطنى والتحرر والتوحد العربى ، وعن جماهير العمال وفقراء الفلاحين ، وعن الديمقراطيين وحقوق الإنسان المصرى والعربى . وأن نشيد بصلابتها فى الدفاع عن وجهة نظرها، ووجهة نظر العديد من قوى اليسار فى مصر، رغم الأزمة العميقة التى مرت بالقوى الاشتراكية منذ الانهيار التاريخى للاتحاد السوفيتى والدول الحليفة له فى التسعينيات من القرن الماضى . ورغم التدهور فى الموقف العربى منذ زيارة القدس والغزو العراقى للكويت ثم عقد اتفاقية أوسلو والسير فى طريق تصفية الصراع العربى الإسرائيلى، ورغم التحولات الاقتصادية فى مصر، التى تسارعت بعد تنفيذ ما سمى ببرامج التثبيت والإصلاح الاقتصادى التى تم الاتفاق عليها مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى .وفى هذا المجال أوجه تحية خاصة لرئيس تحريرها الزميل» حسين عبد الرازق».

على أن الصلابة فى الدفاع عن المبادئ ومصالح الوطن والأمة العربية والجماهير الشعبية، يتطلب فى المرحلة الحالية فهما أعمق لطبيعة التغيرات التى يمر بها العالم والأمة والوطن .كما يتطلب إعمال العقل لإعادة اختبار العديد من المسلمات النظرية والأفكار على ضوء ما حدث فى الواقع وعلى ضوء التجربة العملية.

اختفاء النضال لبناء نظام اشتراكى عالمى

١- لقد تقوضت التجربة السوفيتية وتجربة دول الديمقراطية الشعبية لبناء الاشتراكية فى التسعينيات لأسباب داخلية وخارجية عديدة لم تزل تحتاج إلى درس وتعمق خاصة بعد مرور أكثر من عشر سنوات على انهيار هذه التجارب . وقد ترتب على تقوض هذه التجارب العديد من النتائج الهامة والخطيرة، ولعل فى مقدمتها غياب أى محاولات لإقامة نظام اشتراكى دولى كبديل للنظام الرأسمالى الكوكبى المعاصر . وبغض النظر عن الصواب أو الأخطاء والنجاحات والفشل فى هذه التجارب الاشتراكية، فقد مثلت هذه التجارب محاولات للخروج عن إطار الرأسمالية ومحاولة لبناء نظام اقتصادى اجتماعى بديل يرتفع بمكانة الإنسان من كل الوجوه ويصفى الاستغلال وما يولده من فقر وجهل ومرض . وكانت هذه الدول قاعدة لحركة دولية واسعة مناهضة للرأسمالية .وحليفا يعتمد عليه لحركة مناهضة الاستعمار والتحرر الوطنى . وقد كانت الحركة الاشتراكية منذ بدايتها حركة دولية . شملت فى البداية حركات الطبقة العاملة فى الدول الأوربية الرأسمالية، واتسعت فى عهد الأممية الثانية لتشمل جميع الأحزاب الاشتراكية فى أوروبا وأمريكا وكندا واليابان ، إلى جانب النقابات العمالية فى هذه البلدان . وقد أدى قيام الحرب العالمية الأولى ثم الثورة البلشفية فيما بعد إلى صراع حاد فى

داخل الدولية الاشتراكية وظهور الدولية الثالثة بزعامة الحزب البلشفى . ورغم حل الدولية الثالثة بواسطة ستالين فى أثناء الحرب العالمية الثانية فقد استمر النشاط الدولى للطبقة العاملة فى إطار الكومينفورم ثم فى إطار الحركة الشيوعية الدولية بعد ذلك.

وبرزت إلى جانب الحركة الدولية للطبقة العاملة تشكيل اتحادات دولية للنقابات ، وحركة دولية للنساء فضلا عن حركة دولية من أجل السلام وظهرت تحالفات حركات التحرر الوطنى فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية التى كونت مع بعضها البعض حلفا متسعا للقوى المناهضة للاستعمار والرأسمالية. ورغم ما حدث من انقسام فى الحركة الدولية وبروز الماوية والشيوعية الأوربية ، والانقسام فى الحركة النقابية الدولية وحتى فى حركات التحرر الوطنى فقد استمر الطابع الدولى للحركات المستندة إلى الماركسية .إلا أن انهيار الكتلة السوفيتية ثم تصفية الماوية فى الصين قد أدت إلى تغيب وجود حركة اشتراكية دولية تسعى لإقامة نظام اشتراكى عالمى كبديل للنظام الرأسمالى . ورغم استمرار وجود أحزاب شيوعية فى أوروبا وأمريكا اللاتينية وفى آسيا وأفريقيا ،فى البلاد العربية أيضا ، فقد اختفى عمليا الصراع لإقامة نظام اشتراكى عالمى كبديل للرأسمالية. إن أحزاب كالحزب الشيوعى الروسى والحزب الشيوعى الصينى وفى دول شرق أوروبا والأحزاب الشيوعية فى إيطاليا وفرنسا وغيرها من الدول قد أصبحت تطرح برامج خاصة ببلادها . وتدافع عن الشغيلة فى بلادها، وتطرح برامج للإصلاح الاقتصادى والسياسى أو لبناء شكل من أشكال الاشتراكية الديمقراطية فى بلادها ولم تعد منشغلة فى برامجها بقضية إنشاء أو بناء نظام اقتصادى اجتماعى بديل على النطاق العالمى.

إن نفس الشئ ينطبق على حزب التجمع فى مصر والذى لم يزل يتمسك بالاشتراكية كهدف بعيد من أهدافه فإن إنشغاله الأساسى هو ببناء الاشتراكية فى مصر فى المستقبل كنتيجة لنضال شعب مصر وخاصة القوى الاشتراكية فيها . واكتفى الحزب فى برنامجه بالتمسك بالاشتراكية دون تحديد دقيق لمفهومها لديه.

.إن ذلك لا يعود لقصور فكرى لدى التجمع ، ولا لمجرد الانشغال بالقضايا المباشرة والحالة والأكثر إلحاحا ، وإنما يعود أيضا لأن مفهوم الاشتراكية ذاتها قد أصبح أقل وضوحا بعد انهيار التجربة السوفيتية.

الاشتراكية وتصفية الاستغلال

وبينما كان بناء الاشتراكية يعنى تصفية كل أو جل أشكال الملكية الرأسمالية لأدوات الإنتاج وتصفية الاستغلال والاستحواذ على فائض القيمة بواسطة

الرأسماليين ، وحلول الملكية المجتمعية لأدوات الانتاج محل الملكية الرأسمالية لها، والاعتماد على التخطيط القومى الشامل كأداة لتوجيه النشاط الانتاجى على المستوى القومى كبديل من الاعتماد استهداف تعظيم الربح كموجه للنشاط الاقتصادى فإن العديد من الأحزاب الاشتراكيةأو حتى الشيوعية أصبحت تقبل وجود أشكال من الملكية الرأسمالية ، وأصبحت أكثر اعتمادا علي قوانين السوق الرأسمالية ، واستهداف الربح كأداة لتوجيه النشاط الاقتصادى ، حتى أن الانضمام لمنظمة التجارة العالمية أصبح من ضمن الأهداف التى تسعى لها بلاد كالصين كما تتسابق الدول الاشتراكية ودول العالم الثالث من أجل جذب الاستثمارات الرأسمالية كأداة من أدوات تسريع التنمية وهى تقبل لذلك بشروط منظمة التجارة العالمية بشأن حرية المنافسة وحرية انتقال رؤوس الأموال وحمايتها وغير ذلك.

وإذا كانت الملكية المجتمعية لأدوات الإنتاج يجوز أن تأخذ أشكالا متعددة وإن لا تقتصر على ملكية الدولة للمشروعات ،فإن الأمر هنا لا يتعلق فقط بتعدد أشكال هذه الملكية بل إنه يتعلق بالسماح بقدر واسع من الملكية الرأسمالية المحلية والأجنبية . وبالسماح بالتالى باستمرار الاستقلال الرأسمالى واستمرار حصول الرأسماليين المحليين والأجانب على جزء من فائض القيمة نتيجة لعملية استغلال القوى العاملة.

وإذا كان أى نظام اقتصادى اجتماعى لا يوجد فى الواقع المعاش بشكل صافى ، وإن كان هناك دائما إمكانية لأن يتضمن أى تنظيم اقتصادى اجتماعى أشكال من الملكية وعلاقات الإنتاج لأنظمة اجتماعية اقتصادية سابقة، كما قد تبرز فيه أشكال لعلاقات مستقبلية فإن الأمر يتعلق الآن بتعريف النظام الاقتصادى الاجتماعى الاشتراكى .ومتى يمكننا القول أن دولة ما قد استكملت بناء النظام الاشتراكى بها .

التناقض بين الطابع الاجتماعى للانتاج والطابع الفردى للملكية.

إن أحد المسلمات التى كان يستند إليها فى القول بحتمية الحل الاشتراكى وفى تفوق التنظيم الاقتصادى الاجتماعى للاشتراكية ،هى مقولة بروز وزيادة التناقض بين الطابع الاجتماعى للإنتاج والتوزيع والطابع الفردى للملكية الرأسمالية. إن مثل هذا التناقض يؤدى إلى هدر فى الموارد البشرية والمادية التى تتعطل بين فترة وأخرى كنتيجة للتقلبات الدورية بين الرواج والكساد .كما أن أغلب المشروعات الرأسمالية تعمل بأقل طاقاتها الانتاجية معظم الوقت.

وعلى العكس من ذلك فإن الملكية المجتمعية وما يصحبها من تخطيط شامل

ومن السعى لتحقيق توازن فعلى بين العرض والطلب وبين فروع الصناعات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة هو الكفيل بتحقيق كفاءة أعلى واستخدام أكثر كفاءة لعناصر الإنتاج واستبعاد ظاهرة الهدر التى يتضمنها الاعتماد على المنافسة.

إن هذه المقولة لم يثبت صحتها فى الواقع العملى . ورغم أن الاعتماد على المنافسة قد يتضمن هدراً لبعض الموارد بين وقت وآخر فإن التنافس لتحقيق أقصى الربح بواسطة المشروعات الرأسمالية يدفع بصفة مستمرة إلى السعى لتحقيق خفض فى التكاليف ،والسعى للوصول إلى تحسين طرق الانتاج ،وتطوير المنتجات خاصة بعد أن حلت المنافسة غير السعرية محل المنافسة السعرية واعتمدت هذه المنافسة على التجديد المستمر للمنتجات والتطوير المستمر لطرق الانتاج ذاتها.

من ناحية ثانية فإن المشروعات الرأسمالية المستقلة عن بعضها البعض قد تصدر قرارات فى اتجاهات متعاكسة، مما يؤدى إلى إلغاء تأثير أخطائها بواسطة بعضها البعض.

وعلى العكس من ذلك فإن أخطاء أجهزة التخطيط كثيراً ما تبقى غير مصححة إلا بعد تراكم الأخطاء وبروز الاختلالات فى التوازن بين الأنشطة والقطاعات . وقد صاحب التخطيط الاشتراكى فى العديد من الحالات بروز عجز شديد فى عرض العديد من السلع مع وجود فائض كبير فى منتجات أخرى.

من ناحية أخرى فإنه بينما كان التطوير والتحسين هو جزء أساسى من أنشطة المشروعات الرأسمالية المتنافسة ،فقد كان مثل هذا النشاط محدوداً فى إطار وحدات الإنتاج الخاضعة للتخطيط المركزى فى المجتمعات التى كانت تسعى لبناء الاشتراكية ،وذلك باستثناء فروع الإنتاج المتعلقة بالإنتاج الحربى وبصنع السلاح حيث كانت المحافظة على توازن القوى مع معسكر الدول الرأسمالية تفرض سباقاً فى التسليح وتفرض اهتماما بتطوير المنتجات الحربية لا يمكن إهماله.

وقد تطورت الرأسمالية فى المرحلة المعاصر لتصبح رأسمالية ذات طابع كوكبى وأصبحت الشركات المتعدية الجنسيات هى المسيطرة على الإنتاج والتوزيع وعلى حركة رؤوس الأموال .واستطاعت هذه الشركات أن تدير بكفاءة وحداتها المتعددة فى أرجاء المعمورة المختلفة بفضل ثورة الاتصالات الحديثة وبفضل الثورة فى طرق الادارة التى صاحبتها.

وفرضت الشركات متعدية الجنسيات والأجهزة الدولية التى تعتمد عليها ،(صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى ، ومنظمة التجارة العالمية) مبدأ حرية

التجارة ،وحرية انتقال رؤوس الأموال على النطاق العالمى وفرضت فى نفس الوقت مبدأ حماية الملكية الفكرية والعلمية . وحققت بذلك سيطرتها على السوق العالمى فى مختلف مجالات النشاط سواء كان يتعلق بإنتاج السلع المادية أو يتعلق بالترفيه أو الرياضة أو الثقافة أو بالخدمات.

إن الشركات متعدية الجنسيات قد أصبحت قادرة على استخدام التخطيط الاستراتيجى لنشاطها وتتمكن من إدارة أنشطتها فى مختلف الأسواق بفضل أدوات الاتصال المتقدمة التى تستخدمها ، وتمارس قدراً من المركزية واللامركزية فى نفس الوقت لتسيير الوحدات المختلفة التى تتبعها فى إطار من فلسفة موحدة لإداراتها .وهى قادرة على توفير التمويل لنشاطها من مختلف أجزاء العالم وبواسطة أشكال متعددة من الأوراق المالية وأنواع متعددة من الأسهم والسندات والاكتتابات الدولية وغير ذلك .وهى تمارس نشاطها فى أكثر من منطقة من مناطق العالم . رغم استمرار الطابع الفردى للملكية الرأسمالية.

لقد تمكنت الشركات المتعدية الجنسية أن تستوعب وحدات إنتاجية كانت مملوكة للدولة فى هذا أو ذاك وأن تشمل بسيطرتها حتى بعض الشركات العامة عن طريق أشكال مختلفة من التعاقدات ،وتلجأ الشركات العامة فى أكثر من بلد من البلدان فى الدول الرأسمالية ، ودول العالم الثالث، وحتى فى الدول التى كانت تسعى لبناء نوع أو آخر من النظم الاشتراكية إلى الارتباط بالشركات متعدية الجنسيات بشكل أوآخر من أشكال الارتباط للإفادة من قدرات هذه الشركات البحثية والمعرفية وقدراتها التكنولوجية أو للإفادة من شبكات التوزيع التى تسيطر عليها لتتمكن من الدخول إلى الأسواق فى الدول الرأسمالية المتقدمة أو حتى للدخول إلى أسواق أخرى من دول العالم الثالث أو حتى فى سوقها المحلى الداخلى.

دور الطبقة العاملة

لقد ارتبط النضال لتحقيق الاشتراكية والسعى لبناء نظام اقتصادى اجتماعى بديل عن النظام الرأسمالى بنضال الطبقة العاملة وتنظيمها فى شكل حزب طليعى ووعى الطبقة العاملة بحقيقة الاستغلال الرأسمالى وإدراكها بضرورة تصفية مثل هذا الاستغلال لبناء نظام اشتراكى بديل يخلو من كل أشكال الاستغلال.

إن الدور الطليعى للطبقة العاملة فى بناء الاشتراكية يعود نظريا إلى عدد من الأمور يأتى فى مقدمتها أن الطبقة العاملة الصناعية ترتبط بالعمل فى أكثر القطاعات تقدما من الناحية التكنولوجية كما أنها تمارس نشاطها فى منشآت يتجمع فيها أعداد كبيرة من العاملين الذين يخضعون لنفس الاستغلال . بالاضافة لأنها هى مصدر فائض القيمة الذى يصادره الرأسماليون وأن الطبقة معرضة

للافقار المطلق أو النسبى وأنها تصبح بالتالى الطبقة التى لا تؤدى ثورتها إلى فقدها لأى شئ عدا قيودها وأنها تكون لذلك أشد طبقات المجتمع ثورية ورغبة فى التغيير الجذرى له.

لقد استمر عدد كبير من الماركسيين وخاصة فى الأحزاب الشيوعية يتشبثون بهذا التنبؤ الذى أورده ماركس فى تحليله للمجتمع الرأسمالى رغم ما حدث من تغيرات فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة ورغم ما أدى إليه النضال الاقتصادى والسياسى للطبقة العاملة من نجاحات فى إعادة توزيع فائض القيمة لصالح العاملين . وما أدى إليه ذلك من ارتفاع مستمر فى مستوى معيشة العاملين وفى نوعية حياتهم .وقد فسر النجاح فى رفع مستوى معيشة العاملين ونوعية الحياة فى البلاد الرأسمالية المتقدمة بقدرتها على الاستحواذ على جزء هام من الفائض الاقتصادى الذى يتكون فى البلاد التابعة لها فى المستعمرات وأشباه المستعمرات وماصحب هذا الاستغلال من زيادة معدلات التراكم فى الدول الرأسمالية المتقدمة على حساب الدول التابعة خلال فترة تاريخية طويل.

ورغم ما يتضمنه هذا التفسير من أوجه صحة خاصة بشأن انقسام بلدان العالم الرأسمالى إلى مجموعة محدودة من الدول المتقدمة فى الشمال ومجموعة كبيرة من دول العالم الثالث الفقيرة تقدما فى المستعمرات السابقة وأشباه المستعمرات فى الجنوب ، فقد ارتبط التقدمة فى الدول الرأسمالية بانتشار التعليم وزيادة كفاءة العاملين وتحسين أحوالهم الصحية .كما ارتبط أيضا بالتقدم العلمى والتكنولوجى وقد نمت العمالة الماهرة ذات مستوى التقنى المرتفع على حساب العمالة غير الماهرة.

وزاد حجم العاملين من ذوى الياقات البيضاء على حساب العاملين ذوى الياقات الزرقاء . ويمعنى آخر فإن العاملين فى مجال التصميم وتطوير أدوات وتكنولوجيا الإنتاج، والعاملين فى مجالات الادارة والرقابة والاتصالات والتسويق البيع يزدادون بشكل مطلق ونسبى على حساب عمال التنفيذ والانتاج.

كما أن تطور أساليب الاتصال واستخدام الكمبيوتر والإنترنت والتطور فى مجال علم الحياة والهندسة الوراثية وغيرها أدى إلى تغير فى أساليب وطرق الإنتاج .كما أدى إليه أداء بعض الأعمال بعيدا عن المنشآة الصناعية وفى أماكن منعزلة عن التجمع العمالى ، وان اتصلت بالمشروع عن طريق أدوات الاتصال الالكترونى .كما أصبح التطور التكنولوجى يتيح زيادة الإنتاج دون تشغيل مزيد من العاملين.

ورغم أن بروز نوعية جديدة من العاملين تعمل فى مجال نشاط ذهنى لا ينفى

حقيقة أن العاملين فى المشروعات الرأسمالية يستمرون فى إنتاج فائض قيمة يستحوذ عليه الرأسماليون ، فإن هذه الفئات الجديدة من العاملين تختلف عن العمال الصناعيين التقليديين فى العديد من النواحى ، لعل فى مقدمتها ارتباطاتهم المنظومية . إن وجود مثل هؤلاء العاملين فى النقابات العمالية هو أمر نادر . وهم يرتبطون بزملائهم فى المشروع الرأسمالى وكفاحهم ضد أصحاب رؤوس الأموال بشكل مشترك من أجل زيادة نصيبهم من القيمة المضافة هو أمر نادر . وهم لا يلجأون إلى المساومة الجماعية لتحسين شروط عملهم بل يفضلون العمل المباشر مع المشروع الذى يعملون فيه أو الانتقال إلى غيره من المشروعات ويتطلع العديد من العاملين الذهنيين إلى فرص لتمويل أنشطتهم أو مخترعاتهم لتكوين مشروعات خاصة بهم.

ومن ناحية ثانية فإن ما يحصل عليه هؤلاء العاملون من أجور تجعلهم يعيشون نوعية حياة هى أقرب إلى حياة الرأسماليين منها إلى حياة الطبقة العاملة التقليدية وهم قادرون على تكوين مدخرات كافية للمساهمة فى تمويل المشروعات الرأسمالية عن طريق بورصات الأوراق المالية ويسعون لزيادة ثرواتهم عن طريق المضاربة فى أسواق المال.

ورغم وجود حركة واسعة حاليا لمناهضة الكوكبة واشتراك العديد من منظمات المجتمع المدنى وجمعيات المحافظة على البيئة ومنظمات النساء وغيرها فى هذه الحركة. فإن مشاركة قوى الطبقة العاملة هى مشاركة محدودة رغم أن مناهضة الكوكبة لا تزيد عن أن تكون حركة لتحسين شروط الكوكبة لتصبح كوكبة ذات وجه إنسانى.

أسئلة مشروعة

التنمية المستقلة والكوكبة

إن القضايا السابقة رغم طابعها الجوهرى لا تزيد على أن تكون جزءاً من العديد من الأمور التى يحتاج الاشتراكيون بصفة عامة، والاشتراكيون فى مصر بصفة خاصة لإعادة بحثها ودراستها.

فإلى جانب القضايا المتعلقة ببناء الاشتراكية فإن العديد من قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية تحتاج إلى مزيد من الدراسة والبحث وإعادة البحث. ويكفى أن نشير هنا إلى موضوعات التنمية المستقلة ومدى إمكان تحقيقها أو عدم تحقيقها فى إطار الكوكبة الرأسمالية المعاصرة وفى غياب وجود معسكر اشتراكى . إن هناك ضرورة لتحديد الشروط الضرورية لتحقيق مثل هذه التنمية والعلاقة بين التكامل الاقتصادى وبين الكوكبة . وشروط تحقيق تكامل اقتصادى عربى فى إطار اعتماد جماعى على الذات فى العصر الحالى.

من ناحية أخرى ما هى العلاقة بين التنمية المستقلة من جانب وبين الانتقال إلى الاشتراكية من جانب آخر؟ وهل تعتبر التنمية المستقلة شرطاً للانتقال إلى الاشتراكية فى الدول النامية ؟ وهل شرط ضرورى ؟ وإذا كانت شرطاً ضروريا فهل هى شرط كاف؟ وما هى الشروط لضمان أن تكون التنمية المستقلة طريقا للانتقال إلى الاشتراكية فى الدول النامية؟.

السلطة وديمقراطية المشاركة

وإلى جانب قضايا التنمية المستقلة وبناء نظام اشتراكى على المستوى الوطنى تطرح قضية السلطة ذاتها كقضية جوهرية . وتطرح قضية تحقيق الديمقراطية أيضا باعتبارها شرط ضرورى لتحقيق نظام اشتراكى حقيقى يتميز بالكفاءة وحسن الادارة وتعبئة كل قوى المجتمع ومشاركتها الفعالة فى بناء الاشتراكية والدفاع عنها . ويطرح فى هذا الإطار طبيعة الديمقراطية فى مرحلة الانتقال إلى الاشتراكية وفى مرحلة استكمال بناء الاشتراكية أيضا وكيف يمكن بناء نظام ديمقراطى فعال يضمن مشاركة أوسع الجماهير الشعبية . ويضمن المساءلة الديمقراطية لعناصر السلطة والأجهزة البيروقراطية ويضمن شفافية كاملة لصالح الجماهير.

السوق والتخطيط

ويطرح ضمن قضايا إدارة المجتمع سواء فى مرحلة التنمية المستقلة أو فى مرحلة استكمال البناء الاشتراكى قضية دور السوق ودور التخطيط والعلاقة بينهما ودور كل منهما فى تنظيم وإدارة النشاط الاقتصادى والاجتماعى وفى تحقيق العدالة الاجتماعية . والحد من الفوارق بين الطبقات .والقضاء على الفقر وتحسين نوعية الحياة، والحفاظ على البيئة ،وتحقيق تنمية بشرية فعالة. والقضاء على الفروق بين الريف والحضر وبين الذكور والإناث والتوزيع العادل للخدمات بين مختلفة أقاليم مصر.

مشاكل مصر وحلولها

إن السعى لبناء الاشتراكية فى مصر عن طريق ديمقراطى لن يكون ممكناً دون أن يطرح الاشتراكيون حلولهم للمشاكل الأساسية التى يواجهها شعب مصر وتعريف الجماهير الشعبية بماهية هذه الحلول . ويأتى فى مقدمة هذه المشاكل فى مصر مشاكل النظام التعليمى ونظام الخدمات الصحية وتطوير القدرات البحثية لمصر وبناء قاعدة علمية مستقلة قادرة على الأخذ والعطاء والمساعدة فى حل مشاكل المصريين.

كما يتطلب التعبئة الجماهيرية للطبقات الشعبية خلف القوى الاشتراكية تعريف الجماهير بكيف يمكن للاشتراكيين حل مشاكل البطالة والقضاء على الفقر

، وحل مشاكل الاسكان وتوفير إسكان ملائم للمصريين ، وحل مشاكل النقل والمواصلات داخل المدن وفيما بينها وتنمية الموارد الطبيعية وعلى رأسها الموارد المائية ،والموارد الزراعية وموارد الطاقة والحفاظ عليها من الهدر وحسن استخدامها.

ومن المهم للاشتراكيين تعريف الجماهير باقتراحاتهم لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متسارعة فى مختلف ميادين النشاط واقتراحاتهم بشأن تحقيق العدالة الاجتماعية والحد من الفروق الاجتماعية وتوفير حياة إنسانية كريمة لشعب مصر.

إن ذلك يتطلب أن يكون للاشتراكيين خططهم لحل قضايا التصنيع والتنمية الريفية وتطوير الزراعة وتوفير إسكان ملائم للطبقات الشعبية ،وتوفير وسائل المواصلات والاتصال وغير ذلك.

إن مثل هذه الخطط لابد وأن تستند على دراسات علمية للموارد والإمكانات والبدائل المختلفة لحل أهم المشكلات والاختيارات الاشتراكية للحلول الأكثر ملاءمة والتى تحقق مصالح المجتمع وخاصة طبقاته الشعبية.

منبر لكل اليسار

إن مجلة اليسار الجديد سوف تسعى لتكون منبرا للمناقشة العلمية الحرة لمثل هذه القضايا وغيرها من قضايا الاشتراكية والتنمية ومشاكل مصر والوطن العربى الرئيسية سواء كانت القضايا اقتصادية أو سياسية أو ثقافية.

وستمارس المجلة عملها عن طريق نشر المقالات العلمية وتلخيص الدراسات والبحوث وتنظيم اللقاءات الفكرية والندوات ونشرها وعن طريق التقارير الدورية ودراسة الحالات وعرض الكتب وغير ذلك من أساليب العمل الصحفى.

والمجلة وإن صدرت عن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فإنها ليست معبرة عنه بل إنها تفتح أبوابها لكل قوى اليسار وأفراده دون تمييز . وتفتح أبواب المساهمة لكافة الأجيال والأعمار وتشجع بصفة خاصة مساهمات الشباب والأجيال الجديدة من الاشتراكيين .

ومن الطبيعى لذلك أن تكون المساهمات معبرة عن رأى كاتبها أو الناطق بها وأنها لا تعبر عن رأى هيئة التحرير أو مجلس الادارة أو مستشارى المجلة ومن باب أولى عن رأى الحزب الذى يصدرها.

ولضمان المستوى العلمى للمقال أو البحث أو الدراسة فإن النشر سوف يخضع لتحكيم علمى من قرناء أو خبراء للتأكد من المستوى العلمى . دون استبعاد لأى رأى أو اتجاه لخلافات فكرية أو إيديولوجية.

دراسات

١ الكوكبة: الرأسمالية فى مرحلة ما بعد الإمبريالية

٢ فى فن الرحلة عند الطهطاوى

٣ فى تلوث المياه المصرية وآثاره . دراسة فى التلوث الضرورى

الكوكبة:
الرأسمالية في مرحلة ما بعد الإمبريالية

■ د. إسماعيل صبرى عبد الله

توطئة

يصعب على من يتابع وسائل الإعلام العربية أن يصادف يوما لا تذكر فيه "العولمة ". وما أكثر الندوات التى يدور الحديث فيها عن هذه الظاهرة التى يبدو أننا اكتشفنا وجودها خلال العقد الأخير من القرن العشرين . ولا يخلو النقاش كعادتنا العربية من "مناظرة "بين دعاة العولمة وما تجلبه من خيرات وفرص ثمينة لمن يعرف الانخراط فيها والاستفادة منها وبين من يرون فيها أحدث صورة لمؤامرة أمريكا المستمرة والمتجددة والتى تهدف بنوع خاص إلى محاصرة العرب وغزو بلادهم ثقافيا وتبديد جهودهم وحرمانهم من التحرر والتقدم والأصالة . ويقف بعضنا طويلا أمام بعض الأفكار الشاذة التى رددها بعض الكتاب الأمريكيين بصفة عامة : نهاية التاريخ ، صراع الحضارات ، صراع الأديان بين المسيحية والإسلام . الخ . ويردد أغلبنا نظرية القطب الواحد الذى يتحكم فى النظام العالمى تحكما مستبدا غير عادل . والغريب فى هذا النقاش الساخن ندرة التعرض للجوانب الاقتصادية فى الظاهرة محل الخلاف والجدل . والأغرب أن أحداً لا يتصدى لصياغة تعريف جامع مانع لموضوع التحليل .

ولهذا أحرص بادئ ذى بدء على تقديم تعريف (إجرائى على الأقل) يكون الدعامة الأساسية لما أكتب فى الصفحات التالية . وقد عثرت على تعريف شامل لجوانب الظاهرة المختلفة مما يسمح بالتعمق فى تحليلها . وآخذه عن اللجنة المستقلة التى شكلتها الأمم المتحدة لدراسة "حكم الكوكب "فى تقريرها الصادر فى ١٩٩٥ بعنوان "مجاورتنا الكوكبية "(١) . وهذا نص التعريف :

"التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون

اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو انتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة ، ودون حاجة لإجراءات حكومية ".

وجوهر هذا التعريف هو تكاثر الأنشطة من كل نوع عبر الكرة الأرضية متعدية الدولة القومية ، وهكذا تتزايد باطراد التعاملات والمبادلات وغيرها من العلاقات مسقطة مفهوم الوطنية أو القومية والجنسية والسيادة . وبعبارة أخرى ، ظهر مجال يتجاوز "المجال الدولى "المعرف بأنه مجتمع مكون من الدول ذات السيادة وحدها .

ولما كان تطور الجماعات البشرية من صنع البشر أنفسهم يتعين تحديد القوى الاجتماعية – الاقتصادية التى أوجدت هذا المجال والظروف التى دفعتها إلى فعل ذلك . ودون أى صعوبة نعرف أن نقطة البداية فى هذا التطور كانت نمط الإنتاج الرأسمالى الذى زاد بريقه بعد انهيار الاتحاد السوفييتى والذى يبث فى أركان المعمورة "أيديولوجية السوق "بدعوى تفوقها وقدرتها على حل قضايا البشرية وليس فقط كآلية اقتصادية لها آثار حميدة وأخرى مدمرة .

وفى رأينا أن هذا النمط قد دخل مرحلة جديدة من التطور تختلف فى أمور كثيرة عما نعرفه وأن نقطة البدء فى هذا الطريق كانت الحرب العالمية الثانية وما تلاها من أحداث هامة ومن ثم لابد من التذكير فى إيجاز بمراحل تطور نمط الإنتاج الرأسمالى ثم نفصل أهم معالمه الحالية وقواه الفاعلة . ولكن قبل الخوض فى هذا لابد من أن ندقق الكلمة الشائعة فى لغتنا العربية كترجمة للتعبير الإنجليزى globalisation وأرى أن "عولمة "تعبير مضلل وخاطئ لغويا وأفضل كوكبة *.

الفصل الأول
نشأة وتطور الرأسمالية

يكاد ينعقد إجماع على أن نشأة الرأسمالية كانت فى القرن السادس عشر وليست مع بدايات الثورة الصناعية وقبل قرنين من ظهور كتاب آدم سميث "ثورة الأمم" الذى عده الاقتصاد الأكاديمى إلى عهد قريب مؤسس علم الاقتصاد(٢) . ومنذ البداية ثم خلال النمو اعتمدت على ثلاث دعائم :

التراكم الرأسمالى

التراكم المعرفى

نهب أجزاء واسعة من المعمورة

وظلت تلك الدعائم تتنامى عبر المراحل المتعاقبة لتطور الرأسمالية : الرأسمالية التجارية ، ثم الصناعة التنافسية ثم الإمبريالية وأخيراً الكوكبة .

أ – الرأسمالية التجارية

منذ أوائل القرن السادس عشر ظهرت طبقة رأسمالية فى أوروبا الغربية أساسا وأخذت تحاول الخروج من العهد الإقطاعى .

وكانت هذه الطبقة تجمع رؤوس الأموال من "التجارة الخارجية "وهى أساساً استيراد سلع من الصين والهند وبلاد العرب وأفريقيا يقبل عليها أهل الثراء وتحقق أرباحاً كثيرة . كما أن موقف الكنيسة من الإقراض بفائدة يتفق عليها الدائن والمدين

تغير ، فهى كانت تحظر الربا طوال العصور الوسطى . وهذا ما جعل عمليات الائتمان احتكاراً لليهود (حيث يحظر دينهم تعاطى الربا فيما بينهم فقط ، وهو جائز مع غير اليهود) وهو ما كان من عوامل شعور العامة المعادى للسامية . ولكن الإصلاح الدينى وصمت الفاتيكان أسقطا عمليا حظر الربا . وظهرت البنوك "المسيحية" فى جوار روما فى سهل لومبارديا ، ونشرها الإيطاليون فى أجزاء من أوروبا الغربية (٣) .

وتركزت هذه البورجوازية فى المدن التى نجحت بصورة أو بأخرى فى الإفلات من سلطة سادة الأقاليم من أمراء الإقطاع : ففى إيطاليا استقلت بعض المدن التجارية مثل جمهورية البندقية ، أو كعاصمة لإقليم يحكمه أمير يتفهم مصالح التجار ويرعاها ويأخذ منها نصيبه (فلورنسا فى إمارة توسكانيا) واشترت بعض المدن حريتها من السيد الإقطاعى وحملت صفة الحرية فى اسمها (٤) . وأنشأت البورجوازية أحيانا مدنا جديدة .

وحين أنشأت الرأسمالية شركات احتمت بسلطة الملك فكانت تؤسس بمرسوم من الملك ، وتحمل فى اسمها النسبة إليه compagnie royale فى فرنسا و chartered company فى إنجلترا . وفى القرن السابع عشر ظهر مجال جديد للتجارة يعتمد على المستوطنين الأوروبيين فى المستعمرات . وفتح باب التصدير بعد أن كان الاستيراد عماد التجارة البعيدة ، إذ تعين تزويد من استقروا فى العالم الجديد بسلع أوروبية . وبالتالى ظهر الاشتغال بنهب الذهب والفضة من الأمريكتين ، ونشطت حركة نقل بحرى عبر الأطلسى مولتها البورجوازية وأثرت من عائدها .

وأخيراً دخلت البورجوازية مجال الصناعة لتستطيع توفير ما يلزم للذين استوطنوا فى المستعمرات . وكانت الصناعة الحرفية المستقرة عاجزة عن الوفاء بالمطلوب ، فهى صناعة تنتج لمشتر معروف مسبقاً يزودها أحيانا بالمادة الأولية ، كما أن عملاءها بالتالى أثرياء يريدون مصنوعات ممتازة وغالية التكلفة . ولذا استعان الرأسماليون بالعمالة غير المؤهلة الهاربة من الإقطاعيات ، وظهر التقسيم الفنى للعمل حتى يتمكن كل عامل بتدريب بسيط من أداء عمل جزئى محدد . وهكذا ظهرت المصانع اليدوية manufactures. وهذه النقلة بالغة الأهمية لأنها مهدت لاستخدام الآلات المسيرة بطاقة البخار فيما بعد . ولا يجوز الحديث عن الرأسمالية التجارية دون التذكير بتجارة الرقيق من غربى أفريقيا أساسا إلى أمريكا الجنوبية والشمالية (٥) .

التراكم المعرفى

ومن ناحية أخرى نشأت الرأسمالية فى عصر ما بعد النهضة وظهور العلوم الحديثة والفلسفة الجديدة ومناهج البحث العلمى الخلاقة . ولما كان معظم هؤلاء العلماء والمفكرين مكروهين من الكنيسة ولا محل لهم فى بلاط الملك أو دوائر النبلاء فإنهم وجدوا القبول والترحيب فى صالونات كبار البورجوازيين واسعى الثراء . ومن ثم اكتسبت الطبقة الجديدة ثقافة رفيعة وآمنت بالتقدم العلمى وساهمت فى إحداثه . وخير دليل على هذا كله أن مغامرة كولومبوس فى السعى إلى طرق أبواب الهند بالإبحار غربا لم تكن متصورة قبل أن يقتنع الإنسان فى ضوء ما أثبته كوبرنيكوس وجاليليو وغيرهما من الفلكيين من أن الأرض كروية . ومن الناحية الأخرى حصل "المكتشف" الأسبانى على التمويل اللازم لمغامراته من بيت تجارى كبير فى جنوا

اسمه Centurione. وفى مثال آخر نجد أن البحث عن استخدام البخار كطاقة محركة بدأ فى ١٦٠١ على يد الإيطالى ديلا بورتا (1594- 1651) وتلته محاولات تطوير طوال القرن السابع عشر كانت محاولة وات الناجحة الثانية عشرة منها . وأقر وات بالشكر "لرجل أعمال "بريطانى اسمه ماثيو بولتون لأنه وفر لأبحاثه التمويل اللازم . ومن الإفراط أن أذكر هنا بعلامات الفكر والعلم المضيئة التى ظهرت فى القرون الثلاثة التى تلت عصر النهضة . وأكتفى بأن أبرز واقع التراكم المعرفى الذى سار جنبا إلى جنب مع التراكم المالى مما وفر القاعدة الصلبة لقفزة إنتاجية نوعية هى الثورة الصناعية الأولى .

ويبدو هنا الجانب الجدلى للعلاقة بين الاختراع التكنولوجى وأوضاع المجتمع فى جملته فى أن استخدام طاقة البخار لم يقتصر أثره على تضخم ثروات الرأسماليين ، بل إنه غير حياة المجتمعات القائمة وجعل من الصناعة الآلية قلب النشاط الرأسمالى . ويكفى أن نشير إلى السكك الحديدية والسفن البخارية وما أحدثته من ثورة فى انتقال السلع والأفراد . وعلى المستوى الاجتماعى نكتفى بتكوين الطبقة العاملة الصناعية وتصديها للحد من قسوة ظروف العمل وقلة الأجر ، والثورة الفكرية التى تجسدت فى عشرات من كتابات مفكرين يدعون إلى الإصلاح الاجتماعى أو التغيير الثورى للمجتمع .

ب – الرأسمالية الصناعية التنافسية

انتشرت الصناعة الآلية فى أوروبا ثم الولايات المتحدة فى الربع الأخير من القرن الثامن عشر (استخدام الآلات فى صناعة الغزل والنسيج فى ١٧٨٢) إلى أواسط القرن التاسع عشر (انتشار السكك الحديدية)(٦) . وقد زادت الآلة من إنتاجية العامل زيادة جذرية وبالتالى خفضت بنفس النسبة تكلفة الإنتاج . وساعد على ذلك أيضا التقسيم الفنى للعمل الذى مكّن المصانع من استخدام عمال غير مؤهلين يعملون بأجر متدن وبصفة خاصة عمالة النساء والأطفال ، ويعملون ساعات طويلة وفى ظروف صحية بشعة(٧) . وساعد كل ذلك على تخفيض أسعار المصنوعات وزيادة الإنتاج ليصل إلى الطبقة الوسطى بعكس أوضاع الصناعة الحرفية . وظهرت أهمية السوق من أن المشروع الرأسمالى ينتج لمستهلكين مجهولين يظهرون عند عرض المنتجات فى الأسواق . ومن هنا ظهر تعبير اقتصاد السوق الذى يتحدد فيها سعر السلعة تحت تأثير العرض والطلب . وبالمقابل أفرزت الصناعة الآلية طبقة اجتماعية جديدة من العمال الذين لا يملكون إلا قدرتهم على العمل والذين تستغلهم الرأسمالية أبشع استغلال . وبالتدريج استقطب المجتمع بين الرأسمالية والبروليتاريا وتفاقم الصراع الطبقى وظهرت الحركة التعاونية ثم الأفكار الاشتراكية التى ازدهرت فى أواسط القرن التاسع عشر

وقضت الثورات المتوالية على بقايا الإقطاع ووحدت سوق "الدولة – الأمة "وذاع مبدأ القوميات واستقر مفهوم الدولة القومية فى حدود رسمتها الحروب المتوالية . وشجعت الرأسمالية ومنظروها التعصب القومى الذى كان السند الأيديولوجى الجديد فى صراع كل دولة رأسمالية لتزيد نصيبها من أراضى الأمريكتين وآسيا وأفريقيا وما صاحب هذا الصراع من حروب وانتزعت فيها دول بعض مستعمرات دول أخرى . وتطور أسلوب استغلال المستعمرات من مرحلة نهب المعادن الثمينة وانتزاع الأراضى

من أصحابها ليستقر عليها المستوطنون الأوروبيون . وصار الشكل الأساسى للاستغلال هو الحصول على المواد الأولية اللازمة للصناعة الآلية ثم بيع المصنوعات فى أسواق المستعمرات (٨) .

وكانت المشروعات الصناعية فى البداية فردية أو شركة أشخاص حيث لم تظهر شركات المساهمة إلا فى أوائل النصف الثانى من القرن التاسع عشر . ولهذا كانت كلها مشروعات صغيرة أو متوسطة الحجم . ومن ثم لم يكن فى وسع أى منها السيطرة على السوق . وظل تحديد الثمن خاضعاً لآليات العرض والطلب وكانت المنافسة قريبة من الصورة النظرية التى صاغتها المدرسة الكلاسيكية فى علم الاقتصاد . ومن المعروف أن عدداً من أبرز الاقتصاديين انتهوا فى تحليلهم للاقتصاد الرأسمالى إلى أنه يسير نحو كارثة بسبب إفقار الفئات الشعبية : مالتوس ، ريكاردو ، ماركس .. الخ . وقد عاب هذا التحليل إهماله لدور المستعمرات فى مد عمر الرأسمالية . لقد هاجر كثير من الفقراء إلى "العالم الجديد" واستراليا ونيوزيلندا ومواقع فى أفريقيا ، كما أن التبادل غير المتكافئ بين الدولة الاستعمارية ومستعمراتها يمكنها من سحب نصيب كبير من الفائض الاقتصادى المتحقق فى المستعمرات والذى تجسد ، بين أمور أخرى ،فى تبادل المواد الأولية والمصنوعات .

وأخيراً لم تعرف شعوب تلك الدول الرأسمالية الأوضاع الديموقراطية التى تعيشها حالياً والتى تشكلت تدريجيا بفضل النضال الشعبى الذى اتخذ شكل ثورات فى بلدان كثيرة . لقد أقامت البورجوازية نظماً تضمن لها أساسا حق الملكية الفردية "المقدس" وحرية المالك فى أن يفعل بملكه ما يشاء دون تدخل من الدولة المكلفة بحماية تلك الملكية وضرب محاولات المساس بها . وارتكز النظام السياسى على الحصول على موافقة ممثلى دافعى الضرائب عند فرض أى ضريبة ورقابتهم على أوجه إنفاقها . وكان ذلك معنى الليبرالية الأصيل . أما سواد الناس فلا صوت لهم فى إدارة شئون المجتمع (٩) .

جـ - الإمبريالية

كانت المنافسة الحرة بين المنتجين التى مجدها الاقتصاديون من آدم سميث إلى ج.ب.ساى تعنى أن كل منتج يعمل بالضرورة على زيادة نصيبه فى سوق السلعة التى ينتجها . وهذا ما يحمله على السعى الدؤوب لزيادة إنتاجية العمل تقليلا للتكلفة بما يمكنه من تخفيض الثمن وجذب المزيد من المشترين . ومن هنا اتسم الإنتاج الرأسمالى بالحرص على التطور التكنولوجى. ولما كان كل المنتجين يشاركونه فى هذا المسعى كان عليه أن يعظم ربحه باستمرار خشية أن يقتنص بعض منافسيه جزءاً أكبر من السوق . ولهذا كانت المنافسة صراعاً لا نهاية له إلا بالوصول إلى طرد آخرين من السوق . فنجاح منتج يكون على حساب فشل منتجين آخرين . وقد أكد الاقتصاديون بل وحبذوا هذا التوجه باسم العقلانية التى تمكن الكفء من استبعاد الخامل أو العاجز لأن كفاءة المنتجين خير على المجتمع كله . لقد مارست الرأسمالية مبدأ "البقاء للأصلح" قبل أن ينشر داروين نظريته "فى أصل الأنواع بواسطة الانتقاء الطبيعى" ١٨٥٩ . ويؤدى منهج المنافسة تدريجيا إلى ظهور الاحتكارات . وقد كان . فمن بدايات النصف الثانى من القرن التاسع عشر فى أوروبا والولايات المتحدة ثم اليابان حتى أصبحت ظاهرة الاحتكار وما صاحبها سمة الرأسمالية العالمية حتى ما بعد الحرب العالمية الثانية . وهى مرحلة الإمبريالية التى تتسم بالمعالم التالية

أ - الشركات الاحتكارية كان طبيعيا أن يأكل كبار السمك صغارها كما ذكرنا . فالإنتاج الكبير يخفض من تكلفة إنتاج السلعة وبالتالى يتمكن المنتج الكبير من إزاحة منتجين حديين إلى خارج السوق ، أى التوقف عن الإنتاج . كما أن كل من يغامر بدخول السوق عليه أن يحسب حسابا دقيقا القدر المتاح له لمنافسة المنتج الكبير . وتقول النظرية الاقتصادية الأكاديمية إن من يحتكر إنتاج سلعة

أو خدمة بوسعه أن يرفع ثمن البيع إلى الحد الذى لا يهدد بانسحاب نسبة عالية من الطلب ، وهو فى جميع الأحوال يفرض سعراً على السوق بعكس المفروض فى المنافسة الكاملة حيث يحدد السوق السعر عند نقطة توازن العرض والطلب إذ يستبعد هذا الفرض إمكان أن يسيطر منتج فرد أو مجموعة منتجين على الجزء الأكبر من العرض . ومهما يكن من أمر فإن الشركات الصناعية الناجحة هيمنت على الأسواق لوضعها شبه الاحتكارى . وحين تعجز شركة واحدة عن ذلك تتجمع عدة شركات فى اتفاق أسمى " كارتل" لاقتسام الأسواق فيما بينها وتفادى التنافس على السعر . ثم برزت إمكانيات اندماج عدة شركات فى كيان واحد أسمى "ترست ". وكان الاندماج أحيانا أفقيا يجمع شركات تنتج نفس السلعة ، وأحيانا أخرى رأسيا بشراء الشركة المنتجة للسلعة الرئيسية الصناعات المغذية لها ، بل ومناجم المعادن أو مزارع إنتاج المواد الأولية الزراعية .

ب – **رأس المال المالى** وكانت الرأسمالية الصناعية فى حاجة ماسة إلى تمويل من خارجها (أى فيما وراء ما تعيد استثماره من أرباحها) واتجهت بالتالى إلى الاقتراض . وترتب على ذلك أولا ظهور شركات المساهمة حيث أن الوضع الحقيقى للمساهم الفرد هو أنه يقرض من ادخاره للفرد أو المجموعة التى تسيطر على القدر الأساسى من الأسهم . وفى هذا لا يختلف وضعه عن وضع حامل السند إلا من حيث أن الثانى يحد من مخاطر استثماره بتحقيق عائد ثابت (سعر الفائدة) مقللاً من فرص خسارة رأس المال ومعرضاً عن الربح الذى يحصل عليه المساهم والذى يمكن أن يتحول إلى خسارة . ومن ناحية ثانية تطورت البنوك جذريا . لقد كانت تقرض فى الماضى بعض التجار وسادة الإقطاع ، ثم انفتح أمامها إقراض الشركات الصناعية الضخم . ومن ثم لم يعد ما يملكه البنك من رأس مال كافيا . واكتشفت البنوك أنها يمكن أن تجمع الأموال من صغار المدخرين ، بل وبعض كبارهم المعرضين عن الاشتغال بالصناعة بتقبل تلك المدخرات كودائع يدفع البنك عنها فائدة معينة . ثم تحولت البنوك إلى الشكل القانونى الناشئ "شركة المساهمة "وعرضت أسهمها فى البورصات . كما لجأ بعضها إلى إصدار سندات . وأخيراً أدخلت نظام الدفع بالشيك ، فثبتت الدولة وضعه كأداة دفع حالة مثله مثل البنكنوت . وبدأت هذه العملات أو وسائل الدفع الورقية تحل محل الذهب الذى يجمعه البنك المركزى كضمان لإصدار البنكنوت . وبالإضافة للبنوك ظهرت شركات التأمين كوسيط مالى يجمع المدخرات ويعيد استثمارها . وقد أدى اعتماد الصناعة المتزايد على الائتمان بأشكاله المختلفة جنبا إلى جنب مع تعاظم شأن الوسطاء الماليين وتمتع البنوك بحق "خلق النقود "بشروط معينة فى حالة البنكنوت وبغير قيود قانونية فى نقود الودائع . وتكون لدى الرأسمالية فى مجموعها رؤوس أموال تزيد عن القدرة الاستيعابية للصناعة وبهذا انتشر الإقراض للحكومات الأجنبية حتى ولو لم تكن كاملة السيادة (مصر فى عهد الخديوى إسماعيل) ثم إلى الاستثمار فى المستعمرات بحثا عن المعادن ومصادر الطاقة ، أو بالزراعة الرأسمالية الكبيرة لبعض المواد الأولية الزراعية (القطن فى الولايات المتحدة ، المطاط فى أمريكا اللاتينية وجنوبى آسيا ، الكاكاو والبن والشاى فى أفريقيا وآسيا ..) . وهكذا هيمن رأس المال المالى على نشاط الرأسمالية كله واتخذت مؤسساته أوضاعا شبه احتكارية ، ثم تداخل مع الشركات الصناعية باقتناء حصص

من رؤوس أموالها . وغلب ذلك على الأوضاع فى أوروبا الغربية والولايات المتحدة منذ العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر وحتى أربعينات القرن العشرين .

وهنا يثور التساؤل : أين المنافسة الحرة فى هذه الأوضاع ؟ لقد تصدى عدد من الاقتصاديين البارزين لإثبات أن المنافسة الكاملة بشروطها التى فصلتها النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية قد انتهت وحل محلها فى الأسواق نوع جديد من المنافسة غير الكاملة أو المنافسة الاحتكارية (١٠) .

جـ - **عصر القوميات** انفرد القرن التاسع عشر بانتشار ما سمى "مبدأ القوميات "والذى يؤكد حق كل أمة فى أن تكون لها دولة قومية . وكانت الثورات التى شهدتها أوروبا فى أواسط القرن ترفع هذا الشعار . واستقر فى الأذهان مفهوم الدولة الأمة nation state كوضع طبيعى رتب عليه الرئيس الأمريكى ولسن غداة الحرب العالمية الأولى "حق الشعوب فى تقرير مصيرها "الذى قيده حلفاؤه فى غرب أوروبا بشرط أن يكون الشعب "بالغاً "أى قادراً على تمييز ما يضر وما ينفع ويستطيع بالفعل أن يحكم نفسه بنفسه . وعلى جانب السلب ، غذى مفكرو الرأسمالية تمجيد كل أمة وفضلها على الأمم الأخرى ، وانتشر التعصب القومى (الشوفينية) وتقبل الناس مفهوم العدو التاريخى (فرنسا وألمانيا حينا ، وفرنسا وبريطانيا حينا آخر.. الخ . و)كان التعصب للأمجاد التاريخية لكل أمة يبرز فى المقام الأول الانتصارات العسكرية مما كان ضروريا لحمل الرأى العام على تقبل الحروب تحت شعار "التضحية من أجل الوطن ".

د - **الإمبراطوريات الاستعمارية** كانت الرأسمالية الأوروبية تصف كل أرض خارج أوروبا بأنها ليست ملك أحد no man's land لأن أولئك الذين يسكنونها نوع منحط من البشر ، يكاد يكون أرقى من الحيوان قليلا ولكنه أدنى بكثير من الإنسان الأوربى ذى المدنية العريقة التى نشأت فى أرض اليونان ثم انتشرت بفضل الرومان وارتقت بقبول المسيحية وأفرزت أعظم الفلاسفة وأكبر العلماء . ولهذا وصفوا غيرهم بالتوحش Savage والهمجية Barbarism. واستنادا إلى هذا التصنيف اقتنع الأوروبيون أن غزوهم للأمريكتين وأفريقيا وشبه القارة الهندية .. الخ عمل نبيل ينقل لمن يبقى من سكان المستعمرات الأصليين أفضال المدنية الغربية . وقد وجد الأسبان أساقفة كاثوليك يباركون مذابح الهنود الحمر فى أمريكا الجنوبية بدعوى نشر الدين الحق . ونجحت الدول الرأسمالية فى تخليص الكوكب من الأراضى التى ليست ملكا لأحد . وبنت كل منها إمبراطورية استعمارية . فبريطانيا العظمى صاحبة الإمبراطورية التى لا تغيب عنها الشمس . واعتزت فرنسا الجمهورية رغم كل تراث الثورة الفرنسية بإمبراطوريتها فى غربى ووسط أفريقيا والهند الصينية ومدغشقر وجزر فى المحيط الهادى والبحر الكاريبى . وحاكم ألمانيا بعد توحيدها قيصر (إمبراطور) له أملاك فى أفريقيا وكذلك الشأن فى قيصر روسيا بعد استيلائها على آسيا الوسطى وجبال القوقاز . ولم يأت هذا التقسيم بطريق التفاوض وإنما من خلال حروب متعددة وانتقال أقطار من إمبراطورية إلى أخرى . وإذا نظرنا إلى الخارطة السياسية للكرة الأرضية عشية الحرب العالمية الأولى نجد أن الولايات المتحدة منذ مبدأ مونرو تهيمن اقتصاديا على أمريكا الجنوبية بعد أن اقتطعت من أرض المكسيك (خمس ولايات) وحلت محل أسبانيا فى كوبا وبورتوريكو والفلبين . وتراجع نصيب

هولندا أساسا إلى إندونيسيا وشريط ضيق فى شمالى شرق أمريكا الجنوبية وبعض الجزر الصغيرة المواجهة له . ولم يبق للبرتغال إلا أنجولا وموزمبيق وموقع قدم فى أقصى غربى أفريقيا وإحدى جزر الأرخبيل الإندونيسى . أما ألمانيا فقد احتلت تنجانيقا (الجزء الأكبر من تنزانيا حاليا) ونصف الكاميرون وناميبيا الحالية . ونالت إيطاليا ليبيا والجزء الأكبر من الصومال . ودخلت اليابان هذه المجموعة باحتلال شبه الجزيرة الكورية وإقليم منشوريا فى شمالى الصين .

ونشطت الرأسمالية الكبيرة فى كل من تلك الدول كرأسمالية قومية بمعنى أنها كانت تنشط أساسا فى إطار إمبراطورية الدولة "الأم" وتقاوم نفاذ شركات من جنسيات أخرى إلى أى جزء من تلك الإمبراطورية . وقد شغلت ظاهرة تكوين تلك الإمبراطوريات الاستعمارية عددا من المفكرين الذين أسموها "الإمبريالية im perialism" ومن أشهرهم الإنجليزى هوبسون والنمساوى شومبيتر والروسى لينين الذى انتشر كتابه الصغير "الإمبريالية أحدث مراحل الرأسمالية" انتشارا غير مسبوق . فلم يكن لينين أول من رصد هذا التطور وحلله ، وليس فيما كتب ما يوحى بأن الإمبريالية لن تتطور وستعيش حتى تطيح بها الشيوعية .

الفصل الثانى
الكوكبة

١- أسباب التطور نحو الكوكبة

لتفهم أسباب التطور الحديث للرأسمالية يجب أن نعود إلى بداية القرن العشرين واستمرار الاتجاه نحو انخفاض الأسعار الذى بدأ فى أواسط العقد الأخير من القرن السابق واستمر حتى بداية الحرب فى ١٩١٤ فيما يعد جزءا من التقلبات الدورية طويلة الأجل كما حللها كوندراتيف . يضاف إلى ذلك توالى أزمتين من تلك الأزمات الدورية التى عرفها الاقتصاد الرأسمالى طوال القرن التاسع عشر ، مرة كل عشر سنوات فى المتوسط . وكان تقاسم المستعمرات الذى أقره مؤتمر برلين ١٨٨٥ لم يترك مجالا لتوسع امبراطورى جديد إلا على حساب إمبراطورية أخرى . وضاقت الرأسمالية الاحتكارية القومية الألمانية بنصيبها المجحف فى ذلك التقاسم بعد أن أصبحت فى مقدمة الدول الصناعية فى العالم . وهكذا بدت الحرب ضرورة واندلعت بالفعل فى ١٩١٤ واستمرت سنوات أربعا وخلفت خسائر فادحة وكانت أكبر حرب عرفتها البشرية حتى ذلك التاريخ . وأطلق عليها اسم الحرب العظمى وتمنت الشعوب أن تكون آخر الحروب . ولكن لم يكد المنتصرون يهنأون بما آل إليهم من مستعمرات ألمانيا وأشلاء الدولة العثمانية حتى واجهوا نجاح الثورة البولشفية وهزيمة قوات التدخل لتصفيتها (قوات من ١٤ دولة) أمام الجيش الأحمر الوليد . وعقب سقوط الأسر الحاكمة فى ألمانيا والنمسا انتشرت محاولات ثورية مستوحاة من نجاح الثورة فى روسيا وتوابعها : فى ألمانيا والمجر وإيطاليا بصفة خاصة . وصمدت الدولة السوفيتية فى إطار مقاطعة دولية شاملة وبعد حرب أهلية شرسة وحرب تدخل واسعة . وبعد الانتعاش الاقتصادى الذى صاحب جهود تعمير ما دمرته الحرب فوجئ المنتصرون والمهزومون معا بالكساد الأعظم (1929 - 1934) فأفلست شركات كثيرة وانخفض إنتاج البعض الآخر وتدهورت الأسعار إلى مستويات غير

مسبوقة وشملت البطالة عشرات الملايين (30 مليون فى الولايات المتحدة وحدها) وعجزت الحكومات عن الخروج من هذا الكساد الذى استمر لأول مرة أربع سنوات كاملة . وخرجت منه النازية بالتركيز الشديد على إنتاج الأسلحة ثم الحرب . وبطريقة أكثر تحضرا أخرج روزفلت الولايات المتحدة بتدخل من الدولة فى مشروعات أشغال عامة ضخمة وبداية التأمين الاجتماعى . وأخرج كينز المشتغلين بعلم الاقتصاد من زنزانة النظرية الاقتصادية الأكاديمية بكتابه الشهير (النظرية العامة) . واطمأن الحلفاء إلى أن النازية فى ألمانيا هى أقوى تحصين ضد المد الشيوعى وشايع اليمين الأوروبى هتلر ونظامه شوطا بعيدا ولم يحاربوه إلا دفاعا حين أخذ المبادرة بإشعال الحرب العالمية الثانية . ولنقف هنا لحظة لنرى أهم معالم ما بعد الحرب العالمية الثانية من وجهة نظر الرأسمالية العالمية .

١- اكتسب الاتحاد السوفيتى هيبة وتقديرا فى كثير من أنحاء العالم بسبب دوره فى تصفية النازية . وامتد النفوذ الشيوعى إلى عدد من بلدان البلطيق وشرقى ووسط أوروبا . وفى ١٩٤٩ تحقق انتصار ثورة الصين الشعبية . وكان من الطبيعى أن تأتلف الدول الرأسمالية الكبرى لمواجهة هذه الظاهرة وتمنع وصول "العدوى" إلى أى بلد آخر .

٢ - اشتدت حمية حركات التحرر الوطنى فى آسيا وأفريقيا بالذات مما جعل تكلفة بقاء الاحتلال باهظة لا يمكن تحملها لمدة طويلة . وحيث طال بقاء القوات الأجنبية وحاربت الشعوب طوال تلك المدة وانتهت بالانتصار (مثلا : فيتنام ، وحرب العشرين عاما وكذلك حرب الجزائر وآثارها على فرنسا وأوضاعها الداخلية ، ومع درس فيتنام اختار ديجول المصالحة والانسحاب) . ومن ثم كان على الرأسمالية العالمية أن تستخدم وسائل جديدة فى استغلال شعوب العالم الثالث دون حكم مباشر أو احتلال عسكرى .

٢ وربما كان أهم من ذلك كله هو أن أسلحة الدمار الشامل وفى مقدمتها القنابل الذرية جعلت الحرب الحديثة بين دولتين صناعيتين مستحيلة إذ أنها تدمر الغالب والمغلوب معا . ومن ثم كان على البورجوازيات القومية الكبيرة أن تبحث عن طرق جديدة للتغلب على تناقضاتها دون استخدام للسلاح . ومن هنا ولدت ظاهرة الكوكبة .

٢- الشركات متعدية الجنسية

وواقع الأمر أن الرأسمالية غيرت بنيتها من احتكارات "قومية" تنتمى إلى دولة محددة ومتخصصة فى إنتاج معين وتتمتع بسوق الإمبراطورية التى تسيطر عليها تلك الدولة وتحرص على حماية تلك السوق ، إلى كائن غريب تماما هو الشركة الكوكبية global corporation ومن ثم لابد من التوقف عند السمات المميزة لهذا النوع الجديد من النشاط الرأسمالى . وهنا يتعين على الباحث دراسة الواقع وتطوره لاستخلاص تلك السمات . وقد توفرت منذ ١٩٩٢ على متابعة البيانات والمعلومات وبصفة خاصة ما تنشره مجلة "فورشن" الأمريكية سنويا عن أوضاع أكبر خمسمائة شركة كوكبية The 500 global corporations ودراسة ظاهرة الاندماج merger أو انتزاع السيطرة acquisition التى لا يكاد يمر يوم دون أن تدفع وسائل الإعلام خبرا جديداً فيها . وتسمى تلك الشركات "متعدية الجنسية

Transnational "وليس متعددة الجنسية multinational. فهذا الاسم الأخير ينطبق فقط على شركات تساهم فى رأسمالها عدة حكومات ومن هنا يأتى الوصف المذكور . أما الشركات التى نحن بصددها فإنها تتعدى الجنسيات والحدود القومية للدول ذات السيادة . والتعدى يقابل transكما نقول الفعل المتعدى -tran sitive verb. وهذا ما يحمل على ضرورة عرض سماتها المميزة :

أ - **الضخامة** : وأولى سمات الشركة متعدية الجنسية ضخامة الحجم . ولا يقاس الحجم بمقدار رأس المال لأنه لا يمثل إلا جزءا بسيطا من إجمالى التمويل المتاح للشركة . ولا برقم العمالة لأن تلك الشركات ولدت فى أجواء ثورة تكنولوجية رفعت إنتاجية العمل فيها إلى مستويات غير مسبوقة بما يستتبعه ذلك من تسريح عمال لا زيادة أعدادهم . كذلك لا يصلح حجم الإنتاج مقياسا فى هذا المجال للتنوع الشديد فى المنتجات التى يخضع إنتاجها لشركة متعدية الجنسية واحدة . وأهم مقياس متبع هو رقم المبيعات Sales figure أو ما يسميه الفرنسيون رقم الأعمال chiffre d'affaires. وتعتمد مجلة "فورشن "فى ترتيب الشركات الكوكبية الكبرى مقياس حجم الإيرادات revenues. وهكذا نرى أن الشركة الأولى بين الخمسمائة المدروسة كانت فى ١٩٩٩ "جنرال موتورز "بإجمالى إيرادات ١٧٦,٥ مليار دولار وحققت أصغر شركة فى المجموعة "ليتد" ٩,٧ مليار .

ب - **تنوع الأنشطة** : لا تقتصر الشركة متعدية الجنسية على إنتاج سلعة واحدة رئيسية تصطحب أحيانا بمنتجات ثانوية by- products. ولا تلجأ إلى التكامل الرأسى أو الأفقى كما كان الحال فى أشكال الكارتل والترست . وعلى العكس تتعدد منتجاتها ، وذلك فى أنشطة متعددة ومتنوعة ليس لها جامع منطقى يسوغ قيام الشركة بها . والدافع الحقيقى لهذا التنوع هو رغبة الإدارة العليا فى التدنى باحتمالات الخسارة . فهى إن خسرت فى نشاط يمكن أن تربح من أنشطة أخرى . وهذا ما وصفه بعض الاقتصاديين بأن هذه الشركات أحلت وفورات مجال النشاط economies of scopeمحل وفورات الحجم economies of scale التى اعتمدت عليها الاحتكارات الكبرى حتى عشية الحرب العالمية الثانية . وييسر هذا التنوع حقيقة أن الشركة متعدية الجنسية لا تنتج بنفسها إلا المحدود من السلع التى تدخل فيها مكونات من إنتاج شركات أخرى . ولذلك فهى أقرب إلى الشركة القابضة ولكنها تتميز عنها باهتمامها البالغ بأعمال البحث والتطوير وقضايا التمويل والتسويق . فالشركة الدولية للتلغراف والتليفون ITT تمتلك مثلا شبكة فنادق شيراتون المنتشرة فى أهم مدن العالم كله تقريبا . وشركة ليون لمياه الشرب La Lyonnaise des Eaux اندمجت مع شركات أخرى لا علاقة لها بمياه الشرب واتخذت بعد ذلك اسماً جديداً هو vivendiوبلغت إيراداتها ٤٤,٤ مليار فى ١٩٩٩وتمتلك عددا من الصحف . وأهم ما يلاحظ فى هذا الصدد أن الشركات متعدية الجنسية قد فككت الإنتاج الصناعى ، وفرضت التخصص فى إنتاج مكونات السلع ثم إنشاء وحدات تجميع . وتنتج تلك المكونات إما شركات تابعة للشركة متعدية الجنسية وإما شركات أصغر حجما بكثير تتعاقد معها من الباطن لتتحول من إنتاج سلعة كاملة إلى إنتاج بعض المكونات فى مقابل ضمان تصريف المنتجات . ومن الناحية الواقعية يعنى هذا أن الشركة متعدية الجنسية يمكن بطريق التعاقد من الباطن

Subcontracting أن تسيطر على عدد كبير من الشركات دون أن تفرط فى دولار واحد من أموالها لشراء أسهم .

ولعل أوضح مثل على انتشار التخصص فى إنتاج مكونات هو حالة الطيارة كونكورد التى دخل فيها مكونات من إنتاج ثلاثين ألف مصنع موزعة فى أقطار متعددة . وعلى مستوى أقل تحصل مصانع السيارات على مكونات من خارج مصانعها ومن دول مختلفة بحيث أصبحت كل سيارة بغض النظر عن الاسم التجارى المألوف تحتوى على مكونات من عدد كبير من المصانع فى بلدان مختلفة ليست بالضرورة ملكا لها . وهذا ما يسمى فى الولايات المتحدة out sourcing والذى أدى إلى إغلاق عدد لا يستهان به من مصانع الشركات الكبرى . كما أن هذا الأسلوب فى الإنتاج يجعل من الصعب نسبة سلعة معينة إلى بلد معين واحد ، ومن ثم ثار الجدل حول شهادة المنشأ ، ولجأ الاتحاد الأوروبى إلى تحديد بلد المنشأ بأنه البلد الذى تحققت فيه أعلى نسبة من القيمة المضافة . وقد رفضت بعض الدول الأعضاء فيه منح الإعفاء الجمركى للسيارة "هوندا" المصنعة فى بريطانيا لأن معظم مكوناتها مصنع خارج المملكة المتحدة فى اليابان أو غيرها من دول الاتحاد .

ج – **الانتشار الجغرافى** : تنشط الشركة متعدية الجنسية بالتعريف فى عدد من الأقطار ويمكن أن نأخذ من "تقرير الاستثمار فى العام ١٩٩٢" الصادر عن الأمم المتحدة مثلا بليغ الدلالة هو شركة ABB التى تكونت فى ١٩٨٧ من اندماج شركة سويدية كبيرة ASEA وأخرى سويسرية ضخمة Brown Bovery والتى استثمرت فور تكوينها ٣,٦ مليار دولار شملت إدماج أو شراء ٦٠ شركة أخرى . وهى تسيطر حاليا على ١٣٠٠ شركة منها ١٣٠ فى بلدان العالم الثالث و ٤١ فى بلدان شرقى أوروبا – وثلاث فى مصر !. ولنا أن نتخيل هول إدارة هذا كله بأساليب الإدارة المألوفة . وقد وجدت الشركة الضخمة العون فيما أبدعته الثورة العلمية والتكنولوجية فى مجالى المعلومات والاتصالات . فكل شركة تابعة تعمل فى سوق الدولة التى استقرت فيها كشركة محلية تحصل على احتياجاتها من الخدمات ومن التمويل من داخل هذه السوق ما أمكن وتنافس منتجاتها إنتاج غيرها من الشركات المحلية أو المنتجات المستوردة . وتتعامل الشركات التابعة مع بعضها البعض دون حاجة إلى إذن سابق من الإدارة العليا . ولكن المعلومات عن نشاط كل شركة تابعة تصل أولا بأول للإدارة العليا كما تصلها معلومات من تلك الإدارة عبر شبكات اتصالات فضائية تملكها الشركة الأم وبالاستخدام المكثف للحاسوب وقواعد المعلومات . وضمانا لتسهيل الاتصالات اعتمدت هذه الشركة متعدية الجنسية اللغة الإنجليزية لغة عمل فى كل أنحاء شبكة الشركات التابعة واتخذت الدولار الأمريكى وحدة حساب للجميع . وأنشأت الشركة لخدمة أغراضها ثلاثة مراكز للبحث والتطوير تضم ١١٠٠٠ من الباحثين والخبراء . كما أنها تملك بنكا ABB Credit ومركز معلومات Business Inforfmation Center ومركز تمويل World Treasury Center لتوفير الخدمات المالية لشركاتها وبصفة خاصة تعبئة موارد مالية لمواجهة التوسعات أو شراء شركات أخرى أو إنشاء شركات جديدة . هذا وفى ١٩٩٩ احتلت ABB المنزلة ١٦٠ بين الشركات الخمسمائة الكبرى التى نشرتها مجلة Fortune أى أن هناك ١٥٩ شركة أكبر حجما منها . ويديرها مجلس إدارة من ثمانية أعضاء

ينعقد فى مقرها القانونى فى سويسرا . ونلاحظ بالطبع أن السوق السويسرية لا يمكن أن تستوعب إلا نسبة بسيطة للغاية من إجمالى مبيعات الشركة . وقبلها كان من المعروف أن السوق السويسرية تستوعب ٤٪ من مبيعات شركة نستله وأن هولندا لا تشترى إلا أقل من ٩٪ من مبيعات فيليبس .

ومن ناحية أخرى كثيرا ما تكون الشركة التابعة ذات حجم كبير وإيرادات هامة قد تفوق إيرادات الشركة متعدية الجنسية فى بلد المقر الرسمى . وعلى سبيل المثال أن إيرادات شركة هوندا موتورز الأمريكية تمثل ٤٢٪ من إجمالى إيرادات الشركة الأم اليابانية . ونجد الشركة الأمريكية التابعة لشركة Siemens الألمانية تحقق ٤٧٪ من إجمالى إيراداتها . وأخيرا تحصل شركة J.E. Seagram الكندية على ٨٠,٩٪ من إجمالى إيراداتها من الشركة الأمريكية التابعة لها .

د - **تعبئة المدخرات العالمية** : من الشائع القول بأن الشركات متعدية الجنسية هى المصدر الأساسى للاستثمار الأجنبى . ويتوهم كثير من أبناء العالم الثالث أن تحت يدها خزائن قارون ، فإذا دللناها تدفق الخير العميم . وواقع الأمر يختلف جذريا عن ذلك لأن تلك الشركات فى حاجة مستمرة للحصول على تمويل متزايد . ونقطة البدء فى التحليل هى أن كلا من تلك الشركات ينظر إلى الكرة الأرضية كسوق واحدة . وكأى شركة ، تسعى الشركة متعدية الجنسية لتعبئة مدخرات من تلك السوق فى مجموعها . ولنفصل ذلك بعض الشئ .

كما تعتمد كل شركة مساهمة جادة فى الأساس على بيع أسهمها إلى أكبر عدد ممكن من الأفراد فى حدود سوقها القومية ، تطرح الشركة متعدية الجنسية أسهمها فى كل الأسواق المالية الهامة فى العالم : طوكيو - زيوريخ - فرانكفورت - ميلانو - باريس - لندن - نيويورك . بل وكذلك فيما يسمونه "الأسواق الناهضة " emerging markets: هونج كونج سنغافورة - بومباى .. الخ . وبالتالى يمكن مثلا أن نقول إن مصريين مقيمين فى وطنهم يملكون أسهما فى شركات متعدية الجنسية . فإجمالى رصيد استثمارات هؤلاء المصريين فى أوروبا وأمريكا يزيد عن مائة مليار دولار . ولابد أن جزءا من هذا المبلغ موظف فى حوافظ أوراق مالية لدى بنوك البلدان المتلقية لتلك الاستثمارات . وأى حافظة أوراق مالية تتضمن بالضرورة أسهما لشركات متعدية الجنسية نظرا لما يفترض فى تلك الشركات من مكانة مالية . ونضيف هنا أن تلك الشركات تصدر أسهما جديدة عقب كل عملية اندماج أو انتزاع استباقا للعوائد الإضافية التى تترتب على وضع الشركة الجديد ، وهكذا تعبئ مدخرات محلية فى بلد مقرها القانونى وبعض البلدان الأخرى . ومن الأمثلة على ذلك ما أسمته السيدة مارجريت تاتشر "الرأسمالية الشعبية "حين قررت طرح ٥٠٪ من أسهم بعض الشركات خصصتها لصغار المدخرين . فقد كان القصد الحقيقى توفير تمويل إضافى دون تأثيرعلى سلطة القرار فى الشركة المعنية (ليس للمساهمين الكثيرين المتفرقين أى دور فى الجمعية العمومية أو فى مجلس الإدارة كما هو معروف) . كما أن هذا الانتشار الواسع لحاملى الأسهم يعنى عدم قدرة معظمهم على حضور الجمعية العمومية للشركة ، وبالتالى يمكن أن يسيطر عليها تماما جماعة تملك ١٠٪ - ١٥٪ من إجمالى الأسهم .

وتعتمد الشركات متعدية الجنسية عند الإقدام على عمليات كبرى مثل شراء أسهم

شركة منافسة بالقدر الذى يسمح بالسيطرة على إدارتها إلى الاقتراض من البنوك متعدية الجنسية بمعدلات عالية تقدر بمئات الملايين من الدولارات . ونحن نعرف أن البنك يقرض أساسا مما لديه من ودائع ومدخرات القطاع العائلى (أى مدخرات الطبقات الوسطى) . وهكذا رأينا بنكا يابانيا يوفر قرضا لشركة متعدية الجنسية مقرها فى الولايات المتحدة لتشترى شركة أخرى أمريكية المقر أيضا . كما أن هذه الشركات تستقطب الجزء الأعظم من تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر وتوجهه أساسا إلى أسواق الدول الصناعية التى تمثل ثلاثة أرباع السوق العالمية (رغم أن سكانها لا يزيدون عن ١٨٪ من سكان العالم) . وهكذا تستغرق الاستثمارات المتبادلة بين تلك الأسواق أكثر من ثمانين بالمائة من المتوسط السنوى للاستثمار الأجنبى المباشر .

ومن القواعد الأساسية فى الشركات متعدية الجنسية إلزام كل شركة تابعة بأن توفر محليا أقصى ما يمكن من التمويل اللازم لها . ويتم هذا بأشكال مختلفة منها المشروعات المشتركة ، طرح أسهم فى السوق المالية المحلية ، الاقتراض من الجهاز المصرفى المحلى ، الاقتراض المباشر من الجمهور عن طريق إصدار سندات بالعملة المحلية **.. الخ . وكما رأينا فى أسلوب التعاقد من الباطن يمكن ألا تساهم الشركة متعدية الجنسية فى رأس مال الشركة التابعة إذا شيدت المشروع على نحو يجعل الشركة التابعة تعتمد على الشركة الأم . (أو إحدى شركاتها التابعة) فى استيراد الآلات وقطع الغيار وبعض مستلزمات الإنتاج الهامة أو بعض مكونات إنتاج السلعة محل نشاط الشركة التابعة . فهنا لا تهتم الشركة الأم كثيرا بالربح الذى تحققه الشركة المحلية لأنها تنقل مناسبة تحقيق الربح من عملية بيع المنتجات إلى عملية توريد ما يلزم الشركات التابعة من hardware(آلات وقطع غيار ومواد)-soft-ware,(المعرفة الفنية والتنظيمية والإدارية) كما يمكن أن تحقق ربحا إضافيا إذا اشتغلت بتسويق منتجات الشركة التابعة خارج سوقها المحلية . ولعل أهم ما يحصل عليه القطر المضيف للشركة التابعة يكمن فى استغلال نفوذها لدى بعض الحكومات الغربية لتقدم للقطر منحا أو قروضا ميسرة . وتغطى المنح عادة تكلفة الدراسات اللازمة لإقامة المشروع ، كما تغطى القروض الميسرة جزءا من تكاليف إقامة المشروع أما الجزء الهام الذى يتمثل فى تشييد المشروع حتى تسليم المفتاح فإن الإقراض لتمويله يكون عادة بسعر الفائدة السائد فى الأسواق العالمية . ومن هذا المنظور ترحب الشركات متعدية الجنسية عادة بالمشروعات المشتركة مع القطاع العام . فمادام الربح المنتظر من إنتاجه لا يعنى الشركة لأنها تنقل الربح Profit transfer إلى مرحلة سابقة للإنتاج فلماذا لا تتقاسمه مع الحكومة وتكسب بذلك تحسين مشاعر المواطنين إزاء الشركات الأجنبية .

هـ – تعبئة الكفاءات : لا تتقيد الشركة متعدية الجنسية بتفضيل مواطنى دولة معينة عند اختيار العاملين فيها حتى فى أعلى المستويات التنفيذية . وعلى سبيل المثال ينتمى أعضاء مجلس إدارة ABB الثمانية إلى خمس جنسيات ، فلا تفضيل للسويسريين ولا للسويديين . وكفاءة الأداء efficiency رهن بكفاءة العاملين بالمعنى الواسع (الذى يضم أيضا النفوذ السياسى على الحكومات فى بعض الحالات) . والنمط السائد حاليا هو الاستفادة من الكادر المحلى لكل شركة تابعة فى إفراز

العناصر الواعدة ثم تصعيدها إلى الكادر الدولى للشركة الأم بعد اجتياز سلسلة من الاختبارات والمشاركة فى عدد كبير من الدورات التدريبية . وهذا التصعيد هدف عزيز على أبناء العالم الثالث العاملين على الكادر المحلى ، ومن ثم يتسابق النابهون منهم من أجله . وإذا كانت الجامعات الغربية قد لعبت فى الستينات والسبعينات الدور الأساسى فى استنزاف القادرين من أبناء الجنوب فيما سمى Brain drain فإن المسئول الأساسى عن هذه الظاهرة هو الآن الشركات متعدية الجنسية . فهى " تستورد "خبراءنا وتصدر لنا خبراء من دول أخرى ما دمنا نريد الاعتماد الكامل على الخبرة الأجنبية . وقد يصل أفراد من أبناء الجنوب الذين يدرسون فى الجامعات الغربية إلى العمل فى شركات متعدية الجنسية من خلال عملية اصطياد الرؤوس head huntingالتى تمارسها مثلا الشركات الأمريكية التى تفتش فى الجامعات عن الشباب الواعد وتساعده على تمويل الدراسات العليا وتربطه بها منذ أيام الدراسة . وأخيرا تسعى كل شركة متعدية الجنسية إلى اجتذاب العاملين المبرزين فى شركات أخرى .

٣ - **الشركات الكوكبية واقتصاد العالم** : أحدث ما تحت يدى من بيانات عن مكانة هذه الشركات فى اقتصاد العالم هو ما نشرته مجلة فورشن فى يوليو ٢٠٠٠ عن أكبر خمسمائة شركة فى العالم . وفيما يلى ما أمكن أن استخلصه من تلك البيانات :

أ- بلغ إجمالى إيرادات revenuesتلك الشركات الخمسمائة فى عام ١٩٩٩ مبلغ اثنى عشر تريليون وسبعمائة وخمسة وتسعين مليار دولار . وعلى سبيل المقارنة نجد أن مجموع الناتج المحلى الإجمالى لدول العالم فى السنة السابقة (١٩٩٨) كان أكثر قليلا من ٢٨,٨ تريليون دولار وكان الناتج المحلى الإجمالى للولايات المتحدة الأمريكية سبعة تريليون وتسعمائة وواحد وعشرين مليار دولار . وهكذا يمثل رقم إيرادات الشركات المذكورة (وليس كل الشركات متعدية الجنسية) ٢٧٤,٨٪ الناتج المحلى الإجمالى للولايات المتحدة و٤٣,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى للعالم كله . وإذا أخذنا فى الاعتبار بقية الشركات متعدية الجنسية (الذى يقدره البعض بأكثر من ٣٠ ألف شركة) يمكن أن نقول دون احتمال خطأ كبير أن إيرادات هذه الشركات أكثر من نصف الناتج المحلى الاجمالى فى العالم . أما قيمة الأصول فكانت ٤٤,١ تريليون دولار وعدد العاملين ٤٣,٩ مليون عامل وصافى الأرباح ٤٠٤,٤ مليار دولار .

ب - ويوضح التوزيع الجغرافى للخمسمائة شركة بين الأقطار التى بها مقر الإدارة العليا لكل شركة علاقات القوى فى اقتصاد العالم . وتظهر بيانات فورشن التوزيع الآتى لما يسمى home countries بالمقابلة مع host countries والذى يسقط الجنسية الواحدة عن أى شركة . فالمقر القانونى لا يعنى بالضرورة وجود الجزء الأكبر من نشاط الشركة فى هذه الدولة . وقد ضربنا أمثلة سابقة فى هذا الشأن . كما أن وجود "المحل القانونى "فى أرض دولة مجرد تعبير قانونى مسجل فى مدينة متواضعة ليس بالقرب من السلطة السياسية . فتجد مثلا مقر شركة اكسون (الثالثة فى ترتيب الخمسمائة) فى مدينة Irvingفى ولاية تكساس . ونجد مقر شركة جونسون وجنسون (١٥٢ فى القائمة) فى مدينة برونزويك فى ولاية نيوجرسى .

وفيما يلى التوزيع الجغرافى للمقار القانونية للشركات الكوكبية الخمسمائة محل

الدراسة :
فى الشمال ٤٧٦ شركة
فى الجنوب ٣٤ شركة
الولايات المتحدة١٧٩
كوريا الجنوبية ١٢
أوروبا الغربية ١٥٤
الصين ١٠
اليابان ١٠٧
البرازيل ٣
كندا ٢٢
المكسيك ٢
استراليا ٧
فنلندا ٢
شركة واحدة فى كل من الهند ، ماليزيا ، جنوب أفريقيا ، ، تايوان ، فنزويلا

وظاهر على نحو قاطع أن الإدارات العليا للشركات متعدية الجنسية موزعة مثالثة بشئ من التقريب بين ثلاثة أقطاب متكافئة : الولايات المتحدة -الاتحاد الأوروبى - اليابان . أما الشركات التابعة لها - وتعد بالآلاف - فهى منتشرة فى كل بقاع الأرض شمالا وجنوبا وشرقا وغربا . ويتأكد وضع الشمال فى مواجهة الجنوب إذا أضفنا كندا وسويسرا واستراليا ، كما أن الدور الحاسم لمجموعة السبع دول الصناعية الكبرى يبدو جليا حين تعرف أن بها مقار ٤٢٧ شركة من إجمالى الخمسمائة أى بنسبة ٨٦ ٪.

وأخيرا فإن أكبر عشر شركات فى ١٩٩٩ تقع أربع منها فى اليابان وخمس فى الولايات المتحدة وواحدة فى ألمانيا . ويبلغ إجمالى إيراداتها ١٤٠٥,٤ مليار دولار أى ١١,٦ ٪ من إجمالى الخمسمائة شركة مع أن عددها ٢٪ فقط من مجموع الشركات . ويجب الإشارة إلى أن الأوضاع النسبية للشركات متعدية الجنسية تتغير من سنة إلى أخرى . فشركتا "جنرال إليكتريك "و " IBM "كانتا ضمن العشر الكبار فى ١٩٩٣ ولكنهما تراجعتا فى ١٩٩٥ إلى الموقع ٢٠ و ١٨ على التوالى . أما فى ١٩٩٦ فقد ارتفعت جنرال إليكتريك إلى المرتبة ١٢ فى حين اختفت IBMمن قائمة الخمسمائة وفى ١٩٩٩ ارتقت الأولى إلى المرتبة التاسعة وظلت الثانية خارج إطار الخمسمائة . كما أن معدلات الربح والخسارة تتفاوت

كذلك . وبمقارنة سنة ١٩٩٤ بسابقتها نجد أن شركة سونى قد تراجعت أرباحها بمقدار ثلاثة مليارات ، وبنك الكريدى ليونيه الفرنسى خسر ٢,٢ مليار دولار ، وشركة الصناعات المعدنية الألمانية ١,٦ مليار. وشركة بل أتلانتيك (الأمريكية) ٧٥٤,٨ مليون دولار... الخ . كما تكشف بيانات ١٩٩٥ عن خسائر ضخمة لبعض الشركات : ٥,١ مليار فى ألكاتيل و٤.٤ مليار بنكودو برازيل ، ٤ مليار فى ديملر بنز (صاحبة مرسيدس) وفى ١٩٩٩ نجد أن نيسان خسرت ٦,٢ مليار وBMW ٢,٦مليار بين شركات أخرى . فضخامة حجم الأعمال ليست ضمانا ضد الخسارة ،

بل كثيرا ما تكون الخسارة ضخمة أيضا . ومازال قانون التركز فاعلا يوجه الشركات نحو ابتلاع الكبيرة للصغيرة . بل أنه لا يكاد أن ينقضى يوم دون أن تأتى الأخبار المالية العالمية بنبأ عن اندماج شركتين أوثلاث من الشركات الكبرى متعدية الجنسية ، أو المفاوضات على طريق الاندماج ، أو سعى شركة لشراء نسبة مسيطرة من أسهم شركة كبرى أخرى لتطرد الأقلية المسيطرة التى رفضت الاندماج . وهذا ما يسمى الانتزاع take over. وهذه العمليات تدر ربحا كبيرا للمسئولين عن إتمامها ودخلا وفيرا لشركات الخدمات المالية والبنوك وبيوت المحاماة ... وأحيانا بعض المسئولين فى حكومات . ونضيف فى هذا الصدد أن انفلات أسواق الصرف والأسواق النقدية من كل رقابة فى ظروف الركود فى الإنتاج دفع الشركات متعدية الجنسية كلها إلى الاشتغال بأعمال المضاربة فى تلك الأسواق وتحقيق أرباح طائلة - وأحيانا خسائر فادحة (حالة بنك بارينج مثلا) . وبصفة عامة يسيطر طابع النشاط المالى على الإدارات العليا لهذه الشركات والموارد التى توجه لعمليات الاندماج أو الانتزاع أكبر بكثير مما يوجه نحو الاستثمار الإنتاجي .

ج - وتنعكس القدرات الإنتاجية والتسويقية لهذه الشركات على مكانتها فى التجارة الدولية . فلنا أن نستنتج ببساطة أن من له هذه القدرات لابد أن يسيطر على جزء أساسى من التجارة الدولية . ولكن الأمر يذهب إلى أبعد من هذا . فكل شركة متعدية الجنسية تشكل شبكة تجارة دولية بين الشركات التابعة لها أو المرتبطة بها تمارس الاستيراد والتصدير بين بعضها البعض . وأكثر ما يكون موضوع تلك التجارة مكونات صناعة . وقد اختلفت التقديرات فيما يخص نسبة هذه التجارة داخل شبكات الشركات التابعة لشركة واحدة Intra- firm كنسبة من حجم التجارة الدولية وأرجح التقديرات فى نظرى ٤٠٪ . ثم تأتى بعد ذلك التجارة بين مجمل الشركات التابعة لكل الشركات الأم Interfirm وإذا جمعنا النوعين معا لن يكون بعيدا عن الصواب القول بأن معظم التجارة الدولية حاليا يتشكل منها. ومن وقت لآخر تظهر بيانات ذات دلالة . فمن المعروف أن الولايات المتحدة لها نصيب الأسد فى تجارة المكسيك الخارجية . وقد اتضح أن فروع وتوابع الشركات المتعدية الجنسية أمريكية المقر تسيطر على ٤٠٪ من صادرات المكسيك إلى الولايات المتحدة . كما ثبت أن ٦٠٪ من عجز الميزان التجارى الأمريكى مع كندا يرجع إلى واردات أمريكية من فروع وتوابع الشركات الأم المستقرة فى الولايات المتحدة .

ونذكر هنا أمرين سبقت الإشارة إليهما ويلعبان دورا هاما فى إحكام قبضة الشركات متعدية الجنسية على التجارة الدولية . وأولهما ظاهرة انتشار اقتصار كل مصنع على إنتاج بعض مكونات السلعة النهائية ثم ظهور مراكز للتجميع قرب الأسواق الكبرى . فالآن يصعب على المرء أن يجد سيارة صنعت بالكامل فى قطر واحد ويصدق ذلك حتى على السيارات الفاخرة . فمثلا أحدث طراز BMWالذى أثيرت حوله حملة إعلان قوية تبين أن ٤٠٪ من مكوناته مستوردة من أقطار متعددة . وهذه الظاهرة حملت لجنة الاتحاد الأوروبى (ومقرها بروكسل) على تحديد نسبة المكونات المحلية وتلك المستوردة من أقطار أخرى أعضاء فى الاتحاد الأوروبى إلى إجمالى قيمة السيارة . وقد أشرنا أعلاه إلى رفض فرنسا ودول أخرى من الاتحاد إعطاء السيارة هوندا المنتجة فى بريطانيا الإعفاءات المقررة فى السوق الواحدة لأنها لا تفى بالشرط

المذكور . وقد رفعت بريطانيا القضية إلى المحكمة الأوروبية فى لوكسمبورج . وكما ذكرنا من قبل ساعد على هذا التخصص تشغيل الشركات الصناعية غير التابعة لشركة متعدية الجنسية من الباطن . والأمر الثانى هو ظاهرة الاستثمار المباشر المتبادل بين دول الثالوث المهيمن (الولايات المتحدة وكندا ، الاتحاد الأوروبى ، اليابان ودول شرقى آسيا المسماة بالنمور) فالسلعة التى يستوردها المرء من الولايات المتحدة يمكن أن تكون من إنتاج شركة أمريكية تملكها شركة أم مقرها اليابان . والمنسوجات التى يمكن أن نستوردها على أنها فرنسية صنعت فى الواقع فى إندونيسيا فيما أصبح يسمى "الإنتاج عن بعد teleproduction ". فما زال مقر الشركة الرسمى فى فرنسا حيث توجد الإدارة العليا وأقسام البحث والتطوير وإدارة التسويق . وتصل الرسوم المطلوبة وغيرها من المواصفات إلى المصنع فى إندونيسيا بالفاكس أو بالبريد الإليكترونى . وأخيرا تتداخل – لتتعارض أو لتتوافق – مصالح الشركات متعدية الجنسية عبر الأقطاب الثلاثة . ولا يوجد شركة متعدية الجنسية تتجاهل ضرورة تأكيد وجود نشاط لها فى كل من تلك الأقطاب . وبعد قيام السوق الواحدة فى أوروبا الغربية والنافتا فى أمريكا الشمالية والتصديق على الجات ١٩٩٤ وبداية التعاون الواسع فى منطقة آسيا والمحيط الهادى تتمتع السلع والخدمات (وما يلزم لأدائها من العمل) ورأس المال بحرية متزايدة فى الدخول والخروج فى كل أسواق الدول الصناعية وكثير من أسواق دول العالم الثالث . ويقابل ذلك بالطبع "سور الصين العظيم "الذى أقامته الدول الصناعية أمام هجرة العمالة من الجنوب إلى الشمال . ونشير هنا إلى أن استمرار عجز ميزان المدفوعات الأمريكى الضخم لمدة عشر سنوات دون أن يفرض تخفيضا حادا للدولار وانخفاضا ملموسا فى استهلاك الأمريكيين لا يمكن تفسيره إلا بأن الدول ذات الفائض إزاء أمريكا – وأهمها اليابان وألمانيا – حريصة على ذلك الاستهلاك لأن الولايات المتحدة هى أكبر وأقوى سوق فى العالم كله ، وإليها تصدر الدول ذات الفائض السلع والأموال . فمعدل الادخار فى الولايات المتحدة قد هبط من ١٩٪ فى ١٩٨٠ إلى ١٥٪ فى ١٩٩٥ ومعدل الاستثمار المحلى من ٢٠٪ إلى ١٦٪ ويقابل هذه النسب فى ألمانيا ٢٣٪ و٢١٪ على التوالى . (المصدر : تقرير التنمية فى العالم ١٩٩٧) .

وكل هذا يؤكد أن الفئة العليا من الرأسمالية العالمية هى المحرك الأول والأقوى فى ظاهرة الكوكبة ، وبدونها لن توجد تلك الظاهرة أصلا . ولكن الأمور لا تخلو من عوامل أخرى . فقد يسرت سهولة الاتصال والإعلام ظهور منظمات أهلية (غير الحكومية) تنشط على مستوى عالمى . كما أن الزيادة الكبيرة فى عدد السكان وفى سهولة الاتصال والانتقال وكذلك الزيادة فى مجمل النشاط البشرى الإنتاجى والثقافى أبرز عدداً من القضايا التى لا يمكن التصدى لها فى إطار دولة واحدة ثم الأخرى وتحتاج لعمل جماعى لأنها تتجاوز الحدود السياسية ، وفى مقدمتها قضايا البيئة .

٤- غلبة النشاط المالى

يتأكد فى مرحلة الكوكبة الطابع المالى الغالب على نشاط الرأسمالية . وثمة دلائل قاطعة على ذلك رغم كل ما هو ذائع عن الإقبال على "الاقتصاد الجديد" والاشتغال بالتكنولوجيا الرفيعة ***.

أ - حجم القطاع المالى بين الشركات الكوكبية حين نستعرض الخمسمائة شركة الواردة فى مجلة فورشن ، نجد أن شركات القطاع المالى (البنوك والتأمين والشركات المالية) تبلغ ١٣١ عدداً بنسبة ٢٦,٢٪ من الإجمالى . ونجد أن إيراداتها فى ١٩٩٩ بلغت ٣٢٤٤ مليار دولار وهو ما يعادل ٢٥,٥٪ من إجمالى إيرادات الشركات الكوكبية . بالمقارنة نجد أن عدد شركات الحاسوب والاتصالات وما يتصل بها من خدمات ٥٧ شركة فقط ولكن إيراداتها تبلغ ٢١٠٤ مليار دولار . وقد أشرنا إلى أن الشركات الكبرى تمارس أيضاً نشاطاً ماليا مما يدخل عادة فى عمل بنوك الاستثمار وكذلك المضارية فى أسواق المال وأسواق الصرف .

وكل هذا ضئيل بالنسبة لحجم الأموال المتداولة بلا قيود (حرية حركة رأس المال) فى شكل استثمار أجنبى بنوعيه : الاستثمار المباشر (سيطرة على شركة) أو استثمار الحافظة (المضارية على تغلب أسعار الأسهم والسندات وما إليها ومشتقاتها) ، وتلك المتداولة فى أسواق الصرف بعد تعويم كل العملات الأساسية وتحولها إلى سلع يتجر بها ويضارب على أسعارها .

وتلعب هذه الأسواق دوراً رئيسياً فى "غسيل الأموال غير المشروعة "كما تعبرها أموال الجريمة المنظمة وعلى رأسها تجارة المخدارت فى تجارة السلاح . ويمتد الغسيل لحصيلة الرشاوى التى يحصل عليها رؤساء دول وحكومات ووزراء وجنرالات وغيرهم من أولى النفوذ . ويسر من كل تلك الممارسات توسع البنوك فى خلق النقود بدون رابط وبعيداً عن سلطة أى بنك مركزى . ويمكن لكل منا أن يتساءل أى بنك مركزى يقف وراء بطاقات الائتمان التى يحملها ولن يكون الجواب سهلا . ومع تقدم ثورة المعلومات والاتصالات تتم المعاملات بالفاكس أو البريد الإليكترونى أو الإنترنت ويحصل المضارب على المعلومات بنفس السرعة . ومع كوكبة البورصات الهامة أصبح من الممكن القول أنه بفضل فروق الوقت يستطيع أى مضارب أن يتعامل مع الأسواق المالية طول اليوم تقريبا . وتقف الحكومات والمؤسسات الدولية عاجزة عن التدخل الفعال فى حركة رأس المال الدائر حول الكرة الأرضية . وأعرف من عدة سنوات أن حجم التبادل اليومى فيالبورصات يصل أحيانا إلى تريليون دولار فى اليوم . وآخر تقدير قرأته فى بحث لاقتصادى أمريكى قدمه لندوة فى القاهرة (نوفمبر ٢٠٠٠) (١١) ويبلغ ٢٥٠ تريليون دولار فى السنة . أما حجم التجارة الدولية فى السلع والخدمات التجارية فى السنة لا يتجاوز ٩ تريليون دولار فقط . وهكذا تخلق سوق المال على مستوى العالم أثرياء بالمليارات دون أن تزيد الثروة المادية والخدمات بما يقابلها(١٢) .

الفصل الثالث

دور الدولة فى مرحلة الكوكبة

١ - مقارنة فى الأحجام يفرض العرض السابق عن الفعاليات التى تتجاوز الحدود الدولية التساؤل عن دور الدولة الآن وفى المستقبل القريب فى الأقطار الصناعية المتقدمة . فلم تكن الشركات الكبرى فى حاجة للكثير من القوة فى التعامل مع معظم دول العالم الثالث . ولكنها كانت تستند فى أمور كثيرة على حكومة دولتها الأصلية . ولذلك فإن التساؤل ينصب على دور الدولة فى عالم الصناعة المتقدم . ونعود لحظة للأرقام حيث نرى أن الناتج المحلى الإجمالى لخمس وأربعين دولة منخفضة الدخل تأوى ٣,١ مليار نفس لا يزيد فى مجموعه عن ٣٣٩,٨ مليار دولار، فى حين أن إيرادات أكبر ثلاث شركات فيما جاء فى مجلة فورشن تبلغ ٥١٠,٨ مليار . ونجد أن إيرادات عشر شركات هولندية من قائمة المجلة المذكورة بلغت ٢٤٢ مليار دولار فى حين أن الناتج المحلى الإجمالى لهولندا لا يزيد عن ٣٨٨ مليار . وفى فرنسا كان الناتج المحلى ١٤٦٦ مليار دولار ، وكانت إيرادات سبع وثلاثين شركة الكبرى ٩٢٢ مليار أى ما يساوى ٦٢,٩٪ من الناتج المحلى الإجمالى . وفى اليابان نجد أن الناتج المحلى الإجمالى ٢.٤ تريليون وإجمالى إيرادات الشركات الواردة فى قائمة فورشن (١٠٧) يصل إلى ٢,٩ تريليون . ومن هذه الأمثلة يمكن أن نتصور قوة هذه الشركات فى التعامل مع أى دولة على حدة بما فى ذلك دولة الأصل أو مقر الإدارة العليا حيث بوسعها دائما نقل جزء هام من نشاطها من دولة إلى أخرى . ومن الطبيعى والحال كذلك أن يتقلص دور الدولة السيادى إزاء هذه الشركات .

٢ - الاستغناء عن بعض وظائف الدولة الموروثة : وقد تمكنت الرأسمالية متعدية الجنسية من الاستغناء - إلى حد كبير - عن بعض المهام الموكولة للدولة القومية منذ نشأتها ، وهذه بعض الأمثلة .

لم تعد هذه الرأسمالية فى حاجة إلى قوات مسلحة ضخمة وقوية . فعهد الفتوح والغزوات والاحتلال والضم قد انتهى . والعبرة اليوم بالقوة الاقتصادية للشركة متعدية الجنسية التى تمكنها من دخول أى دولة ومد نشاطها إلى أنحاء متعددة من العالم . وهى لا تواجه إلا احتمال المنافسة مع شركات من نفس النوع . وكثيرا ما تنتهى المنافسة بين شركتين إلى اندماج merger أو انتزاع take over إحداهما السيطرة على الأخرى . ودون ذلك أشكال من التعاون رغم المنافسة مثل المشاركة أو التعاقد فى الباطن . ويظهر ذلك بوضوح فى مجال البحث والتطوير بما يحتاجه من تمويل ضخم . ومن الأمثلة على هذا التعاون

"المركز الأوروبى لبحوث الحاسوب والمعلومات والاتصالات "الذى تشترك فيه ثلاث شركات أوروبية كبرى تنتج الحواسب : بول الفرنسية Bull، ICL البريطانية ، وسيمنز الألمانية . كذلك تنشئ الشركات المتنافسة فى أحوال غير قليلة شركات تابعة مشتركة . وهى تملك دائما وسيلة التغلب على صعوبات دخول أى سوق محلية برشوة كبار المسئولين وذوى النفوذ السياسى ، فضلا عن إغراق وسائل الإعلام بإعلانات عالية الثمن . يبقى بعد ذلك أن هذه الشركات تحقق أرباحا كبيرة من إنتاج الأسلحة ،

ولذلك لا يتصور أن تقر أى نزع للسلاح على نطاق واسع . فسوق السلاح أكبر - حتى الآن على الأقل - من أن يفرط فيه منتجو الأسلحة أو من يتاجرون فيها أو رجال الدولة الذين يتوسطون فى الصفقات (انظر حكاية الأمين العام للحلف الأطلسى).

ومن ناحية أخرى يشكل الطلب العسكرى جزءاً هاما من الطلب على المنتجات والسلع ، فهو سوق رائجة ليس من المطلوب تصفيتها . وأهم من ذلك يوفر "الإنتاج الحربى "تمويلا أساسيا لأعمال البحث والتطوير التى تستفيد الشركات التى تجرى فيها البحوث والتى تورّد المنتج الحربى من الجديد فى التطور التكنولوجى بإنتاج سلع وخدمات مدنية . ويكفى مثالا لذلك شبكة "إنترنت "الشهيرة . فهى ثمرة إنفاق عسكرى فى البحث والتطوير استهدف مواجهة حالة حرب تدمر واشنطون (القيادة المركزية) بتوفير شبكة اتصال بين القوات المنتشرة فى عدة قارات دون المرور بمركز الشبكة . وقد كلف هذا التطور أكثر من عشرة مليارات دولار واستغرق قرابة عشرين عاما . وهو الآن فى الخدمة المدنية تستفيد منه شركات لا تحصى فى تحقيق أرباح متزايدة دون أن تتحمل أى نصيب من تكلفة البحث والتطوير .

وأخيراً ، كان من الواجب بعد انتهاء الحرب الباردة تخفيض اعتمادات التسليح . وهنا برزت فكرة الجيش المحترف المكون من عدد محدود نسبيا من الأفراد المؤهلين الذين يمضون حياتهم العملية كلها فى القوات المسلحة حيث يتلقون المزيد من التأهيل للتعامل مع أسلحة حديثه بالغة التعقيد . فالتقدم التكنولوجى يوجب تسريح أعداد كبيرة من الأفراد ، كما يسرح الكثير من العمال فى المصانع ومواقع الخدمات . وتحول الانخراط فى القوات المسلحة إلى مهنة تحترف وليس تطوعا لخدمة الوطن . وهكذا ألغت فرنسا فى ١٩٩٦ التجنيد الاجبارى الذى كان من ثمرات الثورة الفرنسية الكبرى وما ولدته من رغبة فى أن يدافع عن الجمهورية مواطنون يفدون الوطن بحياتهم وليس مرتزقة يتنقلون من خدمة ملك إلى خدمة آخر وفقا لما يحصّلون من أجر ومزايا عينية وفى مستوى الأمن الداخلى ضد الجريمة يلاحظ المرء اعتماد الشركات على نظم أمن خاصة تملكها أو تستأجرها من شركات متخصصة تعتمد على أحدث المعدات الإلكترونية ، فلم تعد فى حاجة إلى خدمات الشرطة . أما الأمن الاجتماعى والسياسى فإنه لا يمثل حاليا ضرورة ملحة ، فالحكومات تنسحب من التعامل مع نزاعات العمل ويقتصر دورها فى الحالات الهامة على الوساطة بين النقابات العمالية وإدارات الشركات . فالأمر ينظر إليه الآن على أساس تعاقدى يترك لعقود العمل الجماعية . حتى مبدأ تحديد الحد الأدنى للأجور بقانون أصبح موضع جدل شديد فى الدول التى تمارسه وهو لا يطبق فعليا فى بريطانيا والولايات المتحدة . ويبرز اتجاه إلى الاستعاضة عنه بما يسمى "دخل المواطنة "أى حد أدنى لدخل المواطن يوفره المجتمع (وليس صاحب عمل) إذا لم يكن لدى المواطن دخل شخصى . ويضعف انتشار البطالة واستقرارها الحركات النقابية فى الدول الصناعية فى مواجهة شركات كبرى كثيرا ما تهدد بإغلاق المصنع الذى تتكرر فيه المنازعات بين الإدارة والعاملين . وبهذا لا يلوح فى أفق الرأسمالية الكوكبية احتمال ثورة شعبية تحاول الإطاحة بها .

وفى مجال البريد والاتصالات شاهدنا اعتماد رجال الأعمال المتزايد على شركات البريد الخاصة التى تنقل الرسائل "من الباب إلى الباب "فى أقصر وقت ممكن .

ومن ثم فقد البريد الذى تسيره الدولة أهميته فى نظر الشركات ولم تعد كفاءة أدائه تعنيها فى شئ اللهم إلا فى الإعلان والبيع بالبريد . وهو ما يهدده الآن "سوق الإنترنت " . أما الاتصالات السلكية واللاسلكية فإنها بطبيعتها أداة كوكبة . ومن أبسط صورها نجد الفاكس يغطى العالم فى مجموعه ويدخل حتى المنازل وليس المكاتب وحدها . وهو ينجو حتى الآن من محاولات التنصت أو غير ذلك من أساليب الرقابة . وارتبطت خصخصة هيئات الاتصالات السلكية واللاسلكية telecomفى أوروبا بضرورة اندماجها فى شبكات الاتصال الدولية والتكامل مع الحاسوب كما نرى اليوم فى البريد الإليكترونى وشبكة إنترنت .

حتى القضاء لم يسلم من الاستغناء عنه فكل عقود الشركات الكبرى تنص على الالتزام بإجراءات التحكيم ضمانا لحسم أى خلاف بين الأطراف المتعاقدة فى أقصر وقت ممكن . كما أن القضايا المدنية تسقط قبل الحكم فى أحوال كثيرة نتيجة لصلح بين الطرفين يتم خارج المحكمة ويتنازل بمقتضاه المدعى عن دعواه . حتى فى الحالات التى تخضع للقانون الجنائى يجوز للمتهم والمجنى عليه فى قوانين بريطانيا والولايات المتحدة ومن حاكاهما أن تنهى "صفقة deal "بين الطرفين كل إجراءات التقاضى . ومن الناحية النظرية يختلف القانون الفرنسى والقوانين التى تأثرت به (ومنها القانون المصرى) عن القوانين الأنجلوساكسونية من حيث أن الجريمة تعد عدوانا على المجتمع وليس على الضحية وحدها . وبالتالى يمكن أن تصر النيابة العامة على استمرار الدعوى حتى لو تنازلت الضحية عن شكواها ، وإن كان واقع الأحوال عندنا التخلى عن "حق المجتمع "إذا تنازلت الضحية عن الخصومة .

وأخيرا ، وإن لم يكن أقل الأمور أهمية ، فقدت الدولة رمزا أساسيا لسيادتها هو خلق النقود . فأيام العملة المعدنية كان حق "سك العملة "بيد الملك وحده دون غيره من أمراء الإقطاع ثم انتقل إلى يد الدولة القومية وحدها لا يشاركها فيه أحد ولا تتنازل عنه لأى جهة . وحين ظهرت النقود الورقية احتفظت الدولة بحقها فى إصدارها عن طريق بنك تمنحه امتياز الإصدار فى مقابل مقاسمته فى أرباح عملية الإصدار (وهو حتى الآن الجزء الأهم فيما تحصل عليه الحكومة المصرية من البنك المركزى) وكذلك تولى مهمة إدارة الحسابات النقدية للحكومة دون مقابل . وظلت كل حكومة حريصة على تثبيت سعر صرف عملتها . وكان ارتفاع ذلك السعر دليلا على النجاح الاقتصادى لأنه يعنى أن الاقتصاد الوطنى قد حقق فائضا فى ميزان المدفوعات الدولية . وكان تثبيت أسعار الصرف الهدف الأساسى لإنشاء صندوق النقد الدولى . أما الآن فلا توجد عملة واحدة ذات سعر صرف ثابت ، فكل العملات اليوم عائمة ، بل إن الدولة تحرص أحيانا على انخفاض سعر صرف عملتها الوطنية بهدف زيادة الصادرات أو تقليل الواردات من بلاد معينة . وقد سبق أن أشرنا إلى انفلات أسواق الصرف العالمية وحجم المضاربات فيها وافتقاد أى دور انضباطى لبنك مركزى . ولكن أهم دليل على استقلال عالم المال والأعمال عن كل الحكومات هو كما ذكرنا أعلاه التعامل ببطاقات الائتمان credit cardsالتى لا تخضع لإشراف أى جهة اللهم إلا حرص أصحاب الاسم التجارى على ضمان سلامة إصدارها من أى بنك فى أى بلد فى العالم . فهذه نقود (أى أداة دفع حالة كما يقول أهل القانون) انتزع القطاع الخاص حق خلقها من الدول ذات السيادة . وبعبارة أخرى سقط حق خلق

النقود من إطار سيادة الدولة ليصبح محكوما بآليات السوق . وهى تزداد رواجا باطراد إذ أنها مقبولة فى كل الأقطار الهامة ومعظم الأقل أهمية وأيا كانت العملة التى حسب الدين بها ، فى النهاية يسدد حامل البطاقة دينه بعملة الدولة المقيم بها من خلال البنك الذى أصدر له البطاقة . فهى نقود "كوكبية" بمعنى الكلمة .

٣ - **القيود على السياسات الاقتصادية الكلية :** ومن انعكاسات الكوكبة الصعوبات التى تحد من قدرة الحكومة على وضع وتنفيذ السياسة الاقتصادية الكلية macro-economic policies التى تراها صالحة للاقتصاد القومى إذا لم تشاركها القوى المتمثلة فى الشركات متعدية الجنسية التى تنتمى تاريخيا لها أو التى تعمل فى أرضها مع وجود الإدارة العليا فى بلد آخر . والاختلاف فى وجهات النظر وارد حين يفكر طرف فى مصلحة الاقتصاد القومى أولا فى حين يفكر الآخر فى اقتصاد العالم كله . وقد أوضحنا فيما سبق كيف لا تتقيد الشركات متعدية الجنسية بأى وطن أو جنسية فى تعبئة المدخرات وانتقاء الخبرات وتوطين وحدات الإنتاج أو التسويق . ومازالت الصعاب تواجه الحكومات الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى حين تريد الدفاع عن سعر صرف عملتها القومية ، أو تنشيط الاقتصاد القومى لامتصاص جزء من البطالة ، أو على العكس تحملها خشية التضخم على رفع سعر الفائدة الذى يمكن أن يفرض بطء حركة الاستثمار والإنتاج ، أو حين تواجه تعاظم حجم الدين العام الداخلى ، وما زالت عقبة هامة فى طريق استكمال السوق الموحدة واعتماد كل أعضاء الاتحاد عملة أوروبية واحدة يصدرها بنك مركزى واحد . وعلى مستوى العالم كله استقر اللقاء الدورى لرؤساء الدول الصناعية السبع الرئيسية (الولايات المتحدة ، اليابان ، ألمانيا ، فرنسا ، بريطانيا ، إيطاليا وكندا) ، إزاء واقع أن تلك الدول تضم المقار الأساسية لأربعمائة وثلاثين من الخمسمائة شركة الكبرى فى العالم . ولكنه ليس بحال " مجلس إدارة "الرأسمالية الكوكبية كما كتب البعض ، وإنما هو فى الواقع لقاء لمحاولة ما يمكن من تنسيق بين السياسات الاقتصادية لتلك الدول فى المدى القصير.

ولم تجد الحكومات من سبيل لعلاج هذا العجز إلا الانتقاص من الخدمات المقدمة من هيئة التأمين الاجتماعى . وترتب على تخفيض الاعتمادات الحكومية تراجع مستوى الخدمة الصحية فى بريطانيا . وقررت الحكومة الفرنسية وضع سقف على قيمة الأدوية التى يصفها الأطباء للمرضى ، ومن يتجاوز منهم هذا الحد يدفع الفرق . ولما كان تأمين البطالة قاصرا على البطالة المؤقتة عندما يفقد العامل عمله ثم ينجح فى الحصول على عمل آخر فى حدود سنة واحدة ، فإن من يقع فى بطالة مستمرة (أى أكثر من سنة) يفقد حقه فى التأمين . وإذا كانت سنوات خدمته قليلة يكون معاشه غاية فى التواضع . وغنى عن الذكر أن الشبان الذين لم ينجحوا فى الحصول على عمل ليسوا مشتركين فى نظام التأمين الاجتماعى . وهكذا تصل أعداد كبيرة من المواطنين إلى وضع تهميش كامل marginalization أو استبعاد من المجتمع كما يقول الفرنسيون exclusion وليس فى الأفق ما يبشر بانتعاش اقتصادى يهبط بالبطالة إلى حدود مقبولة ، ولكن كل التوقعات تبين أن النمو الاقتصادى فى الدول الصناعية سيكون متواضعا (بين ١٪ و ٣٪) وأنه سيكون نموا دون عمالة جديدة . فنحن إذا أمام بطالة بنيوية ناتجة عن التقدم التكنولوجى الكبير والمتسارع . فكل آلة جديدة تعنى استغناء عن عمال . وتنادى الأحزاب الاشتراكية بتخفيض ساعات العمل

الأسبوعى إلى ٣٢ أو ٣٥ ساعة فقط (أى أربعة أيام فى الأسبوع) . وهذا ما يمكن أن نسميه إعادة توزيع البطالة . والعقبة هنا هى أن أصحاب الأعمال يريدون تخفيض الأجور بنسبة تخفيض ساعات العمل وهذا ما يرفضه العمال .

ولهذا التهميش وخطر الوقوع فيه أثر مباشر فى ضعف الطلب على السلع الاستهلاكية وبصفة خاصة المعمرة . فالمهمشون لا يشترونها . وغير المهمشين يدفعهم القلق على مستقبل التأمين الاجتماعى إلى الادخار بأشكاله المختلفة ومنها التأمين الإضافى لدى شركات التأمين ، ومن ثم يؤجلون مشترواتهم لاسيما فى مجال تجديد السلع المعمرة (١٣) . ومن ناحية أخرى تؤدى هذه الأوضاع إلى السخط والتذمر والإضراب والتظاهر وانتشار الجريمة . وكانت تلك المخاطر تحمل الرأسمالية القومية إلى قبول إصلاحات اجتماعية لضمان سوق محلية موسرة واستقرار اجتماعى وسياسى . ولكن الرأسمالية الكوكبية لا تعنى بأحوال سوق معينة ، ولا حتى بسوق دولة المقر لأنها تنشط على أساس أن اليابسة كلها سوق لها . وماذا يعنيها فى تراجع الأسواق الداخلية فى غرب أوروبا إذا كان فى وسعها أن تغزو سوق روسيا أو الصين ، أو حتى الهند . وأحدث مثال على ذلك ما أعلن منذ أسابيع عن أن شركة ABBالتى سبقت الإشارة إليها قررت تخفيض نشاطها فى أوروبا وأمريكا (وبالتالى تسريح عشرة آلاف عامل) والتوسع فى آسيا .

ولا يلغى هذا كله بحال استدعاء الشركات متعدية الجنسية لدولة أو لعدة دول للتدخل مثلا فى إعداد الجات ١٩٩٤ فى الاتجاه الذى تريده تلك الشركات (مثل تغطية التجارة فى الخدمات ، وضمانات الاستثمار المباشر وحقوق الملكية الفكرية .. الخ) . وحين تتنافس بعض تلك الشركات إزاء صفقة معينة يستعين كل منها بحكومة أو أكثر . وكم من رئيس جمهورية أو رئيس وزراء يزور دولة أو دولا زيارات رسمية وفى حافظة أوراقه طلبات شركة أو شركات متعدية الجنسية بصدد صفقة أو صفقات تعقدها الدول التى يزورها . وهكذا تحول الحكام من رجال دولة statesmen إلى بياعين salesmenيسير فى ركبهم الرسمى عدد من رجال الأعمال . وعند اللزوم قد يتدخل عسكريا فى بعض مناطق العالم الثالث حلف عسكرى دفاعا عن مصالح الشركات متعدية الجنسية . ودون إسهاب فى هذا الشأن لابد من استيعاب أمرين :

الأول : أنه ليس بوسع أى دولة ، حتى ولو كان ناتجها المحلى الاجمالى أكثر من خمس الناتج المحلى الاجمالى للعالم كله (الولايات المتحدة) ، أن تنسحب من عملية الكوكبة لتعيش فى عزلة عنها . ومهما سمعنا عن صدام مصالح (حقيقى فى أحيان كثيرة) أو "حرب تجارية "بين دولتين من الدول الصناعية لا يجوز أن نتوهم لحظة واحدة أن عملية الكوكبة ليست العملية السائدة التى تجرف فى طريقها الكثير مما يعوقها . وتلك طريق لا عودة فيها .

الثانى : أن السلطة الاقتصادية على اقتصاد العالم لا تقابلها سلطة سياسية على نفس المستوى . وهنا يكمن الخطر الأساسى حتى على الكوكبة ذاتها . لقد اعتمدت الرأسمالية القومية على الدولة التى كثيرا ما تدخلت لحماية الرأسمالية كطبقة من تصرفات رأسماليين محدودى الأفق أو يقدمون على تصرفات خرقاء . كذلك تتطلب الرأسمالية الكوكبية سلطة سياسية كوكبية تحميها حتى من أخطائها ، ناهيك عن

مواجهة قضايا مثل تدهور البيئة وانتشار الفقر ومخاطر الجريمة المنظمة وأعمال العنف ضد الأفراد والأموال . وفى ضوء هذا نفهم اهتمام البنك الدولى حاليا بقضية البيئة والتصدى المباشر للفقر وطرح قضية الفساد . بل إن تهديد أمن الرأسمالية الكوكبية يمكن أن يأتى من شعوب الدول التى نبعت منها الشركات متعدية الجنسية إذا استمر الركود الاقتصادى وتدنى مستوى المعيشة لشريحة كبيرة من السكان ، وتفاقمت البطالة وتراجعت الأجور وانكمشت "دولة الرفاه ". وربما كانت هذه الاعتبارات وراء دعوة بعض الكتاب إلى تحلى المسئولين عن الشركات بصفات رجال الدولة . وهى بالطبع وراء ما حدث فى سياتل وواشنطون وبراغ . الخ .

٤ - **تخلى الدولة عن المرافق العامة :** المقصود هنا هو السلع والخدمات الحيوية التى تشكل البنية الأساسية للمجتمع والتى يغلب عليها طابع الاحتكار بطبيعتها أو بنص القانون والتى يجب توفيرها حتى بدون تحقيق ربح أصلا أو بربح محدود . ويسميها القانون فى مصر المرافق العامة أخذا بالتقليد الفرنسى services publics. وهى فى أوروبا أصلا ملك للدولة ابتداء أو بالتأميم . ولما كانت الشركات تعمل فى الولايات المتحدة فى بعض أنشطة البنية الأساسية ميز القانون بينها وبين مطلق شركات القطاع الخاص وسميت "المنافع العامة public utilities " لتدخل السلطة السياسية فى أعمالها وعلى وجه الخصوص فى تحديد الأسعار . ويسوغ اختفاء المنافسة هذا التدخل فى نظر الاقتصاديين ورجال الأعمال على حد سواء . والجديد الآن هو خصخصة السكك الحديدية وبعض الطرق وشبكات التليفون وبعض خدمات البريد إن لم يكن المرفق كله . ورأينا فى بريطانيا سجونا أنشأها القطاع الخاص بتشجيع من مارجريت تاتشر ... ! .

٥ - **تآكل نظم التأمين الاجتماعى :** انتشر فى أوروبا فى أعقاب تحريرها من النازية وتحت ضغط الجماهير التى قاومت الاحتلال الألمانى وقدمت مئات الألوف من الشهداء فكرة تأمين المواطنين ضد المرض والعجز والشيخوخة والبطالة من خلال تمويل يشارك فيه العمال وأصحاب الأعمال . ولم تعترض "الرأسمالية القومية " على ذلك لأن سلامة صحة المواطن وتوفير دخل منظم له يعنى إضافة كبيرة للسوق المحلية . وبالفعل ساعد هذا النظام بالإضافة إلى ارتفاع الأجور ابتداء ثم مسايرة لمعدلات التضخم على تعميم ما سمى آنذاك "أسلوب الحياة الأمريكى "والمقصود به مجتمع الاستهلاك الواسع . وخدم هذا المجتمع الرأسمالية بالذات فى مجال السلع المعمرة التى يحد فقر العالم الثالث من إمكان رواج سوقها فى المستعمرات السابقة . وكانت البداية التاريخية لذلك نشر "مشروع بيفريدج "فى بريطانيا قبل أن تضع الحرب أوزارها . وصاحب هذا التوجه حركة تأميم هامة فى المواقع الحاكمة للنشاط الاقتصادى : البنوك الكبرى ، شركات التأمين على الحياة، توليد وتوزيع الكهرباء .. الخ .

وقد عانت نظم التأمين الاجتماعى فى السنوات الأخيرة من عجز متزايد : عدم كفاية الموارد لتغطية كل النفقات . وساعد أمران على تفاقم هذا العجز . الأمر الأول هو الزيادة المتوالية فى العمر المتوقع عند الولادة (بين ٧٥ و ٨٠ سنة حاليا) وبالتالى وجود شريحة من السكان (نسبة من إجمالى السكان تتراوح بين ١١.٥٪ فى إيرلندا و ١٧.٥٪ فى السويد) تحصل على معاش وتحتاج إلى خدمات صحية كثيفة . وهذا ما

يفسر تركز معظم الزيادة فى تكاليف التأمين الاجتماعى فى مجال الصحة . والأمر الثانى هو ارتفاع نسبة البطالة لسنوات متوالية وبصفة خاصة بين الشباب (تجاوز معدل البطالة ١٠٪ من قوة العمل فى فرنسا وألمانيا وأسبانيا وإيطاليا ..) . وهذا ما يعنى النقص فى الموارد لأن العاطلين لا يسددون اشتراك التأمين

الهوامش

" *عولمة "توحى بأن البشرية كلها طرف فى الظاهرة وتستفيد منها وإن كان بدرجات متفاوتة . وهذا غير صحيح . كما أن كلمة عالم "وجمعها عالمون اسم أصيل وليس مصدراً من فعل ، ولا صلة له بفعل علم يعلم (أنظر الجوهرى : الصحاح) . أما التعبير الإنجليزى فهو مشتق من كلمة globeبمعنى الكرة الأرضية وهو أيضا فعل بمبنى "يكوّر "ومن ثم اشتق منه فعل آخر globalize والاسم منه globalisation. أما العالم فإسمه world. وهناك فارق كبير بين الاقتصاد العالمى أو اقتصاد العالم world economy وبين الاقتصاد الكوكبى global economyالذى يعنى الأطراف الفاعلة فى العملية محل البحث ، وكما سنرى فيما بعد تعمل آليات الكوكبة على تهميش بل واستبعاد أقطار كثيرة . وربما رجع اختراع "عولمة "إلى تأثير الكلمة الشائعة فى فرنسا mondialisationولكن أهل الاختصاص الفرنسيين أدخلوا فى اللغة الفرنسية تعبير globalisationاستناداً إلى globe فيها تعنى الكرة الأرضية . وأود أن أشير إلى واقع أننى قرأت "الكوكبية "فى مقال لكاتب تونسى قبل عدة سنوات وقد رجعت إلى المعاجم التراثية فوجدت فيها فعل كوكب بمعنى : وضع أحجارا بعضها فوق بعض دون شكل منتظم . كوّم التراب وكوكب الحجارة . ثم وجدت "المعجم الوسيط "الصادر عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة يذكر نفس الشئ . وفعلت ما فعل السلف فى بداية القرن العشرين حين نقلوا ثقف من صقل السيف إلى صقل العقل فولدت كلمة ثقافة .

**وعلى سبيل المثال نشير إلى نجاح البنوك الأمريكية العاملة فى مصر فى الاقتراض من السوق المصرية بإصدار سندات بمئات الملايين من الجنيهات . وهذا عكس ما كان يتوقعه أنصار سياسة الإنفتاح من أن التصريح للبنوك الأجنبية وسيلة أساسية فى جذب الاستثمارات من الخارج .

***High Technology

(1)بالإنجليـــزية The Commission on global governance:"Our global Neighborhood" 1995.

(2)انظر أهم المراجع :

J.A. Schumpeter: History of Economic Analysis. Allen & Unwin, London 1952.

F. Braudel: Civilisation materielle, Economie et copitalism Xve-XVIII SiÇcles. Armand Collin, Paris 1979.
I . Wallerstein; Unthinking social Science, the Limits of Nineteenth Century Paradigms. B. Blackwell, 1991.
J.K. Galbraith: A History of Economics. The Past as the Present Polican Books, London 1989.

(3)تراجعت مكانة المدن التى كانت قد نشأت حول معسكرات الجاليات الرومان ولم يبق فى العصور الوسطى إلا القليل منها .أما المدن التى ازدهرت ابتداء من القرن السادس عشر فأصلها كانت قرى كبيرة تنعقد فيها الأسواق فى أيام معلومة وكانت تسمى bourgsومنها اشتقت "البورجوازية ."أى أعيان "هذه المدن وكانوا تجاراً . "

(4)
Villefranch فى فرنسا Freetownفى إنجلترا Freiburgفى ألمانيا .

(5)انظر بصفة خاصة Richard Grassby :
"The Business community of seventeenth century England" Cambridge University press 1995.

(6)انظر Werner Plum : Les Sciences de la nature et la technique : sur la voie de la revolution industrielle".
Fredrich Ebert Strifrung, Bonn, 1976.

(7)وقد وثق تلك الأوضاع "اللجان الملكية "المتعاقبة التى شكلها مجلس العموم لتقصى الحقائق .ويكفى أن نشير إلى أول حركة عمالية بريطانية منظمة Chartist Movement كانت فى ١٨٣٠ تطالب بالا يزيد يوم العمل عن ١٢ ساعة . !

(8)مع تحول صناعة الغزل والنسيج إلى الإنتاج الآلى اشتغلت بإنتاج المنسوجات القطنية ومن المعروف أن أوروبا لا تزرع القطن ولذا اعتمدت الصناعة الحديثة فى أوروبا على قطن المستعمرات :أمريكا الشمالية والهند وكذلك مصر .

(9)تأسس النظام البرلمانى فى بريطانيا على مبدأ "لا ضريبة دون تمثيل نيابى " no taxation without representation .وفى مرحلة الإعداد للتخلص من نابليون اتفق ممثلو البورجوازية مع المطالبة بعرش فرنسا على عودة الملكية لأسرة البوربون على شرطين :عدم الرجوع عن بيع أراضى الإقطاع والكنيسة للبورجوازية ، وكذلك عدم المساس بالقانون المدنى الذى أصدره نابليون ومحوره الملكية الفردية وحمايتها وتنظيم التعامل فيها بقواعد ثابتة . Code Napoleon

(10)انظر بصفة خاصة :
E. H. Chamberlain: The Theory of Monopolistic Competition" Harvard University Press, 1933.
Joan Robinson: The Economics of Imperfect Compition" Macmillan,London, 1933.

(11) انظر M. Baro: Globalisation : The Globalisation of Capital : Markets, Finantial Crisises and Capital Controls. Historical Per-

spective

(12) حين تبرع ت . تيرنر مؤسس CNN للأمم المتحدة بمليار دولار يخصص لتحسين أوضاع الأطفال الفقراء سأله مذيع على تلك الشبكة عما حفزه على هذا الكرم . وقد أجاب بأن ثروته قد زادت فى الشهور التسع الأولى من السنة بمقدار ثلاثة مليارات دون أن يفعل أى شئ ، فى حين ارتفعت قيمة أسهمه فى البورصة بهذا القدر فرأى أن يعطى منها شيئا لأشد الناس حاجة .

(13) قال رئيس وزراء فرنسا أثناء أزمة شركة "رينو" "إن دول الاتحاد الأوروبى تنتج سنويا ١٨ مليون سيارة وأنها تشترى فقط عشرة ملايين . فإذا دخلت المنافسة اليابانية والكورية بقوة فإن صناعة السيارات الأوروبية تواجه خطر الانهيار .

(14) Secularisation of Paradise.

(15) الشواش هى اللفظ المعتمد من مجمع اللغة العربية بالقاهرة وبين المختصين من أهل العلم وهو على أية حال أقرب إلى المعنى المقصود من لفظ "فوضى" الذى كان شائعا قبل نحت هذا المصطلح العربى .

(16) انظر النص الإنجليزى- RenÇ Thom: "Structural stability and Morphogenesis, An Outline of a General Theory of Models". 1975.

(17) المرجع :

Edward Yoxen: "The Gene Business", Harper & Row, New York 1983.

وانظر كذلك Sheldon Krimsiky: "Biotechnics and Society, The Rise of Industrial Genetics", Praeger, New York 1991.

(18) أنظر تفصيل ذلك فى كتاب " دراسات فى الحركة التقدمية العربية " الصادر عن منتدى العالم الثالث فى إطار مشروع بحثى رعته جامعة الأمم المتحدة "المستقبلات العربية البديلة " وقد نشره مركز دراسات الوحدة العربية ، يونيو ١٩٨٧ .

(19) ولا يفوتنا هنا الإشارة إلى المثل الرائع الذى ضربته إيطاليا فى الحرب ضد الفساد والمافيا المتداخلة مع الأحزاب الحاكمة وأدت إلى تصفية شبه كاملة للحزب الديموقراطى المسيحى الذى حكم البلاد أكثر من أربعين عاماً بعد أن دخل عدد من أبرز قياداته السجن بأمر القضاء ، وكذلك الحزب الاشتراكى الذى فر رئيسه إلى تونس . وتم كل ذلك بإجراءات قانونية عادية وعلى يد قضاة نزيهين وهذا ما يثبت أنه من الممكن بالديموقراطية تصفية بنية الفساد الأساسية .

فى فن الرحلة عند الطهطاوى

مـــواقف ورؤى فى« تخليص الابريز»

محمد دكروب *

لمئتى عام من ولادته

.وفى ذات يوم من العام ١٨٢٦، قبيل سفر البعثة العلمية الطلابية الشهيرة من القاهرة إلى باريس ، سأل التلميذ الشاب رفاعة الطهطاوى ، أستاذه الشيخ حسن العطار (وكان مولعاً بسماع عجائب الأخبار ،والاطلاع على غرائب الآثار) بماذا يشير عليه أن يتبعه فى هذه السفرة، فقال الأستاذ الشيخ لتلميذه الشاب:

-عليك «أن تنبه على ما يقع فى هذه السفرة ، وعلى ما تراه وما تصادفه من الأمور الغريبة والأشياء العجيبة ، وأن تقيده (فى كتاب) ليكون نافعاً فى كشف القناع ، عن محيا هذه البقاع التى يقال فيها عرائس الأقطار».(١)

وكان رفاعة الطهطاوى قد تتلمذ على الشيخ العطار فى الأزهر ، فأبدى نباهة وذكاء وقادا ، فآثره الشيخ على سائر زملائه ، وكان دائم التردد على بيت أستاذه، حيث «يشترك معه فى الإطلاع على الكتب الغربية التى لم تتداولها أيدى علماء الأزهر» (٢)..فقد كان الشيخ العطار متفتحا على معارف الدنيا ، مفتشا عن سبل تطور بلاده المصرية بالتفاعل مع حركات التطور والتمدن فى مختلف بلدان العالم، فصادف شغفا فى عقل الطهطاوى إلى العلم والمعرفة وحب التقدم والتطوير ، والخروج من قيود النقل والتقليد .وعندما قررت الحكومة المصرية ، فى عهد محمد على ، إيفاد بعثة علمية كبيرة إلى فرنسا فى طلب العلوم الحديثة للاسهام فى تطوير بناء الدولة ومؤسساتها وتقدم الوطن ، رأى الشيخ العطار أن يرشح تلميذه الطهطاوى لإمامة هذه البعثة ووعظها ، وهكذا كان، فسافر الطهطاوى إلى فرنسا فى العام نفسه (ضمن بعثة صار تعداد أفرادها ١١٤ طالباً) .وكان عمره ٢٥ عاماً.

* كاتب لبنانى ، رئيس تحرير مجلة الطريق

كان رجل الدولة ـ محمد على ، يخطط لبناء دولة حديثة ، متطورة وقوية .ـ والدولة هذه تحتاج إلى مؤسسات فى مختلف مجالات العلوم والفنون والصناعات ـ وهذه المؤسسات تحتاج إلى كوادر علمية ثقافية تضخ المعرفة والعلوم فى شتى أنواع هذه المؤسسات .فعقد محمد على اتفاقاً مع فرنسا قلب أوروبا الناهضة.

فإذا كانت أهداف محمد على ، لبناء الدولة الحديثة ، واضحة لوعيه فهل كان فى وعى رفاعة الطهطاوى وضوح فى الهدف الذى يريد التوصل إليه عبر إمامته لهذه البعثة؟.

يمكننا القول أن الأهداف أمام رجل المعرفة ، رفاعة الطهطاوى ، بدأت ترتسم فى وعيه قبيل اختياره لإمامة البعثة ، وبعد اختياره .. ثم بالأخص ، خلال فترة تواجده فى مرسيليا ، وتعرفه تاليا على معالم باريس ،ومعالم التمدن والحضارة الجديدة ،ومؤسسات الدولة ، وصروح المعرفة.

فهو قد قرر-حتى وهو فى الباخرة ،ومع وصول الباخرة إلى مرسيليا -أن يتجاوز مهمة "الواعظ والإمام" وأن ينضم إلى الدراسة ضمن طلاب البعثة ، يختار علماً من بين العلوم المتاحة. وبدأ وهو فى مرسيليا ، بدراسة اللغة الفرنسية . ويبدو أنه اكتشف فى نفسه استعداداً لاستيعاب اللغات ، فاختار قسم الترجمة وقد وعى ضرورة أن تنقل كتب المعارف الحديثة ، العلمية والثقافية ،إلى العربية ،ليس كمجرد أدوات معرفية ، بل خصوصاً بهدف إيجاد أسس مكتبة لتدريس العلوم الحديثة عندما تعود البعثة إلى مصر ، ويدخل الطهطاوى فى تحقيق حلم إنشاء شبكة فى المدارس الحديثة ودور العلم ،ونواة الجامعة المصرية القادمة.

وهكذا، فإن حلم محمد على ببناء دولة حديثة ، واتخاذه التدابير العملية لتحقيق هذا الحلم ، قد تلاقى وتدامج مع حلم رجل المعرفة بأن يضع الأسس العلمية والمادية لتحقيق شبكة مؤسسات تعليمية لتوفير الكوادر الثقافية لعملية بناء هذه الدولة الحديثة نفسها .

فكانت الأهداف فى التحديث تتكشف لوعى الطهطاوى وتتوضح وتتنامى وتتعدد ،مع حركة تعرفه المتعددة المجالات على الحياة فى المجتمع الفرنسى ، فإذا هو يرنو إلى مختلف جوانب هذا المجتمع الجديد ، من منظور هذه الأهداف نفسها ، بحيث جاءت صياغة كتابه الجميل «تخليص الإبريز فى تلخيص باريز» ومن هذا المنظور ، سواء فى المشاهد التى يرسمها ،والجديد الذى ينجذب إليه ،والمواقف التى يعبر عنها ، والرؤى التى كانت تنتقل به من راهن ما يرى فى فرنسا ، إلى مستقبل ما يتخيله متحققا فى مصر ، أيام يتاح لمصر أن تأخذ فى أسس التمدن والمعارف ما يناسب تقدمها وتطورها.

ولم يكن هذا الأزهرى متحفظاً فى الدعوة إلى أخذ العلم والمعارف من كل مكان ، معتمداً الحديث القائل :«الحكمة ضالة المؤمن يطلبها ولو فى أهل الشرك» .فكان يرى أن ثمرة هذا السفر ، فى البعثة ،و إلى بلاد الافرنج«تحصل بنشر هذه العلوم والفنون وبكثرة تداولها وترجمة كتبها .. فينبغى لأهل العلم حث جميع الناس على الاشتغال بالعلوم والفنون والصنائع النافعة » (٣).

وهو يورد ، بكثير من الافتخار والتأييد والتبنى ، قولا لافتاً قاله المسئول الفرنسى عن البعثة المصرية فى فرنسا ، مسيو جومار ، مخاطبا أعضاء البعثة متحدثا عن

المهمات التى تنتظرهم «أمامكم مناهل العرفان فاغترفوا منها بكلتا يديكم ..اقبسوا فى فرنسا نور العقل الذى رفع أوروبا على أجزاء الدنيا ، وبذلك تردون إلى وطنكم منافع الشرائع والفنون التى ازدان بها عدة قرون فى الأزمان الماضية ، فمصر التى تنوبون عنها ستسترد بكم خواصها الأصلية ، وفرنسا التى تعلمكم وتهذبكم تفى ما عليها من الدين الذى للشرق على الغرب كله»(٤).

فلم يسدل الطهطاوى حجبا تعرقل وصول المعرفة بالعلوم والصنائع إليه ،وإلى سائر أعضاء البعثة ، محافظا ، فى الوقت نفسه ، على كون عقائد المسلمين تختلف ، فى الشرع ، عن عقائد هؤلاء الافرنج مفرقاً بين العلوم العقلية والصناعية وبين عقائد الدين ، فالبعثة إنما جاءت أصلا إلى فرنسا لقبس العلوم والفنون والصنائع وعوامل التمدن لا لتأخذ شرائع للدين ، فهى مكتفية بدينها مطمئنة إليه ،والحمد لله.

ويؤكد الطهطاوى ، فى مقدمة كتابه «تخليص الابريز .» على كونه قد» أنطقه بحث ديار الاسلام على البحث عن العلوم البرانية، والفنون والصنائع ، فإن كمال ذلك ببلاد الافرنج أمر ثابت شائع ،والحق أحق أن يتبع .ولعمر الله- يقول الطهطاوى- إننى مدة إقامتى بهذه البلاد فى حسرة على تمتعها بذلك وخلوّ ممالك الإسلام منه»(٥).

فكانت خطة الكتاب واضحة فى وعى الطهطاوى ، ارتباطاً بوضوح الأهداف ، فهو لا يلقى الضوء على مشهد أو حدث ، أو يفصل الحديث عن مؤسسة ما أو نظام أو تشريع ، إلا ليستخلص منه العبرة ،والقدوة ، والدلالة على عناصر التطور والتقدم ، أو «إبريز» التمدن فى بلاد الافرنج حيث «كمال ذلك أمر ثابت شائع».

لهذا، فهو يحرص جداً على القول بأن هذه السفرة ليست مقتصرة على ذكر السفر ووقائعه فقط ، بل هى مشتملة أيضا على ثمرته وغرضه (٦) .وفى رأينا أن هذا هو الأساس فى هذا الكتاب .وأنه كان ينظر إلى كل جديد فى ضوء الهدف الذى وعاه : إيقاظ ديار الإسلام ،ودفعها فى طريق التقدم.

فلنتأمل عبر أى منظور يرى الطهطاوى إلى المشاهد والأحداث والأنظمة والمؤسسات فى تلك الباريس ، «كرس مملكة الفرنسيس» قبل حوالى المئتى عام فى أيامنا:

❖ لابد من الإشارة ، بداية ، أن الطهطاوى وضع كتابه «تخليص الابريز»(١٨٤٣) وفى ذهنه أنه موجه ، بشكل خاص ، إلى عناوين رئيسية أربعة : فهو موجه ، أولا إلى الدولة المصرية ، وإلى رأس الدولة بالذات، محمد على ، فى ذلك الحين ، فعندما يشيد بالمؤسسات الدستورية والمؤسسات العلمية ودور الفنون ، يبدو واضحا أنه يوجه الكلام والتوصيفات إلى أهل الحكم فى مصر : هذا هو الطريق إلى النهضة ، هذه هى أسس النهوض والتطور وهذا هو الطريق إلى الدولة الحديثة ، فاسلكوا طريق التفكر والتدبر ونحن نشعر أن الكتاب موجه ، ثانيا ، إلى أستاذه الشيخ حسن العطار الذى مسح جبين تلميذه بنور المعرفة والتعرف ، والانفتاح على الحضارة والعلم الحديث ، والدعوة إلى الانتفاع بها ، دون أن يغادر بالضرورة قيم الدين وتعاليمه -وهو موجه ، ثالثا، إلى أساتذته الفرنسيين مبيناً مدى استيعابه لما رآه ودرسه وتفكر فيه ، ومشيداً بفضلهم عبر رؤيته التقيمية ، والنقدية أحيانا ، لمكانة المعارف والعلوم والفنون وشئون الدين والدنيا فى المجتمع الفرنسى -وموجه بالأساس إلى القراء ، ولو قليلين ، من مثقفى بلاده وزمانه ليقارنوا ويتعرفوا على عناصر فى التمدن الحديث.

❖ يحرص الطهطاوى على تبيان الفرق الأساسى بين مصطلحى «العلم والعلماء» فى

ديار الإسلام وديار الإفرنج فى ذلك الزمان ، حيث شاع فى بلادنا أن«العلماء» هم علماء الدين ، والعلم «هو المتصل بعلوم الدين» .فى حين أن العلم فى بلاد الافرنج هو شئ آخر تماما ، حيث العلماء الذين يكرمون فى تلك البلاد هم : «المشتغلون بجملة علوم شريفة ينتفع بها ويحتاج إليها فى الدولة والوطن، كعلم الطب والهندسة ، والرياضيات ،والفلكيات ،والطبيعيات ، والجغرافيا ، والتاريخ ، وعلوم الادارة والاقتصاد فى المصاريف ،والفنون العسكرية ،وكل ما كان له مدخل فى فن أو صناعة ، فإن أهله يجب إكرامهم من أهل الدولة والوطن».

وهو يشدد على تبيان هذا الفرق بشكل أكثر وضوحا وحسماً ودعوة إلى الاقتداء ،حيث يقول «ولا تتوهم أن علماء الفرنسيس هم القسوس ، لأن القسوس هم علماء فى الدين فقط .. واما ما يطلق عليه اسم العلماء فهو من له معرفة فى العلوم العقلية... فاذا قيل فى فرنسا: هذا الانسان عالم ، لا يفهم منه أنه يعرف فى دينه ، بل انه يعرف علماً فى العلوم الأخرى ، وسيظهر للأفضل هؤلاء النصارى فى العلوم عمن عداهم ، وبذلك تعرف خلو بلادنا عن كثير منها».. ويلاحظ الطهطاوى أن هذا التراكم فى العلوم يؤدى إلى تقدم المجتمع وإلى استمرار التطور والتقدم والتنوع فى العلوم نفسها ، فيقول : «إن العلوم فى مدينة باريس تتقدم كل يوم ، فهى دائما فى الزيادة ، فإنه لا تمضى سنة إلا ويكشفون شيئا جديداً ، أو وسائط أو تكميلات»(٨).

❖ وفى هذا السياق يقدم الطهطاوى ، فى كتابه هذا ، تعريفات دقيقة ومكثفة بأنواع المؤسسات والجمعيات العلمية والأدبية والفنية وشتى الأكاديميات وأنواعها ، فى شكل يدل على مدى الجهد الذى بذله الطهطاوى فى جمع المادة والمعلومات ، وليس فى تعريفاته ولكن فى صياغة واضحة الاعجاب بما تعرف عليه ، معبرا عن الرغبة العميقة أن تستفيد الدولة المصرية ، من إيراد هذه الوقائع ، فى عملية بناء الدولة الحديثة.

❖ ويبدو أن الطهطاوى قد شغف بالمسرح (الذى يسميه سبلتاكل ، أو «تياترو» وأنواعه من : مسرح روائى إلى« الأوبرا» إلى «الباليه» إلى«الأبورا كوميك» وغيرها .وهو لا يكتفى أبداً بسرد أسماء وأنواع العروض ، بل يصوغ بدقة صفات كل نوع وبماذا يختلف بعضها عن البعض الآخر ، وبماذا تختلف جميعها عن الأشكال البسيطة لبعض العروض فى مصر ذلك الزمان .وهو يحرص على تأكيد القيمة البصرية المشهدية لهذه العروض، ويصفها بأن «أمرها غريب ، ولا يمكن معرفتها بوصفها ، بل لابد من رؤيتها بالعين»(٩).

❖ ويتحدث الطهطاوى عن الرقص حديث العارف بأنواعه وبالفروق الأساسية بين رقص هنا ورقص هناك ،وحديث الرائى لها لا السامع عنها فقط ، ويتجلى هذا خصوصا فى قوله : «ويتعلق بالرقص فى فرنسا كل الناس وكأنه نوع من العياقة والشلبنة ، لا فى الفسق ، فلذلك كان دائما غير خارج عن قوانين الحياء ، بخلاف الرقص فى أرض مصر فإنه من خصوصيات النساء لأنه لتهييج الشهوات ، وأما فى باريس فإنه نط مخصوص لا يشم منه رائحة العهر أبداً» (١٠) .ويشير إلى فن «الباليه» وكون الراقصين هم من الرجال والنساء ، وإنه «فن من فنون السبيكتامل».

❖ وكانت عين الطهطاوى ، فى هذا الكتاب ، ترى إلى تفاصيل ما هو عام (تياترات -ماريستانات- حمامات- مخازن ومرايا داخل المخازن- شوارع عريضة- حدائق واسعة

نضـرة الجـمـال- دور الثـقـافـة -أثاثات البـيـوت فى الـداخل-الكبـارى فـوق نهـر السين ،والضـفـاف المرصعـة بـالحـجـارة المصـفـوفـة بتـرتيب دقيق -إلى طقوس الطعـام وكيف يأكلون بالشـوكة والسكين لا بالأيدى ، إلخ) .وهو يصف هذه المعالم كلها من حيث هى معالم حضـارة وليست مجرد عادات وأشكال ،وهى مرتبطة بالمدينة الصناعية والمجتمع المنفتح . ويصف بدهشة -فى ذلك الزمان- ما صـرنا نرى بعضه الآن فى طبائع الأمور .وفى إيراده الأوصاف والمعلومات والمشاهد ،كان واضحـا أنه يتطلع -دائمـا- بوعى عميق وبشكل عفوى معاً ، إلى مصر المستقبل وكيف يحب هو أن يراها ،كما باريس.

ولابد فى الملاحظة أن الطهطاوى ،وفى خـلال إبرازه عناصـر التـقـدم فى مـخـتلف المجالات الصناعية والعمرانية ،كان يشير إلى واقع هامشية الطقوس الدينية فى حياة الناس هناك ، وندرة المتدينين ، وإقبال الناس على تعمير الدنيا وانشغالهم فى حركة تطوير معالم التقدم، فى هذا العالم(١١).

❖ وقليلا ما كان الطهطاوى يتحدث عن أحداث وقعت له ، أو طرائق حدثت معه ، ويتجنب سرد الواقعات التى لا تفضى إلى دلالة ، ويركز فصوله على ما هو معرفى ، تعرفى ، بأكثر مما هو حدثى.

❖❖❖

ولكن أسلوبه اختلف تماما عندما وصل إلى الحديث عن الثورة الشعبية الاجتماعية التى شـهـد هو فـصـولا منهـا فى شـوارع باريس عـام ١٨٣٠ (وإذا كان قـد سـمى الثـورة بلفظة «فتنة» ، فهو بهذا يقصد المعنى الإيجابى لهذه الكلمة الذى يعنى الثورة واقعيا .ولعل هذا يعـود إلى أن لفظ الثورة لم يكن فى التداول الكتابى والاصطلاحى عـربيـا ،فى ذلك الزمـان) .ولعل الصفحات التى يصف فيها حادثات هذه الثورة هى من أكثر فصول الكتاب حيوية ،وتعاطفا ، وقيمة فنية مشهدياً.

ومما له دلالته العميقة : أن الطهطاوى حرص أن يسرد أحداث هذه الثورة ، يومـا فيومـاً .. يسرد تفـاصـيل الأحداث وكيف تصـاعـدت حتى تم استيـلاء الرعيـة على مؤسسـات المملكة ، والسبب أن الملك شارل العاشر خالف القوانين المنصوص عليها فى الدستور ، وسار فى سياسة القمع وإلغاء الحريات والإتيان بوزراء فاسدين والتسبب بتفشى البطالة.

وواضح جـداً تعـاطف الطهطاوى مع قـوى الثـورة والرغـبـة ، وحـرصـه على إيراد الحديث القـائل: «من سل سيف الجور سل عليه سيف الغلبة وركبه الهم» .وتفضيله جانب الحرية والحكم الجمهورى أو حكم الملكيـة الدستورية المقيدة بالقوانين بحيث لا يكون الملك ولا الحاكم مطلق اليدين يتصرف بالمملكة والرعية والأحكام كما يشاء.

وواضح أين يقف الطهطاوى ، من خـلال وصـفـه لانقـسـام المجتمع الفـرنسى إلى ملكيين وحـريين .«فـالملكيين أكـثـرهم من القـسـاوسـة وأتبـاعـهم وأكـثـر الحـريين من الفلاسفة والعلماء والحكماء وأغلب الرعية» .و«فى الفرقة الثانية طائفة عظيمة تريد أن يكون الحكم بالكلية للرعيـة ، ولا حـاجة إلى ملك» .وهـذا الكلام ، وإن كان يتـخـذ شكل التوصيف ، فهو يدل على جرأة كبرى من مثقف عضو فى بعثة حكومية فى زمن حكم فردى مطلق .. ويتابع الطهطاوى توصيفه الجرئ بالقول : « ولكن لما كانت الرعية لا تصلح أن تكون حـاكمة ومحكومة وجب أن توكل عنهـا من تختـاره منهـا للحكم ،وهذا هو حكم الجمهورية»(١٢).

وسوف يتحدث الطهطاوى لاحقا(فى «مناهج الألباب»١٨٦٩) عن القوة المحكومة ، فيقول : «إن هذه القوة لابد أن تكون محرزة لكمال الحرية ، متمتعة بالمنافع العمومية فيما يحتاج إليه الإنسان فى معاشه ووجود كسبه وتحصيل سعادته» (الخاتمة .الفصل الأول) فحصول الشعب على كمال الحرية لا يكتمل ، إذن ، إلا بالتمتع بالمنافع العمومية فيما يحتاج إليه الإنسان فى معاشه إلخ ..ألا نرى فى هذا القول ، وهو إشارة إلى نوع من العدالة الاجتماعية قولا سابقا لعصره بزمان طويل؟.

وإذا أمعنا النظر فى كتابات الطهطاوى اللاحقة وفى نشاطه التنويرى العملى التثقيفى التعليمى ، لنشر العلم وتوسيع مدى نشر المعرفة ، وإسهامه الأساسى فى إقامة العديد من مؤسسات الدولة الحديثة.. فسوف نرى : أن هذا المفكر الثورى فى زمانه ، لا يزال ، وبالكثير من المعانى ، مفكراً ثوريا فى زماننا.

الهوامش:

١- راجع : رفاعة الطهطاوى : «تخليص الابريز فى تلخيص باريز» (١٨٣٤× ،الأعمال الكاملة ، دراسة وتحقيق : محمد عمارة ، ج.١ ص١٠.

٢- على مبارك: الخطوط الجديدة ، ج ١٢ ص٥٣ (نقلا عن الأعمال الكاملة للطهطاوى ، ج ١ ص٢٣).

٣- الطهطاوى : «تخليص الابريز» ،الأعمال الكاملة ، ج ص١٨.

٤- الطهطاوى : نقلا عن مقدمة الأعمال الكاملة ، دراسة محمد عمارة ، الجزء الأول ، ص١٥ .

٥- الطهطاوى: «مقدمة تخليص الابريز..» الأعمال الكاملة ، ج٢ ص١١.

٦- المصدر نفسه ، ج .ص١١.

٧- الطهطاوى : «مناهج الألباب المصرية فى مباهج الآداب العصرية» الخاتمة ، الفصل الثانى ، نقلا عن الأعمال الكاملة ، ج١ص٢٢٨.

٨-الطهطاوى: «تخليص الابريز» الأعمال الكاملة ج٢ ص١٦١.

٩- المصدر نفسه ، راجع الصفحات ٥٨ و١١٩ ، ضمن فصل «فى منتزهات مدينة باريس» .

١٠- المصدر نفسه ، ص١٢٢.

١١- المصدر نفسه ،الصفحات ١٥٥-١٥٧.

١٢- المصدر نفسه ص٢٠١.

مراجع أخرى

❖محمد عمارة :مقدمة الأعمال الكاملة لرافع رفاعة الطهطاوى ،المؤسسة العربية للدراسات ، بيروت ١٩٧٣ .

❖رشدى صالح: رفاعة رافع الطهطاوى ، دار القدس ، بيروت ١٩٧٨.

❖ حسنى فوزى النجار : «رفاعة الطهطاوى» سلسلة أعلام العرب رقم ٥٣ ،القاهرة.

❖ بهاء طاهر: أبناء رفاعة /الثقافة والحرية سلسلة «كتاب الهلال» ، أكتوبر ١٩٩٣ ،القاهرة.

فى تلوث المياه المصرية وآثاره
دراسة فى التلوث الضرورى

د. على نويجى

مقدمة :

فى السنوات الأخيرة أحس العالم المتقدم أن هناك تغيرات غير ملائمة قد ألمت بالبيئة التى يعيش فيها الإنسان ، وأجريت بحوث كثيرة حول آثار تغير البيئة وتلوثها ، فأصدرت الأمم المتحدة قرارها (٢٢٨/٤٤ فى ٢٢ ديسمبر ١٩٨٩) بعقد مؤتمر الأمم العالمى فى يونيو ١٩٩٢ حول البيئة . واجتمعت اللجنة التحضيرية للمؤتمر فى أغسطس ١٩٩٠ فى نيروبى لاقتراح ما يجب أن تحتويه تقارير الدول المشتركة فى المؤتمر وحددت موعدا أقصاه يوليو ١٩٩١ لوصول التقارير . ولما تأخر وصول التقارير مدت المهلة إلى منتصف نوفمبر من نفس العام.

وكعادة الادارة المصرية فى المبادرة إلى اللحاق بركب التقدم شاركت مصر فى المؤتمر وأسرعت بإنشاء كيان لرعاية البيئة أطلقت عليه(هيئة شئون البيئة) واختارت له رئيسا يعتبر من أنشط رجال الادارة المصرية وهو د. عاطف عبيد قبل أن يصبح رئيسا للوزراء. وأرسلت مصر تقريرها فى سبتمبر ١٩٩١ فى ٢٦٧ صفحة كتب مقدمة التقرير د. عاطف عبيد فجاء آية فى حسن البيان وتماسك العبارات وبلاغة الأسلوب ، وتضمن التقرير كل ما يمكن أن يظهر مصر بصورة براقة أمام العالم ، فذكر التقرير أن مصر بها العديد من الجمعيات غير الحكومية ساهمت فى صياغة التقرير وفى النهاية طالب التقرير بمعونات مالية دولية لتنظيم تعليم المحافظة على البيئة.

ولا تثريب على د.عاطف عبيد أو على جهاز شئون بيئته فيما ذكر عن رعاية البيئة فى مصر فالحكومة دائما تصر على إبراز الوجه الحضارى لمصر ،كما أن الحكومة المصرية قد أصبحت مدمنة على تلك المعونات ، وفيما بعد أنتقل ذلك الادمان إلى مؤسسات المجتمع الأخرى المتعددة ،حتى يخيل للإنسان أن تلك المؤسسات ما أنشئت إلا لطلب تلك المعونات.

ومن المعروف أن المؤتمر سوف يتكون من ثلاثة مستويات :مستوى الحكومات ، ومستوى الجمعيات الأهلية غير الحكومية ومستوى رجال الأعمال . وقد لاحظ بعض القوم أن وفد مصر قد اقتصر على ممثلى الحكومة ، وخلا من ممثلى الهيئات غير الحكومية ورجال الأعمال.

ورجع وفد مصر وقد حمل بمختلف الآراء عن التلوث فى دول العالم المختلفة وما لبثنا ألا قليلا حتى ازدحمت الساحة المصرية بالجمعيات غير الحكومية للمحافظة على البيئة ، وامتلأت الصحف ببحوث عن البيئة وصدرت مؤلفات عنها وعقدت ندوات حضرها متدربون لتعلم رعاية البيئة ، ورفعت تقارير إلى المؤسسات الدولية عن ذلك النشاط المثمر والمستمر.

وكان يمكن أن يثمر ذلك أثرا فى مصر لو أن القوم نظروا حولهم لبحث شئون البيئة المصرية وما يخصها من تلوث .غير أننا لاحظنا ولاحظ الكثيرون أن رعاية البيئة المصرية من قبل هؤلاء اقتصرت على استعارة قيم بيئية من الخارج، فالتقليد أسهل كثيرا من البحث والتنقيب ،كما أن ذلك سوف يكون مفهوما لدى المموليين الأجانب وسوف يكون مردوده جيدا ومثمراً ،، وحينما توجه القوم إلى ما يوجد فى مصر كانت ملاحظات عابرة عن الحريق الذى يسبق الجيل الثانى من قصب السكر وحرائق التخلص من بقايا المحاصيل لزراعة محصول جديد نحن فى حاجة إليه .كما لفت نظر القوم مداخن مصانع الطوب والأسمنت ، وما حدث السحابة السوداء التى سببت الذعر لسكان القاهرة ببعيد.

كل أنواع التلوث هذه موجودة ، وتلفت أنظار المصريين كما تلفت أنظار الأجانب الذين نحرص على إقناعهم بما نقوم به من مهام ،وهذه الجهود مشكورة ولا تثريب عليها ،غير أن القوم من باب الاستسهال والإرضاء ازوروا عن المجتمع المصرى ولم يروا حقيقة التلوث الذى يمكن رؤيته ومعرفته لو أننا دققنا النظر فى كثير من شئون الوطن ومنها الانتاج الزراعى.

لقد غضضنا النظر عن التلوث الأعظم فى مصر والذى لا يوجد له نظير فى العالم وهو التلوث الناجم عن استخدام المخصبات الصناعية فى الزراعة. أن مصر تستخدم سنويا نحو ٧٠٠ كم من المخصبات الصناعية للفدان الواحد من الزمام المزروع بينما يبلغ فى أكثر بلدان العالم استخداما وهى بعض بلدان شرق آسيا ١١١ كجم بينما المستوى العالمى لا يزيد على ٣٨ كجم للفدان . وهذه المخصبات يستمر قسم منها فى الأرض ويمتص النبات البعض لينتقل إلينا عبر الطعام والماء الذى نشربه .وقد تأثر المصريون بالتلوث الناجسم عن تلك الناجم عن تلك المخصبات على مستوى الفرد حين سبب الكثير من الأمراض التى سوف نعرض لها فيما بعد ،كما أنه بعد عشر سنوات سوف يكون نصيب الفدان سبعة

أطنان من المخصبات مما سوف يكون له أثر تراكمى ينتج جيلا من المصريين ضعفاء ومعتلين كما سوف يكون سببا فى اختلال الموروثات الجينية وسوف يكون هذا مدار حديثنا التالى.

حينما نتحدث عن تلوث المياه المصرية وأثاره فأننا نعنى المياه التى نستخدمها باستثناء مياه الشواطئ المصرية ،وليس معنى هذا أن مياه الشواطئ بريئة من هذا التلوث وبعيدة عنه ، ولكن الآن لنا حديث آخر.

سوف نتحدث عن المياه التى يستخدمها المصريون فى حياتهم العادية ،مياه الشرب والأكل ومياه الاستخدام المدنى ورى الزراعة والنقل عبر المجارى الصالحة للسفن كما نعنى كذلك مياه الصرف الزراعى والصحى والصناعى.

وحينما نتحدث عن التلوث فإننا نعنى به ذلك التلوث الناجم عن وجود الإنسان وعن نشاطه ، فمجرد وجود الإنسان له آثار ملوثة ،كما أن لنشاطاته المتعددة فى كل مناحى الحياة من مدنية وزراعية وصناعية آثار ملوثة.

وحينما نتحدث عن آثار ذلك التلوث فإننا نشير إلى التغيرات التى يحدثها ذلك التلوث فى الإنسان المصرى سواء أكان ذلك التأثر مباشرا من المياه الملوثة أو كان ذلك التأثر عبر الحيوان الذى يعايشه بعض الأناس أو عبر النبات والحيوان الذى يستهلكه الجميع.

وكيما يكون الحديث واضحا فإنه يحسن أن نشير إلى بعض صفات ذلك الإنسان الذى نقصده والتى يمكن أن تكون الأكثر عرضة للتلوث وتأثرا به وأن نتطرق إلى بعض ملامح مجتمعة الذى يعيش فيه ويتأثر بما يجرى عليه، ومن المناسب أن يكون ذلك هو بداية الحديث.

بعض صفات الإنسان المصرى:

ومن الأسف إننا سوف نستعير بعض الملامح البيولوجية ذات الصلة بالتلوث من بعض المتوسطات الشائعة فى كتب الطب عن الإنسان فى بعض البلدان الأوروبية لأن متوسطات الإنسان المصرى ليست معروفة ولم يعتن عالم أو جهة بحثية بمحاولة التعرف عليها أو الاحاطة بها.

يحتوى جسم الإنسان على ماء يقدر بنحو ٦٥٪ إلى ٧٥٪ من وزنه ، ويزعم علماء الطب أن القسم الأكبر من هذا الماء(٥٥٪) موجود داخل الخلايا نفسها ، بينما القسم الآخر فإنه يتجول حولها كما يؤكدون أن الأعضاء الحيوية تحتوى على نسبة أكبر من الماء(الكبد ٦٨٪ والكلى٨٠٪ والمخ١٠٪).

ومصدر الماء فى الجسم يتكون من مواد الطعام(٨٠٠-١٠٠٠سم٣) والماء المكون من أكسدة الطعام يتراوح بين ٣٠٠ إلى ٤٠٠ سم٣، والماء الذى يتعاطاه الإنسان يوميا ويتراوح بين لتر ولترين من الماء ،كما أن الماء الخارج من الجسم يتراوح بين لترين إلى ٥ر٣ لتر يوميا ،ما بين عرق محسوس وغير محسوس وبخار ماء يخرج مع التنفس وماء يخرج مع نفايات الامعاء ، وبول تفرزه الكلى ويبلغ حجم هذا الأخيرأى البول لتر ولترين.

وكميات المياه التى يتعاطاها المصرى على اختلاف مصادرها تتجول فى الجسم وتختلط بعضها وتتبادل مع بعضها البعض بما فيها من المواد الغذائية

فيها والعالقة بها. كما أنها تخرج من الجسم عن طريق كافة مخارجه من الكلى إلى الرئتين والامعاء والجلد ولبن الرضاعة عند النساء ودموع الفرح والحزن حاملة معها كثيرا من بقايا التمثيل الغذائى الضارة بالجسم ،غير أن أهم عضو فى هذا الصدد هى الكلى . ومن الشائع بين الأطباء أن الكلى تستقبل يوميا نحو(١٨٠٠ لتر) من الدم لتنقيتها مما بها من سموم ومواد ضارة ، أى أن دم الإنسان (نحو ٦ لترات) يمر نحو(٣٠٠ مرة) بالكلى يوميا لذلك الغرض. يتراوح حجم البول بين لتر ولترين يوميا.

وهذا معناه أن الإنسان هو نظام مائى يتخلله الماء داخلا خارجا محكما صلته بالبيئة ، وإذا حدث ودخلت إلى الجسم مواد ضارة، وهذا يحدث فى غالب الأمر فإن الجسم يحاول التخلص منها أحيانا بادخالها فى مركب كيماوى غير ضار وفى أغلب الأحيان بالكلى وقد يكون ذلك بعد أن تكون قد سببت أضراراً ببعض أعضاء الجسم أو وظائفها.

هذا عن الإنسان المصرى من حيث هو نظام مائى.

فماذا عن المجتمع ..؟

سوف نعرض فقط لأحد خصائص المجتمع المصرى المعاصر وأكثرها تأثيرا فى التلوث وتأثرا به وهى الكثافة السكانية ونعنى بها عدد السكان فى الكيلو متر المربع من المساحة المأهولة والتى تقدر بنحو ٣٥٤٠٠ كيلو متر مربع.

عن الكثافة السكانية وتجمعاتها:

يبلغ عدد المصريين اليوم نحو ٦٨ مليونا من البشر ، يعيشون على مساحة لا تزيد عن ٣ر٥٪ من مساحة مصر أى ٣٥٤٠٠ كم٢. وقد تطورت الكثافة السكانية خلال الربع الأخير من القرن العشرين على النحو التالى :

السنة	الكثافة السكانية
١٩٧٦ (تعداد)	٠ر ١٠٥٥
١٩٨٦(تعداد)	٠ر ١٣٠٠

د. داود مرقص: السكان والتنمية فى مصر ص: ٩٩ –عن عبد الرحيم عمران ص٤٦ باعتبار المساحة المأهولة ٣٥٤٠٠ كم٢.

١٩٩٦ (تقدير)	١٥ر١٧٢٢
٢٠٠١ (تقدير)	٢٥ ر١٩٣٠
٢٠١٧(تقدير)	٢٥ر٢٥٩٠

ويحدثنا الأستاذ د. إبراهيم العيسوى (انفجار سكانى أم أزمة تنمية ١٩٨٥) أن الأرقام السابقة لا تظهر مدى التكدس السكانى فى بعض المدن والمناطق والأحياء . ويؤيده فى هذا مؤخرا الجهاز المركزى للتعبئة فى تقديره للكثافة التفاضلية المتوقعة فى بعض مناطق الجمهورية عامى ١٩٩٦ و ٢٠٠١ فى كتابه عام ١٩٩٥:

المحافظة	الكثافة السكانية فى الكيلومتر المربع	
القاهرة	٣٢٩٥٥	٣٥٦٨٦
الجيزة	٥٠٠٦	٥٩١٥
بورسعيد	٧٨١٢	٩١٨٦
المنوفية	١٧٩٨	٢٠٠٢
الغربية	١٧٩٩	١٩٨٣
سوهاج	١٩٣١	٢١٣٦
أسيوط	١٧٧٩	١٩٨٦

مزيد من التكدس السكانى:

ويبلغ معدل النمو السكانى نحو ٣ر٢ ٪ سنويا وبالرغم من النجاح الجزئى لتحديد النسل سواء بفعل ما تقدمه الدولة من مساعدات أو بفعل اقتناع المصريين بجدوى تجديد النسل فإن الخصوبة لا تزال مرتفعة ، ولم تنخفض بالقدر الذى كان يأمله المخططون فقد هبطت بما يعادل ٨ر١ طفل لتصل إلى ٥ر٣ طفل للمرأة وهو هبوط لا يؤدى إلى هبوط كبير فى معدل زيادة السكان وقد أشار د. محمد السيد غلاب إلى هذا (..إذ هبطت الخصوبة الكلية من ٧ر١ إلى ٥ر٣ طفل بين عامى ١٩٦٠ و١٩٨٠) وذلك طبقا للمسح القومى للخصوبة الذى أجرى عام ١٩٨٠.

وتحدثنا د. نادية فرج فى الفصل الذى حررته فى كتاب السكان والتنمية فى مصر ١٩٩٤ ص: ٦٤ أنه(..على المعدلات من هذا الانخفاض النسبى فى معدلات الخصوبة الاجمالية إلا أن تلك المعدلات ما زالت مرتفعة، وبالتالى سيستمر معدل النمو السكانى السريع لمدة طويلة قادمة).

وقد أشارت بيانات الأمم المتحدة السكانية عام ١٩٩٥ إلى أن معدل التضاعف وصل إلى ٣١ سنة . وينتظر أن يبلغ السكان ٧ر٨٠ مليون نسمة عام ٢٠١٠ وعام ٢٠٢٥ سوف يبلغ ٩ر٩٧ مليون نسمة . ولا شك أن ذلك سوف يؤدى إلى زديادة أخرى فى الكثافة السكانية إذا استمرت المساحة المأهولة على ما هى عليه..

فأين يقيم هؤلاء القوم:

ويعيش هؤلاء القوم فى تجمعات متنوعة تتكون من ٢١٣ مدينة كبيرة و٤٢١٥ قرية كبيرة و٢١ ألف قرية صغيرة تابعة، كلها تقع على النيل وفروعه وشبكة الرى. وتغطى شبكة الصرف الصحى ٦٧ مدينة فقط ، أى ٣٢٪ من المدن المصرية ويقال أن هناك ١٤٦ مدينة كبرى ينتظر أن تقاوم فيها شبكة للصرف الصحى ، أما عدد القرى المتصلة بشبكة الصرف الصحى فلا تعدو ١٧٠ قرية أى بنسبة ٤٪ وهناك ٤٠٤٥ قرية محرومة من الصرف الصحى بالاضافة إلى التوابع البالغ عددها ٢١ ألفا .

وهكذا لابد أن نرى أنه كلما زادت الكثافة السكانية كلما زاد العبء على المرافق وزاد التلوث الناجم عن إتساع التجمعات السكانية.

ولا نستطيع أن نغادر حالة الكصريين فى تجمعاتهم هذه دون أن نشير إلى زيادة التباين بين عدد السكان ومساحة الزمام المزروع والمساحة المحصولية والموارد المائية . ذلك أن زيادة السكان بنسبة أعلى من زيادة الموارد الزراعية الأرضية والمائية قد أدت وسوف تؤدى إلى زيادة الضغط للتكثيف الزراعى مع ما يستلزمه من زيادة فى المخصبات الصناعية لتعويض العناصر المستنزفة فى التربة ومبيدات الحشرات الابادة والآفات والحشائش المتزايدة بزيادة تعاقب الاجيال .كما أن ندرة المياه سوف تؤدى إلى إعادة استخدام مياه الرى . وسوف نشير إلى ذلك على النحو التالى

التباين بين زيادة السكان والموارد الزراعية على مدى القرن العشرين

السنة	السكان بالمليون نسمة	الزمام المنزرع بالمليون فدان	المساحة المحصولية بالمليون فدان	درجة التكثيف
١٨٩٧	٩٫٧١٧	٤٫٩٤٣	٦,٧٤٢	١,٣٦
١٩١٧	١١٫١٩٠	٥٫٢٤٧	٧,٦٣٣	١,٤٢
١٩٣٧	١٥٫ ٩٢١	٥٫ ٣١٢	٨,٤٧٤	١,٥٩
١٩٤٧	١٨٫٩٦٧	٥٫٧٦١	٩,٠٥٢	١,٥٨
١٩٦٠	٢٦٫٠٨٥	٥٫٩٠٠	١٠,٢٨٩	١,٧٤
١٩٧٠	٣٣٫٢٠٠	٦٫٠٠٠	١٠,٨٥٥	١,٨٠
١٩٨٦	٥٠٫٠٠٠	٧٫٠٠٠٠	١٢,٨٦٧	١,٨٣
١٩٩٣	٥٦٫٤٣٤	٧٫٤٠٠	١٣,٠٠٠	١,٧٦
١٩٩٩	٦٣٫٨٦٨	٧٫٧٠٠	١٣,٥٠٠	١,٧٥
٢٠٠١	٦٥٫٠٠٠	٨٫٧٠٠	١٤,٠٠٠	١,٦١

وقد حاول المصريون خلال القرن الماضى ملاحقة الزيادة السكانية بزيادة الزمام لمزروع باستصلاح الأراضى وزيادة التكثيف الزراعى أى زيادة المساحة المحصولية باستخدام مكثف للمخصبات الصناعية ومبيدات الحشرات والحشائش حتى وصلنا إلى أعلى معدل فى العالم رغم ما يمثله ذلك من أخطار.

هذا عن أرض المصريين الزراعية فماذا عن الموارد المائية؟.

ويروى البيان التالى مسار الموارد المائية على مدار سنوات القرن العشرين :

السنة	السكان بالمليون نسمة	نصيب الفرد من مياه النيل
١٨٩٧	٩٫٧١٧	٥٠٨٤
١٩٠٧	١١٫١٩٠	٤٤١٤
١٩١٧	١٢٫٨١٧	٣٨٥٤
١٩٣٧	١٥٫٩٢١	٣٤٨٤
١٩٤٧	١٨٫ ٩٦٧	٢٦٠٤
١٩٦٠	٢٦٫ ٠٨٥	١٨٩٣
١٩٧٠	٣٣٫٢٠٠	١٧١٣
١٩٨٦	٥٠٫٠٠٠٠	١١٣٨
١٩٩٣	٥٦٫٤٣٤	١٠١٦
١٩٩٩	٦٣٫٨٦٨	٨٩٠

وقد حاول المصريون طوال سنوات هذا القرن اعادة استخدام مياه الصرف الزراعى لمواجهة النقص الحاد فى المياه المتاحة وفى سبيل ذلك تنازلوا عن مواصفات المياه العذبة المتجددة التى تعودوا عليها .واستخدموا مياه الصرف رغم ما فى ذلك من مخاطر.

وسوف نرى إلى أى حد تتلوث أنواع المياه المصرية : مياه النيل والرى ، مياه الصرف الزراعى والصرف الصحى والصناعى والمياه الجوفية.

مياه النيل والرى:

تحدث التقرير رقم (٧) الذى تضمنه مشروع الخطة المتكاملة لتنمية الموارد المائية واستخداماتها الذى جرى الاتفاق عليه بين وزارة الرى المصرية وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية والبنك الدولى الذى بدأ تنفيذه فى أكتوبر عام ١٩٧٧ تحدث عن نوعية المياه بشبكة الرى فزعم أنها ما زالت فى حدود المواصفات المقبولة طبقا للتحاليل التى أجريت .غير أن التقرير توقع حدوث تغيرات فى نوعية المياه نتيجة لما يجرى من التوسعات الصناعية والبلدية ، وأوصى التقرير بتعاون كافة الجهات المعنية لمع مزيد من المعلومات عن الشبكة فيما يختص بالعمليات الطبيعية والكيمائية والبيولوجية التى تجرى فى مياهها.

وقد صدق ما توقعه التقرير إذا ما لبثت نوعية المياه أن تدهورت بوتيرة سريعة. فقد جاء فى دراسة أجريت عام ١٩٩٣ قام بها فريق من الدارسين بتكليف من المجلس القومى للخدمات بالمجالس القومية المتخصصة أن ٧٢ مصرفا تصرف فى النيل من أسوان إلى القاهرة وأنها تلقى سنويا نحو ٢٫٥ مليار متر مكعب من مياه مختلطة للصرف الزراعى والصناعى والصحى دون معالجة ، غير أربعة مصارف تصرف فى فرع رشيد وثلاثة مصارف فى فرع دمياط .وتحتوى هذه المياه على أملاح الفوسفات والنترات الناجمة عن استخدام المخصبات الصناعية وبقايا مبيدات الحشرات والحشائش كما تتلقى هذه المصارف مياه الصرف الصناعى : فيصرف مصنع سماد ميكا فى مصرف خور السيل الذى يحمل مياه الصرف الصحى والزراعى إلى النيل شمال أسوان

،وتصرف كل مصانع السكر فى الوادى(كوم إمبو وأرمنت وقوص ودشنا ونجع حمادى) كما يلقى مصنع الألومنيوم فى نجع حمادى بمخلفاته فى النيل وكذلك مصانع الكوكاكولا والصابون وزيت الطعام بسوهاج وقرب القاهرة تلقى مصانع الحديد والصلب صرفها فى النيل مباشرة ويتلقى فرع رشيد مخلفات مصانع كفر الزيات للصابون والزيت . هذا غير الصرف الصحى والمدنى للمراكب العائمة فى النيل ومنها ٣٠٠ مركب سياحى ،ومن المفيد أن نعرف أن وزارة الرى قد أعدت بضع مراسى على شواطئ النيل كى ترسو فيها السفن وخاصة السياحية لتصرف فيها ،غير أن هذه السفن لم تجد من يجبرها على ذلك وخاصة أن شرطة المسطحات المائية لا تستطيع ملاحقة القوم.

وخلاصة القول أن مياه الصرف الزراعى والصناعى والصحى فى الوجه القبلى ويبلغ مقدارها ٥ر٢ مليار متر مكعب تلقى فى النيل مباشرة دون معالجة ، ولم تستطع وزارة البيئة أن تفعل شيئا سوى منح الشركات وغيرها مهلة بعد أخرى لإجراء معالجة هى غير قادرة عليها فضلا عن كونها غير راغبة فيها.

ورغم مرور أكثر من ثمان سنوات على هذه الدراسة فإن الأمر بقى على ما كان عليه رغم استحداث وزارة للبيئة خلال هذه المدة.

أما فى الوجه البحرى ،فإن ما ذكرناه من قبل من أن المدن والقرى قد أنشئت على ضفاف شبكة الرى وأن صرفها يجرى فى هذه الشبكة أو عبر القسم السطحى من المياه الجوفية وهو على صلة مباشرة بالترع والمصارف يكفى لتوضيح الصورة . غير أنه يبقى أن نتذكر أننا كلما انحدرنا مع النيل من الجنوب إلى الشمال كلما زاد ما تحمله المياه من مواد ملوثة . هذه المياه هى التى نروى منها الزروع ونسقى الحيوان ونستخدمها للشرب وللأغراض المدنية الأخرى.

وهناك دراسة ميدانية أشارت لها دراسة (المياه والأراضى الزراعية فى مصر) من اصدارات مصر ٢٠٢٠ قام بها الأستاذ محمد بسيونى عن تلوث مياه الترع الفرعية عن بعض ترع محافظة القليوبية قدمت للمؤتمر العلمى الدولى الخامس كلية الهندسة جامعة الأزهر ١٩٩٧ : وجاء فى الدراسة (٠٠٠ وقد تجاوزت معظم دلائل التلوث الحدود المسموح بها بالقانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢ ووصلت قيم هذه الدلائل إلى أعلى تقدير لها فى نهايات الترع وفى فترات البطالة وتجاوزت قيم تركيز أيون الهايدروجين (**PH**) وهو مقياس الحموضة أيضا حدود القانون ،كما وصل تركيز الأوكسجين الذائب إلى أقل من المسموح به فى القانون ، ووصلت قيم الأوكسجين الممتص إلى أعلى من حدود القانون وفى هذا دلالة على وجود المواد العضوية كنتيجة لمخلفات الصرف الصحى غير المعالجة وهذا يؤثر على نمو الاحياء المائية والاسماك.

المياه الجوفية:

والمياه الجوفية هى أحد امكانيات مصر المائية ، وتمثل مخزونا نلجأ إليه كى نستكمل احتياجاتنا المائية ، لذلك فإن المحافظة عليها يجب أن تكون فى نفس مستوى المحافظة على سلامة المياه السطحية .غير أن الواقع بمختلف عن هذا تماما ففى دراسة أجراها معهد بحوث المياه الجوفية وعرضت فى ندوة المائدة المستديرة (٥ أكتوبر ١٩٩١) لبحث تخطيط وتطوير المياه الجوفية أثبتت الدراسة تلوث المياه الجوفية من

جراء الاستخدامات المدنية والزراعية .وقد اتضح أن هذا التلوث قد غير نوعية المياه بحيث أصبحت غير صالحة للاستخدام دون معالجة مكلفة. وقد أخذت عينات الدراسة خلال شهور مايو ويونيو ويوليو (١٩٨٩) وأجريت التحليلات فى معامل المركز القومى للبحوث ومعامل وزارة الصحة ومعامل مركز بحوث المياه . وكانت العينات مأخوذة من مناطق بلبيس وشبين القناطر وامبابة وبنى سويف وأبو رواش والجبل الأصفر والمنصورية بالجيزة ومنطقة البستان بمديرية التحرير. (مجلة علوم المياه عدد أكتوبر)

مياه الشرب:

عن شبكة مياه الشرب:

رغم أن شبكة مياه الشرب النقى تصل إلى أغلب بقاع مصر ألا قليلا ، فهناك شكوك دائمة تدور حول كفاءة هذه الشبكة . وتحدثنا مجلة العصور (عدد ٤٠١١ فى ٢٤ أغسطس ٢٠٠١) عن تقرير للمركز القومى للبحوث الطبية أن أغلب شبكات مياه الشرب متآكلة وتتعرض للكسر مما أدى إلى تسرب مياه الصرف الصحى إليها.

وقد أشارت دراسة (المياه والأراضى الزراعية فى مصر اصدارات مصر ٢٠٢٠) إلى تلك المشكلة وأرجعت ذلك إلى نقص الصيانة لشبكة مياه الشرب القديمة فقد أكتفت الهيئة القومية لمياه الشرب بالصيانة العلاجية ولم تعر انتباها للصيانة الوقائية فاقتصرت الصيانة على عمليات الطوارئ باستبدال المواسير التى تنفجر أو التى تزداد الشكوى من نوعية مياهها ،كما أشارت إلى عدم وجود بيانات فعلية عن الشبكة على المستوى القومى أو المحلى.

عن مواصفات مياه الشرب:

أما عن مواصفات مياه الشرب هذه فقد ظلت مصر تتبع المواصفات التى قررتها منظمة الصحة العالمية عام ١٩٧١ حتى عام ١٩٩٥ ،مع أن المنظمة قد غيرت تلك المواصفات عام ١٩٨٤ ثم عدلتها مرة أخرى عام ١٩٩٣ .وفى عام ١٩٩٥ غيرت مصر مواصفات المياه لتماثل مواصفات الهيئة الصحية العالمية باصدار القرار الوزارى رقم ٨ فى ١١ مارس عام ١٩٩٥ بالمواصفات الجديدة وهى تطابق مواصفات الهيئة الصحية العالمية إلا فى بعض المواد ، حيث لم تحدد المواصفات المصرية الحد الأعلى من النترات مع أنها من أهم ملوثات المياه فى مصر.

(راجع النجعاوى ص: ٥٤ ومحمد مدحت مصطفى– اقتصاديات الموارد المائية ص(٣٤١)

مياه الصرف الصناعى

فى دراسة لمعهد التخطيط القومى عن الآثار البيئية للتنمية الزراعية (نوفمبر ١٩٩٣ أن إجمالى أحمال التلوث الناجمة عن الصرف الصناعى تبلغ ٢٢٧٥ طنا فى اليوم . أشار أ. د. محمد مدحت مصطفى أستاذ زراعة المنوفية (٢٠٠٠) إلى أن تلك الأحمال تبلغ يوميا : ٦٥٨ طنا مواد كيمائية و١١٥١ طنا مواد صلبة ذائبة و٢٩٦ طنا مواد عالقة و١٦٨ طن شحوم وزيوت ٢ طن معادن ثقيلة.

وحتى اليوم لم نستطع الفصل بين شبكة مياه الصرف الصناعى عن شبكات الصرف الاخرى أو المعالجة رغم صدور القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٢ والقوانين اللاحقة له.

مياه الصرف الزراعى :

اضطر المصريون إلى استخدام مياه الصرف الزراعى لسد فجوة الاحتياجات المائية التى سبق ذكرها . وتقول وزارة الموارد المائية والرى أنها تحرص على مراقبة مواصفات مياه الصرف وذلك عبر اقامة ٩٠ نقطة على المصارف ومحطات الصرف وذلك لدراسة مياه الصرف.

وتقول مصادر وزارة الرى أن ملوحة مياه الصرف عموما تجعلها صالحة للاستخدام فى الرى بعد خلطها بمياه نهر النيل بنسبة١ :١.

وتبلغ كمية مياة الصرف الزراعى المستخدمة حاليا فى الرى ٣٠٦٦ مليون متر مكعب ، وتخطط الوزارة لزيادتها إلى ٦٩٠٠ مليون مترا مكعبا بزيادة المستخدم منها فى الوجه البحرى والفيوم، وتمثل الأرقام التالية الزيادة فى مياه الصرف التى سوف تستخدم فى مختلف المناطق بالمتر المكعب.

منطقة شرق الدلتا ٢٠٠٠ مليون

منطقة وسط الدلتا ٣٩٥ مليون

منطقة غرب الدلتا ١٠٥٠ مليون

الفيوم: ٣٩٠ مليون

اجمالى : ٣٨٥٣ مليون

غير أن المخطط القومى للمياه **WATER MASTER PLAN** يقدرما يمكن استخدامه من مياه الصرف الزراعى ٤ر٥ مليار متر مكعب عام ٢٠٠٠ ، وهذا أقل من تقدير وزارة الرى الذى يصل بها إلى ٦٩٠٠ مليون مترا مكعبا.

وفيما يختص بخواص المياه ،فقد لاحظت مصادر معهد بحوث الصرف أن ملوحة مياه الصرف ما فتئت تزيد من متوسط ٨٥١ جزءا فى المليون عام ١٩٨٤ إلى ١٢٥٣ جزءا فى المليون عام ١٩٩٠ . وكان أكثرها ملوحة مياه صرف وسط الدلتا (١٥٨٧) جزءا فى المليون، بينما كان أقلها ملوحة شرق الدلتا حيث سجل ١٠٩٤ جزءا فى المليون عام ١٩٩٠ ، بينما كان متوسط ملوحة مياه ٧٤١صرف غرب الدلتا وسطا حيث سجل ١١٤٢ جزءا فى المليون . وليس هناك تفسير لهذا التدهور فى نوعية مياه الصرف بين عامى ١٩٨٤ و١٩٩٠ إلا تصاعد استخدام المخصبات الصناعية وخاصة أن مشروعات ترشيد الرى لم تقطع من المراحل ما يجعل مياه الصرف أقل كمية وأكثر تركيزاً.

متوسط الملوحة فى المناطق المختلفة بين سنتى ١٩٨٤ و١٩٩٠

	عام ١٩٨٤	١٩٩٠
وسط الدلتا	٧٨٢	١٥٨٧
شرق الدلتا	٨٣٣	١٠٩٤
غرب الدلتا	٩٥٥	١١٤٢

د. حسن عامر/ معهد بحوث الصرف يناير ١٩٩٢(مشروع إعادة استخدام مياه الصرف للرى)

ومن المعروف أن متوسط ملوحة مياه النيل تبلغ ٢٥٠ جزءا فى المليون .

وبالنسبة لإجمالى مياه الصرف، فإن هناك كميات قليلة تتصف بملوحة مقبولة وهناك مقادير أخرى كبيرة تزيد ملوحتها كثيرا وذلك على النحو التالى:

أقل من ١٠٠٠ جزء فى المليون ١١٣٣ مليون متر مكعب

١٠٠٠–١٥٠٠ جزء فى المليون ٢١٨٠ مليون متر مكعب

١٥٠٠–٢٠٠٠ جزء فى المليون ٣٧٧٣ مليون متر مكعب

٢٠٠٠ –٣٠٠٠ جزء فى المليون ٧٠٢ مليون متر مكعب

أكبر من ٣٠٠٠ جزء فى المليون ٥٣٣٦ مليون متر مكعب

إجمالى مياه الصرف حسب أرقام ١٩٩٠ ـــ ١٣١٢٤ مليون مترا مكعبا

يناير ١٩٩٢ د. محمد حسن عامر مدير معهد بحوث الصرف

وخطط وزارة الرى لاستخدام مياه الصرف تغطى خمسة مناطق:

(١) مشروع ترعة السلام:

يتضمن استصلاح ٥٨٥ ألف فدان فى سهل الحسينية بمنطقة شرق الدلتا وفى سيناء بالشريط الساحلى بين رمانة والعريش ويشمل سهل الطينة . وتروى هذه المساحة من ترعة السلام التى يبلغ تصرفها ٤٤٥٠ مليون مترا مكعبا فى العام تأخذ مياهها من مياه الصرف الزراعى من مصارف حادوس والسرو وفارسكور فى حدود ٢٣٤٠ مليون متر مكعب ومن النيل فى حدود ٢١١٠ م٣ سنويا.

(٢) مشروع وسط الدلتا:

يتضمن استصلاح ١٣٤ ألف فدان فى مناطق حفير شهاب الدين والخاشعة والبرلس والكوم وأم دنجل . وتستخدم مياه محطات صرف حفير شهاب الدين والحامول ومصرف نمرة ٧ و٨ و١٠ و١١ . وتتراوح الملوحة بين ٦٥٠ جزء فى المليون فى محطة صرف الحامول و١٦٠٠ جزءا فى المليون فى محطات صرف حفير شهاب الدين ونمرة ٧ وتبلغ كمية المياه المطلوبة ١٤٧٠ مليون متر مكعب ومياه الصرف التى سوف تستخدم تصل إلى ٧٣٥ مليون مترا مكعبا تخلط بمياه النيل بنسبة ١ : ١.

(٣) منطقة غرب الدلتا:

وتبلغ المساحة التى سوف تستصلح ٣٦ ألف فدان، منها ٢٠ ألف فدان لمنطقة برسيق و١٦ ألف فدان بالبوصيلى . وتتطلب ٣٩٦ مليون مترا مكعبا من المياه وتأخذ مياه الصرف الزراعى من محطة حلق الجمل بمصرف أدكو ومحطة البوصيلى على مصرف الطرد. وتتراوح الملوحة بين ٩٥٠ و١٨٠٠ جزء فى المليون وسوف تستخدم من هذه المياه ١٦٣ مليون مترا مكعبا من إجمالى مياه صرف مقدارها ١٢٠٠ مليون متر مكعب وسيجرى الخلط بنسبة ١ :١ .

(٤) مصرف العموم:

وقد نشأت الحاجة إلى استخدام مياه مصرف العموم بعد التوسع فى حركة استصلاح الأراضى الطموحة فى مناطق النوبارية وغرب النوبارية والساحل

الشمالى الغربى .وتقدر المساحة التى يمكن استصلاحها بنحو ٦٠٠ ألف فدان، علاوة على امتداد آخر للاستصلاح على الساحل الشمالى الغربى مستقبلا.

ويعتمد مشروع مصرف العموم على استخدام مياه محطات صرف أبو حمص والشريشرة وتروجة وحارس والدشودى ومريوط ثم أخيرا محطة طلمبات المكس.

وقد تبين أن مياه محطات المكس والقلعة ومريوط وحارس لا تصلح للرى إذ أن ملوحتها لا تقل عن ١٠٠٠٠ جزءا فى المليون خلال العام .كما تبين أن مياه محطة تروجة ذات ملوحة زائدة خلال شهور نوفمبر وديسمبر ويناير وفبراير . وتقرر الاكتفاء بمياه محطة الشريشرة وأبو حمص خلال هذه الشهور.

وقد تقرر استخدام ٩٩٦ مليون متر مكعب سنويا تتراوح ملوحتها بين ١٨٧٦ جزء فى المليون فى شهر أكتوبر و٢٥٤٥ جزء فى المليون فى شهر فبراير . وهذا يتطلب دوام مراقبة المياه على مدار العام وفى كل القطاعات.

(٥) منطقة الفيوم :

يبدو أن الاتجاه إلى إعادة استخدام مياه الصرف الزراعى فى رى أراضى الفيوم يرجع إلى صعوبة زيادة مقننها من مياه النيل لأن ذلك يتطلب توسيع وتعميق جسور بحر يوسف فى مسافة ١١٠ كم ، وأفرع حسن واصف والنزلة والبنات وقارون ووهبى وابشواى وبحر الغرق مع تعديل المنشآت الصناعية المقامة عليها . غير أن هذا يتكلف كثيرا . لذلك خططت وزارة الرى لإعادة استخدام مياه الصرف الزراعى فى رى أراضى الفيوم ، وذلك فى خمسة مواقع ، ويصل تصرف مياه الرى المستخدمة فى الزراعة إلى إلى ١٠ متر مكعب / ثانية أى نحو ٣١٥ مليون متر مكعب سنويا .

وهكذا تبلغ كمية مياه الصرف الزراعى المقرر استخدامها حتى عام ٢٠٠٠ نحو ٤ر٤ مليار مترا مكعبا . ومن المعروف أن هذه المياه سوف تخلط بمياه عذبة نيلية بنسبة ١:١ . كما أنه من المعروف أن هذه المياه سوف تستخدم دون أى معالجة ، وأنما سوف تخلط بمياه النيل بنسبة ١:١.

ومورد مياه الصرف المخصصة للخلط بمياه النيل هى المصارف الكبرى التى تصرف فيها أيضا مياه الصرف الصحى وتحمل مياه الصرف الزراعى قسما كبيرا من المخصبات الصناعية والمبيدات . ومن الجدير بالذكر أن مصر تعتبر من أكبر البلاد استهلاكا للأسمدة الصناعية ، فهى تستهلك سنويا أكثر من ٦ ملايين طن أى أن فدان الزمام يتلقى أكثر من ٧٠٠ كجم من تلك الأسمدة سنويا . وكى نتبين فداحة الأمر نشير إلى ما نشره البنك الدولى فى ١٤ فبراير ٢٠٠١ فى دراسة عن الأرض فى العالم اتضح منها أن معدلات استهلاك دول العالم من الأسمدة الصناعية يجرى على الوجه التالى :

المنطقة	كجم لكل هكتار	كجم للفدان
شرق آسيا	٢٦٥	٣ر١١١
أوروبا	٤ر١٥٨	٥ر٦٦
أمريكا الشمالية	٨ر١٠١	٨ر٤٢
جنوب آسيا	٨ر٨٨	٦ر٣٦
جنوب شرق آسيا	٨ر٨٢	٣٦

أمريكا الجنوبية	٦٢ر١	٢٦
غرب آسيا وشمال افريقيا	٦١ر١	٢٥ر٧
الاتحاد السوفيتى سابقا	٢٠ر٨	٨ر٧
أفريقيا جنوب الصحراء	١١ر٦	٠ر٥
المتوسط العالمى	٨٩ر٧	٣٧ر٧

وهذا يوضح فداحة التلوث بالمخصبات الصناعية فى مصر وهو تلوث ضرورى لأنه تلوث لابد منه للحصول على المحاصيل الزراعية اللازمة لغذاء عدد متزايد من السكان.

وتحتوى المخصبات الصناعية على كيماويات ضارة بالجسم البشرى ولها تأثير على الموات.

ويحسن هنا أن نشير إلى إعلان بعض المسئولين عن انخفاض استخدام مبيدات الحشرات الزراعية ومبيدات الحشائش من ٣٤ ألف طن إلى أربعة آلاف طن . ولانملك فى مواجهة هذه الأرقام الرسمية إلا إلى الاحتكام للمشاهدة اليومية أو القيام بدراسات ميدانية ، أو حتى باستطاع الرأى بين الفلاحين المصريين.

وتظن الحكومة أن عدم توزيع المبيدات بواسطة الحكومة سوف يجعل المبيدات زقل تداولا . غير أن استيراد تلك المواد أصبح حرا بعد تحرير مستلزمات الزراعة وقد ضاعف القطاع التجارى استيراده لتلك المبيدات وضاعف الفلاحون من استخدامه بعد أن تخلت الحكومة عن مباشرة توزيعها وذلك للتغلب على الأجيال المتلاحقة من آفات الزراعة الناجمة عن التكثيف المحصولى.

وقد فاجأتنا الحكومة فى الملحق رقم (١) عن انجازاتها خلال السنة المالية ١٩٩٢/١٩٩١ بأن الحكومة بسبيل حصر المواد الكيماوية والأسمدة والمبيدات التى توقف استخدامها فى الدول المتقدمة لتأثيرها الضار على الصحة ووضع نظام للسيطرة على دخولها إلى مصر.

ولاشك أن المستقبل سيحمل لنا أخبارا أخرى غير سارة فقد بشرتنا د. شادى عبد الجواد مدير معهد بحوث الصرف (... أن استراتيجية السياسية المائية حتى عام ٢٠١٧ تقضى بتدوير مياه الصرف الزراعى من مرتين إلى ثلاث مرات ..) وذلك فى تصريحها للمجلة الزراعية عدد أكتوبر ٢٠٠١ ، ويحذر من ذلك د. كمال سليمان أستاذ الرى والصرف بهندسة القاهرة الآن مصر لايتوفر لديها التقنية لإعادة استخدام مياه الصرف أكثر من مرة.

محاذير فى استخدام مياه الصرف الزراعى :

وإذاتوسعنا فى استخدام مياة الصرف الزراعى فى الري فأن علينا أن نراقب التربة باستمرار ونجرى عليها تحليلات نصف سنوية ٠ كما يجب علينا أن نراقب مراحل الانبات والنمو والنضج للمحاصيل الزراعية. وذلك من أجل وقاية التربة والنبات وبالتالى الانسان من أثار الملوحة والتلوث ٠ كما يجب علينا أجراء

غسيل للتربة كلما ثبت تغير غير موات فيها · وهذة عمليات تتطلب الدقة في قياس التلوث الملحى والدقـة فى توقـيت الغسـيل وأجـراءاته حـتى لانغسل العناصـر الغذائيـة من الأرض · كمـا تتطلب ألى جـانب ذلك نمو فى بلد يلجـأ ألى التمـويل الأجنبى فيما صفـر وجل من الأمور · كما يتطلب دقة لا تتوفـر لادارة تفتقد الحد الأدنى من الدراية ·

المياة الجوفية:

ولايقتصر التلوث على مياة النيل والشرب والصرف الزراعى· فقد سبق أن علمنا بتلوث المياة الجوفية : وقد أثبتت التحليلات لعينات ماخوذة من مناطق بلبيس وشبين القناطر وأمبابة وبنى سويف وأبو رواش والجبل الأصفر والمنصورية بالجيزة ومنطقة البستان بمديرية التحرير أنها ملوثة· مجلة علوم المياه عدد أكتوبر ١٩٩١

تلوث البحيرات المصرية:

بقيت كلمات عن البحيرات المصرية . وقد كانت البحيرات ما عدا بحيرة قارون تعتمد على توازن بين مياة النيل التى كانت تصل اليها وبين مياه البحـر المتوسط ، وقد انتهى ذلك التوازن بألقـاء مياه الصرف الزراعى والصحى فيها ، ومع انتهاء ذلك التوازن انتهى دور هذه البحيرات ، فقد زادت الملوحة والملوثات وانخفض الأنتاج ألى أقل من الربع وما ينتج من أسمـاك يعانى من تلوث مصدره مياه الصرف الصحى والزراعى .

حول القوانين :

فى عام ١٩٦٢ صدر القانون رقم ٦٣ وقد أوجب أحكام القانون ضرورة معالجة المخلفات السائلة من المنشآت الصناعية التى يتم صرفها على شبكة الصرف الصحى وبعد سنوات ثبت عدم جدواه فصدر القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ .

وأخيـرا صدر القـانون رقم ٤ فى ٢٧ فبـراير ١٩٩٤ ، وهو شـامل لكل عناصـر التلوث .

وصدرت اللائحـة التنفيـذية له بعد نحو سنة يقرر رئيس مجلس الوزراء بالقرار رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٩٥ فى ١٨ فبـراير ١٩٩٥ وقد أعطى القانون مهلة قدرها ثلاث سنوات من تاريخ صدور اللائحـة التنفيـذية كى توفق المؤسسات أوضاعها ، أى أن المهلة بلغت ٤ سنوات ومع ذلك فإنه للآن لم توفق المؤسسـات أوضـاعـهـا ، وكانت محاولة تطبيق سببا فى أخراج وزيرة البيئة من الوزارة الاخيرة .

ويحدثنا د. أحمد فؤاد النجماوى بعبارة ساخرة فى كتابة القيم (تكنولوجيا معالجة الماء والصرف الصحى –٢٠٠٠) (...وبمقارنة هذا القانون بالقوانين الدولية الأخرى ، نجد أن القانون المصرى أكثر تشددا فى أحكامه إذا قورن مثلا بالقانون المماثل فى المملكة المتحدة).

العناصر الملوثة:

رأينا أن مصر تقيم على شبكة الرى ، وأن مياه الصرف الزراعى البالغة نحو ١٣ مليار متر مكعب يستخدم منها نحو ٣٠٠٠ مليون متر مكعب فى الرى ، على أنه يجب أن نضع فى الاعتبـار أن مياه الصرف الزراعى التى لا تستخدم فى الرى تتصل بشبكة الرى عن طريق المياه الجوفيـة السطحيـة فلا توجد طبقة عازلة بينهما

وتتحرك العناصر الذائبة فى مياه الصرف الزراعى إلى شبكة الرى.

وعلمنا أن الصرف الصحى لمصر كلها يلقى فى شبكة الرى أو شبكة الصرف التى لا يعزل بينهما عازل .وتقدر مياه ذلك الصرف الصحى بنحو ٤ مليارات متر مكعب سنويا، كما يبلغ حجم مياه الصرف الصناعى نحو ٥٠٠ مليون متر مكعب سنويا.

فما الذى تحتوى عليه هذه المياه:

والعناصر التى تحتوى عليها هذه المياه هى من بقايا المخصبات الصناعية التى لم تمتصها جذور النبات وبقيت فى التربة ومن ثم مياه الصرف الزراعى أو عبر المياه السطحية إلى شبكة الرى. وهى أيضا من مبيدات الحشائش والحشرات التى استخدمت .كما تحتوى هذه المياه على ما يوجد فى مياه الصرف الصناعى والصحى هى مجموعة من العناصر والمركبات الكيماوية من المفروض ألا يتعرض لها الإنسان مثل النحاس والزنك والزئبق والرصاص والحديد والنيكل والصوديوم والبوتاسيوم والكادميوم والفوسفات والنترات والنايتريت ومبيدات مثل أمبير وريلدان وكوراكرون وكندو ولارنين وغيرها من المبيدات المتداولة.

كما تمثل المياه الملوثة بيئة صالحة لنمو الميكروبات والفطريات المسببة للأمراض وأهمها الأميبا والسلمونيلا المسببة لأمراض التايفويد والباراتايفويد وهى الأمراض التى أطلقت عليها وزارة الصحة لقب أمراض الصيف تخفيفا لوقعها على المواطنين.

آثار تلوث المياه:

فى معنى التلوث

وبعد هذا العرض للمصرى : بعض داخلياته البيولوجية وبعض أحواله المجتمعية يحسن بنا أن نتطرق إلى ما نطلق عليه تلوث المياه المصرية.

إننا بصدد اختلاط أحد موارد الحياة الأساسية وهى الماء بعناصر فاسدة ومفسدة تخل بالشروط الأساسية اللازمة للجسم كى يقوم بالوظائف الحيوية لاستمرار حياة الأفراد ،كما تخل بالتوازن الوراثى فى عملية انتقال الصفات الوراثية اللازمة لبقاء الأمة المصرية . وهذا الاخلال على المستويين :المستوى الوظيفى الفردى ، والمستوى الوراثى ينتج عنه أثرين على درجة كبيرة من الخطورة . ففى حياة الافراد سوف يتدهور أداء أعضاء الجسم لوظائفه الحيوية فيصبح الأفراد ضعفاء فى مواجهة المرض وغير قادرين على أداء ما يمكن أن يكون ضروريا لهم وللمجتمع .أما اختلال التوازن الوراثى فإنه سوف ينقل إلى الأجيال القادمة عناصر وراثية غير مواتية للحياة فى عالم الأقوياء.

وهذا معناه إننا قد نصبح فنجد أنفسنا وقد أصبحنا أناسا من الدرجة الثانية. لقد عرضنا أن المصريين البالغ عددهم نحو ٦٥ مليونا من البشر يقيمون فى مدنهم وقراهم التى سبق ذكرها والتى تقع على شبكة الرى المصرية التى تبلغ أطوالها ٥٠ ألف كيلو متر ، وعلمنا أن هذه التجمعات قلما تمتعت بصرف صحى

، ولذلك فأنها تدفع بصرفها الصحى إلى شبكة الرى التى تقيم عليها وإلى القسم السطحى من المياه الجوفية وهذا بدوره على صلة وثيقة بشبكة الرى وبشبكة الصرف . وهذا يعنى أن كل مخلفات الانسان المصرى وحيواناته ونشاطاته الزراعية والصناعية تختلط بمياه شبكة الرى وتحمل إليها ماتحويه من مواد كيماوية ومن ميكروبات وطفيليات.

وهنا يجب الانتباه إلى أن الماء هو الحامل الرئيسى للمادة الملوثة ، وأن هذا الماء هو الذى يوصل لنا هذه المادة . ومادام الأمر كذلك فأن درجة تعرضنا للملوث هى التى تحدد تأثرنا به.

ويتعاطى المصرى نحو ٢٫٩ لتر من الماء يوميا فى طعامه وشرابه . فاذا كان هذا القدر يحتوى على درجة من التلوث ، فأن على الكلى أن تتعامل مع هذا التلوث بالإضافة إلى ناتج التمثيل الغذائى الذى سبقت الإشارة إليه فى مواصفات المصرى ، لذلك فأنها قد تنوء بهذا الحمل الثقيل . وفى نفس الوقت فأن الكبد يقوم بدمج بعض الكيماويات الضارة مع بعضها أو مع عناصر أخرى تخلقها كى تصبح أقل ضررا وكى تتمكن الكلى من افرازها مع البول . وهكذا يضاف عبء التلوث إلى عبء المواد الضارة الناجمة عن التمثيل الغذائى . فلا غرو إذا أصبحنا فى مصر نواجه بحالات متزايدة من القصور الكلوى والكبدى التى تتطور سريعا إلى حالات من الفشل الكلوى والكبدى . ولعل كثرة هذه الحالات ملحوظة عند المصريين هذه الأيام ، ويدعم هذه الملاحظات مانشرته مؤخرا مجلة المصور (عدد ٤٠١١ الصادر فى ٢٤ أغسطس عام ٢٠٠١) عن وزارة الصحة عن انتشار أمراض الالتهاب الكبدى الوبائى والفشل الكلوى . فاذا عن لأحد الاحتجاج بأن مياه الشرب النقية قد امتدت الى أغلب المناطق فآن تقريرا للمركز القومى للبحوث الطبية فى نفس العدد من المجلة يشير إلى أن أغلب شبكات مياه الشرب متآكلة وتتعرض للكسر مما أدى إلى تسرب مياه الصرف الصحى إليها ، وهى أحوال مشهودة سبق الإشارة اليها عند الحديث عن شبكة مياه الشرب .

ولايقتصر الأمر على أمراض الكلى والكبد ، فجميع أعضاء الجسم تتضرر من التلوث ، فمن ذلك نخاع العظام التى قد تصاب بقدر من التلف يجعلها غير قادرة على صناعة عناصر الدم . وهناك وهن العضلات الذى يؤدى إلى عدم القدرة على القيام بالعمل على وجه مرضى . وتؤدى بعض الملوثات الى جعل الجسم غير قادر على الاستفادة من الطعام . وبعض المركبات مثل الفوسفات والنترات تؤدى إلى الاقلال من إحساس الانسان بالزمان والمكان وضمور الإحساس بالموجودات.

ومعنى ذلك أن الانسان يتعرض بالتلوث إلى حالة من عدم الكفاءة فى القيام بالعمل.

غير أن أخطر مافى الأمر هو عدم احساس المجتمع بأن أخطر أنواع التلوث هو ذلك التلوث الضرورى الذى نضطر إليه اضطرارا وندفع إليه دفعا لاحيلة لنا في ظل الأوضاع الراهنة ، وهو الناجم عن زيادة استخدام المخصبات الصناعية والاضطرار إلى استخدام مياه الصرف والاندفاع دون تبصر إلى إعادة استخدامها أكثر من مرة.

أنه تلوث أصابنا بأضرار بالغة ففى الماضى القريب ويهدد الحاضر ويحيط مستقبل الأمة بالشكوك.

فى سبتمبر ٢٠٠٠ عقدت كلية العلوم بجامعة القاهرة مؤتمر (الحد من مخاطر البيئة) حضره وزراء الكهرباء والبيئة والتعليم العالى والبحث العلمى والانتاج الحربى ورؤساء وأساتذة الجامعات ، كما شارك فيه الخبراء من ١٥ دولة عربية و١٩ دولة أجنبية ، ولم يحضر وزيرا الرى والزراعة . وصدرت التوصيات وليس بها مايشير إلى التلوث الضرورى وهو الناجم عن المخصبات الصناعية والمبيدات .

ومن دواعى الأسى والأسف أن بعض كبار العلماء يرون أن استخدام الأسمدة الصناعية فى مصر لايزال دون المستوى دون دراسة جادة توضح دعواهم.

دعوة إلى الصفوة :

ومن الأضرار بل الكوارث الناجمة عن عدم احساس المجتمع وتقديره لآثار ذلك التلوث الضرورى أن يقفز المسئولون من قادة الرأى العام وإدارة المجتمع إلى اقتراح الحلول السهلة التى يقترحها العالم الخارجى لمعالجة مشكلات لانعانى منها دون التعمق فى دراسة المسألة دراسة متأنية ومتعمقة ينشغل بها علماء مصر فى العلوم والطب والهندسة والأحياء والزراعة والرى والنفس والاجتماع.

إن تبنى وجهة نظر أوروبية فى مسألة التلوث تشى بأن المجتمع لم تتخلق بعد له قيادة علمية واعية ورصينة ، وأن المجتمع لايتمتع بادارة لها قدرة على التمعن فى الواقع والتقيد به . وهذا معناه أن المجتمع فى طريقه إلى التآكل.

قالوا ...

❖ أنا أحب التراث العربى ، ولا يقف بينى وبينه حجاب وأنا أعتز بالجيد فيه ، ولكنى أيضا أعتقد أنه ليس مقدسا ، وأن فيه غثاء كثير لا يستحق الأحياء.

المؤرخ الفلسطينى

د. إحسان عباس

❖ كن شديد التسامح مع من يخالفك فى الرأى ، فإن لم يكن رأيه كل الصواب ، فلا تكن أنت كل الخطأ بتشبثك برأيك.

شبلى شميل

حق العودة

دام الانتظار لأكثر من ٥٣ عاما .. ومازال خمسة ملايين لاجئ فلسطيني يحلمون بالعودة إلى الوطن .

وقد ربطت الحركة الصهيونية نجاح مشروعها لاقامة كيانها بقدرتها على طرد السكان الفلسطينيين من بلادهم وإحلال المستوطنين اليهود من كافة بقاع الأرض ، محلهم .

وفي عام ١٩٤٨ نجحت الحركة الصهيونية في إقامة إسرائيل على نحو ٧٨ في المائة من مساحة فلسطين ، التي تتجاوز ٢٧٠ ألف كيلو متر مربع ، وطرد ٨٥٠ ألفا من الفلسطينيين خارج أرضهم . واعتبر حكام الدولة العبرية مجرد وجود " الأقلية العربية " في أرضها خطراً عليها .. فانتهجوا استراتيجية استهدفت الاستمرار في الارهاب لإجبار الفلسطينيين على الرحيل وتفريغ الأرض من أهلها الشرعيين . كذلك قام الجيش الإسرائيلي بارتكاب العديد من المجازر " دير ياسين - اللد - الرملة - كفر قاسم - الطنطورة - بلد الشيخ ... وخلال فترة الحكم العسكرى الإسرائيلي (١٩٤٨ - ١٩٦٦) ، استصدرت إسرائيل نحو ٣٤ قانونا لمصادرة الأراضي العربية ، غير أن المصادرة بلغت أوجها في مارس ١٩٧٦ ، الأمر الذي أدى إلى تفجير انتفاضة يوم الأرض في الثلاثين من مارس ١٩٧٦ .

ورغم أن فلسطينيي ١٩٤٨ الذين ارتفع عددهم من ١٥١ ألف عام ١٩٤٨ إلى نحو مليون ومائتي ألف فلسطيني الآن ، يمثلون ١٨ في المائة من سكان إسرائيل ، إلا أنهم لايملكون سوى ٣ في المائة من الأراضي التي أقيمت عليها إسرائيل عام ١٩٤٨ وحتى هذه الثلاثة في المائة معرضة للضياع الآن .

الألاعيب الدولية والإسرائيلية التي تجرى في الوقت الحالي بشأن " حق العودة " .. تدفع عدداً كبيراً من المفكرين الفلسطينيين إلى إعادة تأكيد هذا الحق باعتباره حقا تاريخيا لايجوز لأحد أن يتجاهله أو يساوم عليه تحت لافتة " التعويض " .

مبادئ حقوق الإنسان والقرارات الدولية وأبرزها القرار رقم ١٩٤ بتاريخ ١١ ديسمبر ١٩٤٨ الذى صدر اثر عمليات الطرد والتهجير الجماعيين للفلسطينيين بعد تدمير قراهم ومدنهم ، والقرار رقم ٢٣٧ لعام ١٩٦٧ الصادر من مجلس الأمن) تعني أن " العودة " هدف رئيسي لحركة النضال الفلسطيني .

(ولايستطيع أحد أن يتغاضى عن حقيقة أن أكثر من نصف الشعب الفلسطيني مازال يعيش في الشتات . ولايستطيع أحد أن يتجاهل أن يوغوسلافيا تعرضت لحرب تدمير على مدى حوالي ثمانين يوما بحجة اعادة اللاجئين الذين نزحوا من اقليم كوسوفو إلى ديارهم !

اللاجئون الفلسطينيون يتوزعون بين عدة دول ، منها لبنان والأردن وسوريا . بل أن هناك نحو ٢٥٠ ألفا من العرب الفلسطينيين داخل الخط الأخضر .. هم لاجئون في أرضهم !

ومما يضاعف من حدة المشكلة أن هناك لاجئين تم تشريدهم بعد إبادة مخيماتهم في الضفة الغربية وقطاع غزة .. وأصبحوا لاجئين للمرة الثانية أو الثالثة إذا كانوا أصلا من لاجئي ١٩٤٨ !

البيان الذى صدر في عمان في ٢٠ مارس عام ٢٠٠٠ ، ووقع عليه نحو مائة شخصية فلسطينية من فلسطين ولبنان والأردن وسوريا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبريطانيا ، يعلن عدم القبول بنتائج أى مفاوضات يتم التنازل فيها عن حق اللاجئين أو المهجرين أو النازحين في العودة إلى أراضيهم وممتلكاتهم التي طردوا منها منذ عام ١٩٤٨ .

والبيان يتفق تماما مع مبادئ حقوق الانسان وقرارات الأمم المتحدة وكل المواثيق الدولية . وقد حان الوقت لإعادة شرح " حق العودة " ومأساة اللاجئين الفلسطينيين في كل المحافل الدولية .

نبيل زكى

تقارير

- ١ على ذكر الصين
- ٢ إيديولوجية اليمين المتطرف فى فرنسا
- ٣ العلاقات العربية الأوروبية بين الواقع والأساطير
- ٤ المنتدى الاجتماعى العالمى الثانى - صورة من الداخل

على ذكرى الصين

هل هى بدايات حلم إيديولوجى جديد؟

■ د. رفعت السعيد

عندما انهار الحلم السوفيتى وروافده (كان حلما عند البعض وهاجساً عند البعض الآخر) .. كانت القارعة بالنسبة للبعض فى هذا العام (وهذا البعض كان مئات من الملايين من البشر) وكانت البسمة عند ملايين أخرى.

وفيما الحيرة تغلف الجميع ،هذا البعض وذاك، برز فى أذهان الكثيرين «سبينوزا» وهو يقول «إذا وقعت واقعة عظيمة لا تضحك ولا تبكى ، ولكن فكر».

وبدأ البعض فى التفكير . وهو القليل الأقل .أما الآخرون (الأغلبية) فقد انخرطوا فى بكاء لم ينقطع حتى الآن ،أو ضحك لم يزل متواصلا .

والتفكير ليس مسألة سهلة فى حالة كهذه .فالتعقيدات تغلف كل شئ .. الفكرة ، وتجلياتها المكتوبة ،وتداعياتها المتواترة عبر تاريخ طويل ، ثم السلطة وما أثمرت من ثمار شديدة الحلاوة ، وشديدة المرارة وتعقيدات أخرى بغير نهايات.

لكن أكثر هذه التعقيدات إثارة للحيرة كانت تساؤلات صعبة المراس ، صعبة لأنها تخترق جدار المسلمات وتبحث عن منفذ ولو كثقب إبرة .

كمثال: الماركسية كفكر ..كيف يمكن حصرها .كيف يمكن التعرف على حدودها المكتوبة .فحتى فى الأديان نعرف حدود الأصول ،ففى الإسلام القرآن وصحيح الحديث ،وفى المسيحية الأناجيل الأربعة والرؤيا وقرارات مجمع نيقيه.

لكن الفكرة الماركسية تكاد أن تكون بلا ضفاف.. خاصة عند هؤلاء الذين عشقوا النص ، وإرتموا فى أحضانه ،وتعبدوا فى محراب حروفه .فهل هى كتابات ماركس وانجلز ..كلها (مثلا ترجم كتاب« الايديولوجية الألمانية» لماركس وانجلز إلى عشرات اللغات ومنها ترجمتان عربيتان ، وتلاحق الكثيرون فى

استظهار النصوص الصعبة المراس، والمنغمسة فى عراك فلسفى بالغ التعقيدثم إكتشفنا - وياللروعة-أن صاحبى الكتاب، كتبا فيما بعد انهما إكتشفا فيه أخطاء عديدة، فتركاه لقرض الفئران).

فهل هناك فى الايديولوجيات ناسخ ومنسوخ؟ طبعا . لكن البعض تعبد الناسخ والمنسوخ معاً.

ولكن يبقى السؤال . هل الماركسية هى كل هذا النقيض من الكتابات لماركس وانجلز ولينين .. و .. حتى هوشى منه وفيدل كاسترو؟ وهل الكتابات ملزمة؟ وهل الماركسية فكرة شاملة «عالمية» تطبق بنصوصها وكما هى دون تعديل فى كل زمان وكل مكان؟.

أم إن النصوص تلزم أصحابها ، ولها منا الدراسة لنهتدى بمنهج التفكير؟ مجرد إهتداء وليس إقتداء.

وأن الأساس الجوهرى هو مجموعة من القوانين العامة يمكن تطبيقها وإعادة تطبيقها بوسائل وأساليب ومعايير وقيم تختلف من بلد لبلد ومن زمان لزمان . بمعنى أن هناك أكثر من ماركسية.

فالقوانين العامة الواقع والمحتوى الفكرى والحضارى لفرنسا مثلا لا يمكن أن = ذات القوانين العامة+ الواقع والمحتوى والتقاليد والأخلاقيات والقيم والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى هذا البلد الأفريقى أو العربى .. أو ذاك.

ومن ثم تكون التجربة الصينية واحدة من تنويعات تفردت رغم إدانة البعض(قديما) لهذا التفرد.

وكمثال آخر لهذه الأسئلة المعقدة: إذا كان النقد الأساسى للنموذج السوفيتى المنهار هو إفتقاده للديمقراطية وللحريات الأساسية ، واذا كان الكثيرون يقرون الآن بضرورة البحث عن نموذج مثالى: قيم وتطبيقات اشتراكية + ديمقراطية ،فإن هذا النموذج يثير مشكلات عديدة ومثيرة للحيرة.

فالديمقراطية تعنى بالأساس القبول بالتعددية الحزبية ، وتعنى القبول بتداول السلطة. وفى إطار كهذا يمكن أن نسأل أنفسنا إذا وصل حزب إشتراكى إلى السلطة(عبر الانتخابات طبعا) وطبق كل طموحاته . مصادرة الملكيات الزراعية ، تأميم الصناعات الكبرى والمصارف والملكيات الكبيرة إلخ ، ثم وبعد أربع سنوات لم ينجح فى الانتخابات وتشكلت حكومة رأسمالية فألغت التأميمات وأعادت المصانع والأراضى والممتلكات لأصحابها. ثم عاد الاشتراكيون بعد سنوات أربع ، ثم .. ثم . هل يمكن لأى نظام اقتصادى وإجتماعى أن يحتمل هذه الأرجوحة ؟ أكاد أقطع : لا . فما هو الحل؟.

هل سيكون الحل أن يأتى الاشتراكيون إلى السلطة ليتقدموا خطوة أو خطوتين من برنامجهما وفقط ، فإن أتى الآخرون سيتراجعون بعض الشئ عن الخطوات الاشتراكية «المعتدلة» والجزئية؟.

وهكذا يمكن تحقيق «بعض» التقدم الاشتراكى عبر سلسلة من الدورات الانتخابية قد تطول إلى عديد من السنوات . وذلك عبر فترة إنتقالية لا نعرف مداها ، ثم تتحقق صورة تتجمع لا نعرف ملامحها بعد، بل وتبدو محاولة رسم ملامحها مجازفة محفوفة بالأخطاء.

. هذه مجرد نماذج لتعقيدات تثيرها عملية الاستجابة لأوامر سبينوزا «لا تضحك ولا تبكى ولكن فكر»

. وتثير التجربة الصينية عديداً من هذه الأفكار . ومحاولات التفكير.

وتأتى المتغيرات الصينية ، فى الهيكل النموذجى والممارسات لتطرح سؤالا جديدا . هل نحن إزاء تجسد جنين لحلم إيديولوجى

جديد؟.

نظام سياسى يتمسك بالاشتراكية+ نظام اقتصادى منفتح على الاستثمار الفردى والأجنبى والملكية الفردية الكبيرة .

هذا السؤال يتوقف فى حلوقنا .. إنتظاراً لتأمل الواقع الصينى الجديد ، ولو عبر عدة أسطر .

❖ الصين تحقق نمواً اقتصادياً هائلاً ، ففى الفترة ١٩٨٩-٢٠٠٠ كان متوسط الزيادة السنوية فى حجم الناتج القومى ٧ر٩٪ وهى من أعلى نسب النمو الاقتصادى المطرد فى العالم ، إن لم تكن أعلاها .

❖ بلغ حجم تجارة الصين مع الخارج عام ٢٠٠٠ أكثر من ٤٧٤ مليار دولار.

❖ بلغ حجم الاستثمار الأجنبى الكلى حوالى ٢٥٠ مليار دولار.

❖ تمت إجراءات إنضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية.

❖ من المنتظر أن تنضم الصين إلى مجموعة الثمانية الكبار G 8 .

❖ الصين سوف تنظم الألعاب الأوليمبية ٢٠٠٨.

❖ أصبحت الصين قوة عسكرية لا يستهان بها، وهى مالكة لسلاح نووى قوى ، وإن كانت قد تعهدت بعدم إستخدام هذا السلاح كضربة أولى . وكانت الصين قد فاجأت العالم بأول تفجير نووى فى ١٦ أكتوبر ١٩٦٤ ولم تزل حتى الآن تطور تقنية نووية عالية تجعل منها قوة نووية من الدرجة الأولى.

ورغم ذلك كله ، فإن الصين تحرص بمبالغة شديدة على تحاشى أى تظاهر بالقوة . وهى أبداً لا تصف نفسها بأنها قوة عظمى ، إن مسئوليها يعلنون فى تواضع مثير للدهشة والحيرة أنها تسعى كى تصبح فى عام ٢٠٢٥ دولة متوسطة القوة.

وفى إطار توحيد الأراضى الصينية صبرت صبراً مثيراً للدهشة أيضا حتى إستعادت هونج كونج وقدمت مقابل ذلك ما يبدو أنه تنازل مبدئى(وإن كنت أعتقد أنه مفيد للانفتاح على العالم وليس تنازلا) اسمته دولة واحدة ونظامين . ثم هى لم تزل ويصبر متريص. تسعى لتوحيد تايوان مع الوطن الأم . وتعلن استعدادها للحفاظ على ما أعتادت عليه تايوان من أطر سياسية واقتصادية .. وبدأت فى رفع شعار : دولة واحدة وثلاثة أنظمة.

لكن النموذج الأكثر أهمية والأكثر خطورة هو الازدواجية داخل البيت الأم ذاته . نظام سياسى وحكومى شيوعى ، يحكمه ويديره ويهيمن عليه حزب شيوعى (عمره ٨٠ عاما) وإقتصاد يفتح أبوابه واسعة أمام المبادرات الفردية ، والملكية الفردية لوسائل الانتاج والاستثمار الأجنبى.

هذه الازدواجية تعود بنا .. إلى ما بدأنا به . هل هى جنين ولو أولى جداً لحلم إيديولوجى جديد؟.

فقط تتأمل : نظام سياسى اشتراكى . يضاف إليه مزيج ديمقراطى حق ، ونظام إقتصادى يتقبل الملكية الفردية فى حدود محددة و يمتزج بمزيج من العدل الاجتماعى وإرتقاء بخدمات اجتماعية (تعليم ، صحة .. إلخ) راقية ومجانية.

نتأمل الحلم، ونتأمل إمكانية تحققه .. ليتجسد كأمل ، نموذجاً قابلاً للتحقق وإن بعد حين.

فهل يمكن تحقيق هذا الحلم على الأرض التى أنبتت جنينه .. هناك فى الصين.

والاجابة: ربما ، أو محتمل ، أو حتى ممكن جداً.

فإن تحقق الحلم فإنه سيحل ألغازاً كثيرة ، وستكون الصين هى صانعة الحلم الجديد ، حتى ولو كان حلماً مرحلياً.

إيديولوجية اليمين المتطرف فى فرنسا

■ نبـيل زكـى

ليس صحيحا ما تردده وسائل الإعلام الصهيونية حول السياسى الفرنسى جان مارى لوبان، الذى أدى صعوده فى انتخابات الدورة الأولى للرئاسة الفرنسية إلى حدوث زلزال سياسى فى فرنسا ، من أنه «معاد للسامية». وتتطلب مقتضيات الدقة العلمية والأمانة الفكرية وصفه بأنه «معاد للأجانب» ويمينى متطرف يعانى من تشوش فكرى إزاء قضايا عديدة.

وحول «معاداة السامية» فإن جان مارى لوبان نفسه يدعى أن هناك -باليقين- صعوداً فى نزعة معاداة السامية والأعمال المعادية للسامية فى فرنسا خلال العام ونصف العام الماضيين .. وأن هذه النزعة وتلك الأعمال «نتاج لما يجرى فى الشرق الأوسط الآن» .

ويقول جان دانيل ، رئيس تحرير مجلة «نوفيل أوبزرفاتور» الفرنسية أنه لأمر مريح تماماً بالنسبة لجان مارى لوبان أن يرقب كل الحوادث المناهضة للسامية من خارج الملعب ، فهو لم يعد فى حاجة إلى تلطيخ نفسه.

ويقول محللون فرنسيون آخرون (يتعاطفون مع الصهيونية) إن « العرب » يؤدون «المهمة» بالنيابة عن لوبان ! ويكشف هؤلاء المحللون عن تحيزهم ضد العرب بقولهم أن هؤلاء العرب هم «الأعداء الحقيقيون للسامية» ، وهم الذين يجلبون على أنفسهم كراهية الرأى العام الفرنسى بدلاً من أن تتجه هذه الكراهية إلى جان مارى لوبان!.

ومن بين التحليلات الفرنسية الشائعة والرائجة أنه لهذا السبب .. يضرب لوبان عصفورين بحجر واحد: فهو يعتبر ان المهاجرين المسلمين فى فرنسا «ظاهرة خطيرة» وربما أكبر مشكلة تواجه فرنسا فى القرن الواحد والعشرين ، ويقول « إن ثمة مشكلة عامة هى العصابات التى تعيش فى ضواحى المدن الكبيرة .وهذه العصابات تستخدم أحداث الشرق الأوسط كغطاء إيديولوجى لاعتداءاتها».

وفى محاولة لفهم أعمق لكيفية تفكير هذا السياسى الفرنسى من خلال متابعة ما

يقول بلسانه نتوقف عند عبارات محددة يؤكد عليها: يقول : «هناك سكان مسلمون فى فرنسا ، معظمهم جاءوا من دول شمال أفريقيا . ورغم أن بعضهم ربما يحمل الجنسية الفرنسية ، إلا أنه لا توجد لديهم خلفية ثقافية فرنسية أو البناء السيوسيولوجى الفرنسى . إنهم يتصرفون وفقاً لمنطق مختلف عن غالبية سكان هذا البلد . وهم يحملون قيماً مختلفة عن تلك التى يعتنقها العالم اليهودى -المسيحى. وقبل وقت غير قصير ، بصقوا فى وجه رئيس الجمهورية ، وأطلقوا أصوات الاستهجان والازدراء عند عزف النشيد الوطنى فى مباراة لكرة القدم فى باريس بين الفريق القومى الفرنسى والفريق القومى الجزائرى.

وهذه العناصر لها تأثير سلبى على مجمل الأمن العام . وتزداد القوة الديموجرافية لهذه العناصر بواسطة التناسل والهجرة ، الأمر الذى يعزز ويدعم انعزالهم العرقى العنيد وشعورهم بالتميز العرقى وطبيعتهم التى تميل إلى الاستبداد . إن هذا هو عالم الإسلام بكل شذوذه وضلاله»!.

وإلى جانب هذا التفكير العنصرى الواضح .. يحاول جان مارى لوبان تخويف الفرنسيين من هؤلاء «الغرباء» . يقول: «اليوم هناك مناطق بكاملها فى فرنسا مغلقة ، حتى فى وجه قوات الأمن . وتشير الدراسات السوسيولوجية إلى أن مثيرى الشغب المحتملين يسيطرون على تلك المناطق وتزدهر تجارة المخدرات ، ويتفاقم العنف على أيدى العصابات فى مثل هذه الأماكن ، وربما الايديولوجية الدينية أيضا . وفيما يتعلق بهذا الموضوع سوف أتوقف عند المشكلة المعقدة للعرب الاسرائيليين : إن المشكلة مع الاسلام تكمن فى قوة الدفع الديموجرافية التى يصعب تصديقها . فخلال السنوات العشرين القادمة ، سوف يرتفع عدد السكان فى أربع مناطق فى البحر المتوسط والشرق الأوسط- هى تركيا وإيران ومصر والمغرب -بمقدار يتراوح بين ستين مليونا ومائة مليون .عندئذ يجب النظر إلى هذه الدول باعتبارها قوى عظمى . ودعونا نأمل أن تكون هذه الدول مسالمة ، غير أن هذا غير مؤكد بأى حال . وهذا هو السبب فى إننا يجب أن نحمى مصالحنا وأرضنا وتراثنا . وفى هذا السياق ، فاننى أفضل نظام حكم مثل نظام صدام حسين على العربية السعودية. فالنظام البعثى نظام علمانى بل متسامح إزاء الاديان الأخرى . أما السعودية فانها تمول بكثافة وبغزارة نشر الاسلام . وكان الأولى اعتبار السعودية - وليس العراق- حركة خطرة للغزو»!.

معركة ضد الاسلام

وهكذا يتضح من أقوال لوبان نفسه أن معركته الكبرى هى المعركة ضد الإسلام لأنه يتبنى قيماً مختلفة عن قيم الغرب، ولأن الإسلام يشجع -فى رأيه- زيادة النسل ، ومن ثم يلوح خطر الاكتساح الديموجرافى الإسلامى -العربى للغرب.

وهنا يستثمر جان مارى لوبان مشكلة الزيادة الهائلة فى الجرائم والاعتداءات خلال السنوات الأخيرة ، ويربط بين هذه الزيادة وارتفاع معدلات الهجرة إلى فرنسا.

يقول دانيل دوجليرى ، المفتش العام السابق فى الشرطة الفرنسية وأحد مؤيدى الرئيس الفرنسى جاك شيراك، أن العدد السنوى للجرائم والمخالفات زاد من خمسمائة ألف إلى ١٢ مليون فى السنوات الثلاثين الأخيرة.

ويتجاهل لوبان أن هذه الزيادة فى الجرائم لا ترجع إلى الهجرة أو وجود «عرب من شمال أفريقيا» على الأرض الفرنسية بقدر ما ترجع إلى تدنى مستوى المعيشة فى الأحياء الفقيرة لعدد من المدن الفرنسية . ويعانى شبان شمال أفريقيا من أسوأ أشكال القمع الاجتماعى والتمييز فى فرنسا.

وأشد ما يثير القلق فيما يتعلق بالاسلام الجديد ، على حد تعبير لوبان، هو الحقيقة الديموجرافية .. «فهى تعنى أن الإسلام ليس مضطراً للجوء إلى الوسائل العسكرية للاستيلاء على دولة من الدول .. «ففى

فرنسا مثلا ، يوجد ستة ملايين مواطن مسلم ، وفدوا حديثاً، لقد دخلوا إلى فرنسا فى ثياب مدنية- حسب تعبير لوبان- يرتدون «الجينز» . «فليس هناك من يسمح لستة ملايين شخص يحملون السلاح بدخول أراضينا غير أن الشخص الذى يرتدى «الجينز» يمكن أن يصبح جنديا . ورغم أنهم يحملون الجنسية الفرنسية ، فإن هؤلاء المسلمين إذا شعروا بانتماء إلى كيان آخر.. سيصبحون بطبيعة الحال ، مشبوهين فى نظر هؤلاء الذين سيضطرون فى يوم من الأيام إلى مجابهتهم».

ويقول أنصار هذا الرأى أنه فى ضوء تقديرات علمية رصينة ، يمكن أن يتغير وجه أوروبا فى أقل من خمسين سنة وتتحول إلى قارة ذات اغلبية اسلامية ساحقة نتيجة معدلات الولادة المتناقضة لدى الأوروبيين ، وارتفاع هذه المعدلات لدى ابناء المهاجرين .وفى تقدير البعض أن التحول فى التركيب الديموجرافى لن يتوقف فى أوروبا .. ، وأن ما يصفه اليمين المتطرف بـ« الغزو الإسرائيلى» أو «الاستعمار الاسلامى»(١١) هو السبب الذى يكمن وراء الجنوح الأوروبى نحو العنصرية والعصبية القومية.

«معاداة السامية»

ويرى جان مارى لوبان أنه لا وجود فى فرنسا لما يسمى بالموجة الكلاسيكية لمعاداة السامية أو لما يسمى بالموجة الجديدة لمعاداة السامية ، يقول:

«لا وجود لمعاداة السامية فى فرنسا ولا توجد عندى فكرة عن مصدر ذلك التعبير ، وهو الموجة الكلاسيكية لمعاداة السامية ، ولا أعرف شيئا عن وجود علاقة بين هذا التعبير وما يجرى هنا فى فرنسا . ويمكن أن يقع حادث معزول هنا أو هناك ، فعندما يتشاجر سائقان ، ويسب أحدهما الآخر ، ويتصادف أن يكون احدهما يهوديا ، فإننا لا نستطيع أن نعتبر ذلك معاداة للسامية .وفى السنوات الماضية- قبل الانتفاضة-كانت تقع ثلاث أو أربع حوادث معادية للسامية من بين ١٨ مليون جريمة وانتهاكات للقوانين».

ولا يتفق لوبان مع الرأى القائل بأن الحكومة الفرنسية تغض الطرف عن مشكلة الجريمة لأسباب انتخابية ، أو إنها تضع فى اعتبارها الصوت الانتخابى العربى.

والسبب هو أنه لا يوجد شئ فى فرنسا اسمه «الصوت العربى» . ذلك أن سكان الضواحى التى تتركز فيها حوادث العنف لا يشاركون فى الانتخابات على الإطلاق .وكل ما فى الأمر أن الحكومة الفرنسية تتهرب من المسئولية ، فيما يرى لوبان ، وتخشى من أن تؤدى المعالجة الأمنية إلى توسيع دائرة العنف ،ومن ثم تمنع قوات الأمن من التدخل . ويعتقد لوبان أن هذا يؤدى إلى المزيد من المخاطر ، لأنه لا يمكن تأجيل المواجهة مع الخارجيين على القانون والنظام إلى ما لا نهاية ، وعندما تقع هذه المواجهة متأخرة ستؤدى إلى درجة من العنف أعلى وأكثر تكلفة.

ويربط لوبان بين مواقف موالية لإسرائيل ، بل حتى مواقف موالية للصهيونية ومواقف مناهضة لليهود ومناهضة للإسلام! أنها مجموعة من المتناقضات فى فكر هذا السياسى . وتصل هذه التناقضات إلى الذروة عندما نلاحظ أنه أبدى تعاطفه فى مطلع التسعينيات مع« جبهة الانقاذ الاسلامية» الأصولية المتطرفة فى الجزائر خلال صراعها ضد حزب جبهة التحرير الوطنى الجزائرية ! وهو يشعر بحنين إلى أيام الاستعمار الفرنسى ، فى الوقت الذى يعارض فيه المستوطنات الإسرائيلية وفكرة «إسرائيل الكبرى».

ضد العقوبات

ويرى لوبان أن حربا ضد العراق ليست سوى حرب من أجل المصالح المادية الأمريكية . ويقول: «خلال حرب الخليج ، كنت اسخر من كل هؤلاء الذين زعموا أن العراق يملك رابع أقوى جيوش العالم ، عليك بتصنيع الاسلحة والذخائر . لقد سحق العراق . وتم تدمير جيشه بالكامل . وتسببت سياسة العقوبات فى موت مئات الآلاف من الناس» ومع ذلك فإن لوبان يعتبر

الهجوم الإسرائيلى على المفاعل النووى العراقى » إجراء وقائيا .رغم أنه لا يتفق مع القانون الدولى!!.

ويوجه لوبان انتقادات للسياسة الأمريكية:

مشكلة الأمريكيين هى أن قوتهم تجعلهم يمارسون سياسات غير متوازنة وغير مدروسة ، ومن ثم .سياسات خطرة . واليوم هناك نزوع عالمى للرقص على أنغام القوى .أما أنا .فأننى وطنى فرنسى معنى بمصالح فرنسا . فهل من المفروض أن يجن جنونى من الانبهار بالأمريكيين لمجرد أنهم أمريكيون»!.

وينفى لوبان عن نفسه تهمة العنصرية . ويزعم أنه لا يفهم نظرية تفوق أجناس معينة، ولكنه يستدرك ويعترف بأنه يعتقد بوجود اختلاف بين الأجناس « الأسود ليس أبيضاً .والأبيض ليس يابانيا . وهذا لا يعنى أن هناك جنساً أو آخر -يجب أن تنسب إليه قيمة مثالية أو صفات أرقى».

غير أن لوبان يتفاخر بأن فرنسا تضطلع بدور ثقافى فريد فى العالم ، وبأن اللغة الفرنسية تثرى ، إلى حد كبير ، الثقافة العالمية.

ضد المهاجرين

لما كان جان مارى لوبان ابن صياد اسماك من مقاطعة بريتانى ، وولد (عام ١٩٢٨) فى بيت بلا كهرباء أو أنابيب مياه ، فإنه يجب أن يحشر فى أحاديثه تجارب الصيادين . يقول:

«إذا كان قاربك يوشك على الغرق بعد أن تسربت إليه المياه وكادت تملؤه .فإن أول ما يشغل تفكيرك هو سد الثغرة التى تنفذ منها المياه».

وهذه «الثغرة» هى التى ينفذ منها المهاجرون إلى فرنسا ! ويرى لوبان أن الأجانب قد «غمروا» بلاده و «أغرقوها» ! وما أن يتسنى سد الثغرة حتى تبدأ محاولة تفريغ القارب من المياه ، وعندئذ يستعيد هذا القارب شكله الطبيعى.

وقد ظلت فرنسا ، على مدى قرون ، أشبه بقارب النجاة لأوروبا .. ولم تكف عن الترحيب بالمنبوذين من الساسة والمثقفين والفنانين من الدول الأخرى التى تخضع لأنظمة حكم أقل تسامحا . وفى المقابل.. ظلت فرنسا تتمتع بميزة كبرى بعد أن أصبحت باريس موطن وعنوان عدد هائل من أبرز الرموز الثقافية للقارة القديمة،.. ولكن .. هذه ليست فرنسا التى تأمل «الجبهة الوطنية» فى اغلاق ثقوبها وتفريغها من المياه لكى تعود إلى ملامحها الأصلية تحت شعار« فرنسا والفرنسيون ..أولا» .وكما يقول صمويل ماريشال ، رئيس شباب «الجبهة الوطنية» ، فإن فرنسا لم تعد تملك الوسائل لكى تطعم كل أصحاب الحظ العاثر فى العالم».

ومن أشهر ملصقات «الجبهة الوطنية» ذلك الذى كتب عليه « ثلاثة ملايين عاطل تعنى أن ثلاثة ملايين مهاجر .. رقم أكبر من اللازم»!.

وتميمة «الجبهة الوطنية» هى« جان دارك» الفلاحة الفرنسية الأمية التى عاشت فى القرن الخامس عشر ، وسمعت أصواتا تهيب بها- باسم الله -أن تحشد جيشا وتخلص فرنسا من الانجليز الذين يحتلونها .وقد فعلت جان دارك ما أمرها به الله، وتم حرقها بوصفها مارقة وخارجة على الدين . وماتت قبل بلوغها سن العشرين بقليل، ولكن بعد أن قادت الأجانب إلى طريق الخروج.

وإذا كانت جان دارك هى المثل الأعلى للجبهة الوطنية ، يبقى هناك فارق بين موقف «الجبهة الوطنية» وبينها .فقد ماتت جان دارك فى المحرقة ، وهى عذراء ، بينما تريد «الجبهة الوطنية» من النساء الفرنسيات أن يلدن المزيد من الأطفال!!.

ومن الواضح أن الظاهرة التى تؤرق زعيم الجبهة الوطنية هى أن نسبة المواليد بدأت تنخفض فى فرنسا قبل وقت طويل من انتشار هذه الظاهرة فى الدول الأخرى . ولولا الهجرة لانخفض عدد سكان فرنسا انخفاضا كبيرا فى القرن الماضى.

وفى« عيد الأم» الفائت .وجه لوبان نداء

إلى الفرنسيات للقيام بواجبهن الوطنى عن طريق الحمل والولادة.

وإذا كان عدد سكان فرنسا ٥٨ مليونا ،فإن واحداً من كل أربعة .مهاجر بالطريق القانونى أو ابن أو حفيد لمهاجر.

وتؤكد استطلاعات الرأى أن غالبية الفرنسيين تعتبر حزب« الجبهة الوطنية» عنصرياً ، وخطراً يهدد الجمهورية .غير أن أغلبية ضئيلة تتعاطف مع رأى واحد على الأقل من آراء لوبان المتعددة . والأهم من ذلك أن ثلاثين فى المائة من الناخبين الفرنسيين صوتوا .مرة فى حياتهم للجبهة الوطنية.

ومنذ بضع سنوات ، قال لوبان أمام حشد من أنصاره « أننا نحب الأجانب» ثم صمت لحظة قبل أن يضيف : «فى بلادهم!»

النازية والتاريخ

يقول بيير اندريه تاجوييف الذى نشر عدة كتب حول« الجبهة الوطنية» التى يتزعمها جان مارى لوبان ، وحول العنصرية فى فرنسا ، أن الصورة معقدة إلى حد ما . فالمؤكد أن ناخبى لوبان من أشد المواطنين عداء لليهود.

وفى ضوء الاحصاءات التى نشرت فى شهر أبريل الماضى فإن حوالى ٥٢ بالمائة من مؤيدى لوبان يتخذون موقف الحذر من اليهود. كذلك فإن ٣٤ فى المائة من الفرنسيين يشاركون لوبان رأيه فى أن هناك مؤامرة عالمية تتمثل فى سيطرة اليهود على مواقع قوة ومراكز لصنع القرار فى العالم ، ويهيمنون على السياسات التى تنتهجها عدة دول ويشكلون هذه السياسات لكى تتلاءم مع أغراضهم.

غير أن أكبر ضجة آثارها لوبان فى أوساط يهود العالم تلك التى حدثت فى عام ١٩٨٧ غداة مقابلة أجريت معه ، وسئل خلالها عن غرف الغاز النارية .فقد رد لوبان على السؤال بالعبارة التالية:

«لا أقول أن غرف الغاز لم يكن لها وجود صحيح أننى لم أرها بنفسى .ولم أكرس وقتا لإجراء دراسة خاصة حول الموضوع . ولكننى أعتقد أنها مجرد شئ تفصيلى فى تاريخ الحرب العالمية الثانية».

وعندما طرح سؤال على لوبان فى عام ١٩٩٧ حول ما يقصده بعبارة «مجرد شئ تفصيلى» .فسر موقفه قائلا: «إذا أردت أن تضع كتابا من ألف صفحة حول الحرب العالمية الثانية ، فإن معسكرات الاعتقال النازية سوف تحتاج إلى صفحتين ، وغرف الغاز تحتاج إلى ما بين ١٠ سطور و١٥ سطرا . هذا ما أسميه مجرد تفاصيل».

ووجه إليه بعض الصحفيين يوماً سؤالاً مباشراً: «هل أنت مناهض للسامية؟» فأجاب قائلا: «إننى لا أحب الرسام شاجال ، وفى نفس الوقت فإن الموسيقار المفضل عندى هو فاجنر ، هل هذا يجعلنى مناهضا للسامية؟!».

تساؤلات وشكوك

وقد تحولت الاعتداءات على أماكن العبادة وبضعة محال تجارية يملكها يهود فى« مدن مرسيليا وليون وستراسبورج إلى حدث رئيسى مركزى يكاد يحجب ، اعلاميا على الأقل ، الحدث الأكبر ،وهو المجازر التى ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلى ضد الشعب الفلسطينى.

وانهالت صيحات الاستنكار ومواقف التنديد بهذه الاعتداءات من كل ناحية . وتنافس المرشحون فى انتخابات الرئاسة، وتسابقوا للمزايدة على بعضهم البعض فى قسوة الادانة وارتفاع نبرة الادانة.

وكان مسئولو الجاليات الاسلامية ، سواء على مستوى فرنسا كلها أو فى المدن التى وقعت فيها الاعتداءات ، فى مقدمة الذين نددوا بهذه الاعتداءات ، وأعربوا عن تضامنهم مع أبناء الجالية اليهودية ضد هذه الاعمال الكريهة.

ونظراً لأنه لم يبق أحد فى فرنسا إلا واستنكر هذه الاعتداءات.

ونظرا لتزايد الوعى ، حتى فى الأوساط الأكثر شعبية للجالية الاسلامية بأن الاعتداء على المراكز اليهودية يخدم السياسة الإسرائيلية، ويلحق الضرر

بالقضية الفلسطينية (التى تحتل مكانة بارزة فى الوجدان الشعبى الفرنسى).. فقد ترددت تساؤلات عديدة بين العرب فى فرنسا حول أصحاب المصلحة فى هذه الاعتداءات ، التى تبدو كما لو كانت مدبرة لتحويل الأنظار بعيداً عن قضية الشعب الفلسطينى والحرب الشرسة التى يتعرض لها.

وتحوم الشكوك حول تنظيم «البيتار» الصهيونى الفاشى الذى توجهت مجموعة من أعضائه إلى مطار« أورلى» فى باريس للاعتداء على المناضل الفرنسى جوزيه بوفيه ، المناهض للعولمة والقادم من رام الله، حيث كان يشارك فى الدرع البشرى لحماية الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات ، .وللاعتداء على مستقبليه .والمعروف أن هذا التنظيم الصهيونى لا يتردد فى استخدام أى وسيلة لقطع الطريق على أى إدانة للسياسة الإسرائيلية أو حتى مجرد توجيه انتقادات لحكام تل أبيب.

نصائح لإسرائيل

وحول محاولات التوصل إلى تسوية لنزاع الشرق الأوسط .تبدو كل جهود الوساطة غير فعالة .رأى لوبان .وهو يتساءل عما« إذا كان التدخل الدولى مفيداً فى هذا الشأن .. ويرجح لوبان أن يكون هذا التدخل ضاراً ويصب الزيت على النار . ويرى هذا الزعيم الفرنسى أن هناك حاجة لتفاهم مباشر بين إسرائيل والفلسطينيين.

ويتهرب لوبان من اتخاذ موقف واضح وصريح عندما يقول أنه يعترف بأن الموقف بالغ الصعوبة .فإسرائيل تشعر ، حسب زعمه ، بأنها مهددة لأنها لا تملك عمقا استراتيجيا .وفى نفس الوقت ،فإن سياساتها الاستيطانية موضع شك. فالنظرة إلى هذه المستوطنات هو أنها محاولة لضم الأراضى المحتلة . ولا يحب لوبان أن يكون فى مكان شارون أو فى مكان عرفات! .فهو موقف مخيف . ورغم مساندة الغرب للإسرائيليين ، فإن لوبان يحرص على التذكير بأن هؤلاء الإسرائيليين يشكلون عدة ملايين ، بينما هناك مليار مسلم.

ولحسن الحظ -فى رأى لوبان- أن الوحدة الإسلامية لن تتحقق أبداً(!) فالمسلمون جميعا يختلفون مع بعضهم البعض ويناصبون العداء .. بعضهم البعض. «وهذا من فضل الله » فى نظر لوبان»!.

ولا يشعر زعيم الجبهة الوطنية بالارتياح إزاء هذه التغطية الاخبارية الواسعة لأحداث الأراضى الفلسطينية المحتلة . ويصف هذه التغطية بأنها« مسرح دائم» وفيلم سينمائى من أفلام العنف بلا نهاية .. يلعب على العواطف ولا يخاطب العقل!.

ولهذا السبب ، يقدم لوبان نصيحة غالية للإسرائيليين «نحن نعيش فى عالم الفرجة .وأجهزة التصوير فى كل مكان الآن. وكل شئ يجرى أمام العيون المفتوحة لمواطنى العالم . وهذه العيون لا تفهم دائما ما تشاهده .وأعتقد أن كل دول العالم التى عاشت حالة الحرب . استخدمت الرقابة . أما خوض حرب أمام الكاميرات وأمام عيون الجالسين على مقاعد وثيرة على مسافة ١٥٠٠ كيلو متر ، فإن هذا يشكل عائقا كبيراً .ولذا أسمى ذلك كله بالمسرح»!.

هذا ما يريده لوبان : التعتيم الاعلامى حتى يمكن ذبح الفلسطينيين فى الظلام بعيدا عن عيون الكاميرات . إنه يكشف عن كراهية بلاد حدود للفلسطينيين والعرب.

وباعتباره ضابطا سابقا فى الفرقة الأجنبية التى اشتهرت بوحشيته فى الحرب ضد الحركات الوطنية ، فإنه يرى أن موقف ضباط وجنود الاحتياط الإسرائيليين الذين يرفضون الخدمة فى الأراضى الفلسطينية المحتلة« شديد الخطورة» لأن النظام هو مصدر القوة الرئيسية فى الجيش(ولا يهتم لوبان بأمر بسيط هو أنه جيش احتلال يقاتل لقمع ارادة الحرية والاستقلال لدى شعب يريد أن يحرر أرضه) . ويعرب الزعيم اليمينى المتطرف عن مخاوفه فى حالة عدم وقوف الشعب الإسرائيلى وراء جيشه ، لأن معنى ذلك هو خسارة المعركة!.

ويعلق لوبان على الحرب التى يشنها

شارون ضد الشعب الفلسطينى فى الأراضى المحتلة، فيقول: «أنها السياسة التى أعلنها .إنه لا يخون الالتزامات التى قطعها على نفسه .فقد قال الرجل من البداية «اننى سأخوض الحرب» .وهو يخوض حرباً بكل ما تنطوى عليه من مخاطر . وسوف يكشف التاريخ ما إذا كان شارون على صواب أم على خطأ» !! إذن ، فهى مسألة شكلية أبدا تنحصر فى تطابق افعال شارون مع أقواله .وهروب من تقييم الافعال والأقوال.

وهكذا ترك لوبان الحكم على شارون للتاريخ! وامتنع الزعيم السياسى عن إصدار الحكم ، واكتفى بأن يسجل أن رئيس الوزراء الإسرائيلى منطقى مع نفسه ، وأنه ينفذ ما يقوله مما يؤكد أنه لا يوجد انفصال بين أفعاله وأقواله، حتى لو كانت هذه الأفعال .مجازر وجرائم ضد الإنسانية .

ويندد لوبان برد الفعل الأوروبى تجاه الفظائع الإسرائيلية حيث أنها تشبه -فى نظره -رد الفعل الأوربى أثناء الحرب فى الجزائر ، يقول « عندما دعيت الفرقة العاشرة تحت قيادة الجنرال ماسو لمحاربة ارهاب جبهة التحرير الوطنى الجزائرية .. انتقد المثقفون فى بلادنا .ما قمنا به من أعمال . أنه لأمر شديد السهولة أن يوجه المرء انتقادات من مقعده الوثير فى غرفة المعيشة .إننى أفهم تماما دولة إسرائيل ..التى تسعى للدفاع عن مواطنيها!.

ضحالة فكرية

وعلى خلاف ما تصوره الدعاية الصهيونية ، فإن لوبان لم يتورع عن التزلف ليهود فرنسا وإسرائيل قبل الدورة الأولى من انتخابات الرئاسة الفرنسية.

عندما سأله مندوب صحيفة« هآرتس» الإسرائيلية ، خلال مقابلة فى باريس عما إذا كان يعتقد أن الاتهامات الإسرائيلية حول موجة العداء للسامية فى فرنسا تستهدف تشجيع اليهود الفرنسيين على الهجرة إلى إسرائيل ، وما إذا كانت تستهدف أيضا منع فرنسا من القيام بدور فى نزاع الشرق الأوسط .. قال لوبان « أعتقد أن الأمريكيين هم الذين يتمنون- أكثر من إسرائيل- الابقاء على فرنسا بعيداً عن أى دور فى الشرق الأوسط» ولم يكتف لوبان بتبرئة إسرائيل بشأن هذه النقطة ، ولكنه أضاف قائلا: «فى تقديرى أن هناك تعاطفا شعبيا ،فى الأساس ،مع اسرائيل فى فرنسا ، غير أن التعاطف العلنى يتجه نحو الطرف الآخر .وفى النزاع الحالى ، يتخذ الاعلام الفرنسى نحو الطرف الآخر .وفى النزاع الحالى ، يتخذ الاعلام الفرنسى موقفا مواليا للعرب لسببين: الوجود الواسع للعرب والمسلمين فى فرنسا مع ارتباطه بوزن وثقل المليار مسلم فى العالم ، والسبب الثانى هو أن شارون يمينى .وكان يمكن أن يكون العداء بدرجة أقل تجاه إسرائيل لو كان رئيس الوزراء الإسرائيلى يسارى حتى لو انتهج نفس السياسة الحالية!.

(هنا يوجه لوبان اهانة للرأى العام وللقوى السياسية فى بلاده ويزيد الأمر وضوحا عندما يوجه سهامه إلى الحكومة ..إلى جانب المثقفين فى فرنسا:

«اننى أتحدث عن الحكومة وعن الانتلجنتسيا الفرنسية أيضا .فالحكومة كانت تفضل عدم اتخاذ موقف ، ولكن الوجود الدائم للنزاع الإسرائيلى- العربى على شاشات التلفزيون عندنا .جعلت منه موضوعا رئيسيا لا يمكن تجنبه».

وتكشف هذه العبارة مدى ضحالة آراء لوبان ، فهو يتجاهل دور فرنسا على الساحة الدولية وعلاقاتها التقليدية بالشرق الأوسط وموقعها فى الاتحاد الأوروبى . ويرجع الأمر كله إلى شاشات التلفزيون (!) غير أن هذا الرأى هو مجرد مدخل لجولة جديدة من نفاق لوبان وتزلفه الفكرى لإسرائيل . فهو يعتبر أن ما تواجهه إسرائيل الآن هو نفس ما واجهته فرنسا فى الحرب ضد الجزائر .فالحكومة الإسرائيلية تقول إنها ضحية للنشاط الارهابى ، غير أن هذا النشاط لا يبدو مرئيا مثل الضربات العسكرية من جانب الحكومة».

وهذا يعنى أن لوبان يقبل بوجهة النظر

الإسـرائيليـة القـائلة بأن إسـرائيل تشن حـربا ضد الارهـاب(وإن كان المثال الذى يضربه .. له دلالة واضحة، بما يتضمنه من إشارة إلى الاسـتـعـمـار الاسـيـتـيطانى الفـرنسى فى الجـزائر .. ومصير هذا الاستعمار على يد حـركة التحـرر الجزائرية ، حتى إذا لم يكن لوبان يقصد ذلك).

وكان زعيم الجبهة الوطنية ينتمى إلى فـرقة المشاة العاشرة الفـرنسية التى قاتلت تحت قيادة الجنرال الاستـعمارى العنصرى الفـرنسى الشـهـيـر« مـاسـو» ، الذى أصدر أوامـره بـ« تدمـيـر الارهاب فى الجـزائر» بدعوى وقوع« سلسلة من الهجمات الارهابية ضد المدنيين فى الأماكن العامة».

ويقول لوبان: «إن هذه الفرقة قضت على الإرهـاب ،وهى لم تنجح فى ذلك عن طريق اسـتـخـدام وسـائل نـاعـمـة مع الارهابيين فالحرب على الارهاب شئ وحشى».

بل أن لوبـان ،الذى يمثل اليـمين المتطرف فى مـرحلة تدهوره الفكرى ، يقـدم تبـريراً للسلوك الإسـرائيلى بطريقة غيـر مباشـرة ، عندما يدافع عن استخدام أسلوب التعذيب فى التعامل مع من يصفهم بالارهابيين.

يقـول: «التـعـذيب ؟ التـعـذيب؟ مـا هو التعذيب؟ على كل من يسأل عن التعذيب أن يقدم تعريفاً لى عن معنى هذه الكلمة»!.

ويضـيـف «أنا لا أعـرف ، ربمـا التـعـريف هو: سلسلة الأعـمـال العنيفـة التى تسبب إيذاء بدنياً للأفراد ..أعمال تدمر الشخصية وتتـرك آثاراً . ولا ينطبق هذا التـعريف على استجوابات الشرطة والتحقيقات العسكرية .ومـا يدهش هو أن الناس الذين قاتلوا ضـد التعذيب هنا فى فرنسا هم الشيوعيون .مع أن الشيوعيين هم الذين استخدموا التعذيب الجمـاعى المنظم فى بلادهم . والمعاناة التى يتـسـبب فـيـهـا الارهابيـون ، هـى التـعـذيب الحقيقى! والنضـال ضد الارهابيين يتطلب ،أحيـانا ، سـتـاراً من السـرية .وله قـواعـده ويجب حرمـان العدو من الميزة التى تتيح له أن يزرع القنـابل حيـثـمـا ووقـتـمـا يشـاء .وفى مـجـرى هذا النضـال ، على كل شـخص أن يضطلع بدوره»!.

ها هو لوبان يتطوع بتقديم خبـرته فى الحـروب ،التى شـارك فيـهـا ضـد الحـركة الوطنيـة الجـزائرية ، وضـد شـعـوب الهند الصـينيـة ، وضـد بورسـعـيـد (فى العـدوان الثـلاثى عـام ١٩٥٦)لجنرالات حـرب الابادة فى إسرائيل ،مع أنه فى مواضع أخرى يحذر من خطورة السيطرة اليـهـودية على مـراكز صنع القرار فى العالم!.

التناقضات كثيرة فى فكر لوبان.

مع التعذيب

وقد وجهت إلى لوبان شخصيا اتهامات بالاشتراك فى ممارسة التعذيب فى الجزائر .وكـان رده هـو أن البـيـنة علـى من ادعـى ، وبالتالى فإن من يوجه إليه الاتهام .. عليه أن يقدم الأدلة التى تثبت التهمة .أما هو نفسه ، فإنه لا يرى ضرورة تلزمه باثبات أن التهمة غير صحيحة.

وكـانت صـحـيـفـة« لوكـانار اتشـينيـه» الفـرنسـيـة السـاخـرة قـد وجـهت إليـه هذه التهمة فى عـام ١٩٨٧، وبعـد ذلك ، نشـرت صحيفة «ليبراسيون» الفرنسية أيضا شهادة ضحايا التعذيب فى الجزائر.

وعند الحـديث عن التـعـذيب ، لا يتـردد لوبان فى الاشـارة إلى قـرار المحكمـة العليا فى إسـرائيل الذى أعطى- بدرجة أو بأخرى -موافقـة قـانونية على .. «دعونا لا نسـمـيـه بالتعذيب !! حتى لا نخدم الارهابيين دعونا نسميه «الاستجوابات الخشنة أو العنيفة»!!

ضد الوحدة الأوربية

ويعـارض لوبان الوحدة الأوربيـة ، ويطلق على« اليـورو» عـملة الاحـتـلال» أو «عـملة فـرانكفـورت» ، فهى عملة البنك الأوربى فى فـرانكفـورت ، بينمـا «الفـرنك» مـرتبط بالشـخصيـة الوطنية والتاريخية لفـرنسا . ويعتبر الزعيم اليمينى أن فقدان الاستقلال النقدى سيقود إلى فقدان استقلال الموازنة ، وبالتـالى .فـقـدان الاسـتـقـلال السـيـاسى . ويقـرر لوبان أنه يحق لـلأمـة أن تدافع عن هويتها وأمنها وحريتها ورخاء مـواطنيها . ويعـارض أن تجـرد فـرنسـا نفـسـهـا من

استقلالها من أجل منظمة عابرة للقومية.

والثورة الفرنسية الكبرى فى القرن الثامن عشر تعد« كارثة دموية للشعب الفرنسى» من وجهة نظره ، ذلك أن تلك الثورة افرخت وحشين مخيفين : النازية والشيوعية!.

إفلاس اليمين التقليدى

وقد أدى إفلاس أحزاب اليمين التقليدى ومحاولات الأحزاب الاشتراكية الانتقال إلى موقع الوسط ، و«الطريق الثالث» إلى ازدهار اليمين المتطرف على أكثر من ١٥ فى المائة من الأصوات ويتبنى نظريات شديدة العنصرية ، وينظر باعجاب إلى جان مارى لوبان.(وفى النمسا ، أصبح حزب الحرية، بزعامة يورج هايدر ، الحزب الأول فى البلاد).

وفى النرويج ، يحصل حزب كارل ايجارهاجن على ١٥٫٣ فى المائة من الأصوات ويلتقى مع جان مارى لوبان فى الموقف من الهجرة.

وفى الدنمارك -بلاد الاشتراكية الديمقراطية النموذجية -انهار اليسار أمام المحافظين ، وترتفع الاصوات ضد تقديم مساعدات إلى العالم الثالث ، وضد تقديم الدولة لخدمات اجتماعية ، وضد المهاجرين.

وفى البرتغال ، وصل اليمين إلى الحكم ، ويشترك فى ائتلاف مع« الحزب الشعبى» بزعامة «باولو بورتاس» (٨٫٨ ٪ من الأصوات) الذى يعلن العداء لدولة الرعاية وللأجانب.

وفى إيطاليا يحكم الفساد والمحسوبية ممزوجين بافكار شديدة التطرف يستعيرها بيرلسكونى من شريكيه فى «التحالف الوطنى» وفى المانيا ، تلقى الحزب الاشتراكى الديمقراطى الالمانى هزيمة قاسية فى آخر انتخابات فرعية.

قسمات مشتركة

والقسمات المشتركة لليمين الأوروبى المتطرف هى:

❖ العداء لكل أجنبى ، حتى للاتحاد الأوروبى.

❖ كراهية الاجانب والمهاجرين ..كوسيلة لمكافحة البطالة وتحسين ظروف التقاعد والضمان الصحى .. أو إعطاء أولوية الخدمات والعمل لسكان البلاد « الأصليين».

❖ إلغاء الضرائب عن الأغنياء ،وتقليص الدور الاجتماعى للدولة ،وتشتيت النقابات ،وتخفيف الضرائب على الدخل والثروات الكبيرة والميراث- وترسيخ التفاوت بين الطبقات.

❖ الغاء الحريات الممنوحة للأقليات بمختلف انواعها ، وإعادة عقوبة الاعدام ، ومنع الاجهاض.

❖ تشديد الاجراءات البوليسية والعقوبات وزيادة مراكز الشرطة وإقامة مخيمات أو معتقلات «ترانزيت» بطرد المهاجرين غير الشرعيين.

سوابق خطيرة

انها المرة الأولى فى تاريخ فرنسا التى يصل فيها مرشح يمينى متطرف إلى الدورة الثانية للانتخابات ، وفقد فى الدورة الأولى حوالى أربعة ملايين صوت بالمقارنة بانتخابات ١٩٩٥.

وخرج شيراك من الدورة الأولى لانتخابات الرئاسة بأسوأ نتيجة عرفها مرشح رئاسى خارج لتوه من ولايته الأولى.

وفقد المرشح الاشتراكى جوسبان ما يقارب مليونين ونصف مليون صوت بالمقارنة بما حصل عليه فى انتخابات عام ١٩٩٥ وأسفر المشهد السياسى عن حزب« اشتراكى» بلا برنامج وبلا هوية ، بل أن زعيمه نفسه ينكر امتلاكه برنامجا اشتراكيا . وعندما ينتقل اليسار إلى موقع الوسط ،تتعمق جذور اليمين.

وحققت تيارات اليسار التروتسكي (النضال العمالى- الرابطة الشيوعية الثورية- حزب العمال) مفاجأة كبيرة بحصولها على ثلاثة ملايين صوت فى الدورة الأولى (١١فى المائة من الأصوات)وكان المرشحون التروتسكيون الثلاثة هم: درليت لاجييه (النضال العمالى)

واريك بوزانسونو(الرابطة الشيوعية الثورية) وجلوكشتاين. حزب العمال).

(أما الحزب الشيوعي الفرنسي ،فقد منى بهزيمة تاريخية ووصل إلى أدنى مستوياته منذ انشقاقه عن الاشتراكية الاصلاحية في مؤتمر «تور» عام ١٩٢٠ .فقد خسر مليون و٤٦٠ الف صوت بالمقارنة بانتخابات عام ١٩٩٥ ، ولم يحصل سوى على نسبة ٣٫٤ في المائة من الأصوات (٨٫٦ ٪ عام ١٩٩٥)(أنه حزب المقاومة ضد الاحتلال الألماني الذي حصل على ٢٨٫٨ ، في المائة من الأصوات في الانتخابات البرلمانية عام ١٩٤٦. الحزب الذي ما يزال يضم ٨٠ ألف عضو، ويشكل أكبر قوة منظمة .. ولكن لم يعدلها وزن انتخابي!.

نسبة الامتناع عن التصويت في انتخابات الرئاسة يوم ٢١ أبريل الماضي تشكل سابقة في التاريخ الحديث لفرنسا(حوالي ٣٠ في المائة)

أين مشروع المجتمع المتغير؟

وفي شهر أكتوبر عام ٢٠٠١ عقد الحزب الشيوعي الفرنسي مؤتمره الحادي والثلاثين وأتخذ سلسلة من القرارات لاستعادة مكانته على الساحة السياسية ، وأبرزها تسليم مقاليد الأمانة العامة لسيدة هي« ماري جورج بوفيه» ، التي تولت منصب وزيرة الشباب والرياضة في حكومة ليونيل جوسبان ، بينما أصبح «روبير هو» رئيسا فخرياً ومرشحه للانتخابات الرئاسية التي جرت بعد مؤتمر الحزب بحوالي ستة أشهر.

وكانت تلك هي المرة الأولى في تاريخ الحزب الشيوعي الفرنسي (ومن المرات النادرة في تاريخ الأحزاب الشيوعية الأوروبية) التي تصل فيها سيدة إلى هذا الموقع في إطار سلسلة من التغييرات البطيئة التي قام بها «روبير هو» منذ توليه موقع الأمين العام خلفا لجورج مارشيه في عام ١٩٩٤ .وكانت الأمينة العامة الجديدة« ماري جورج بوفيه» تأمل في أن يتمكن الشيوعيون من الحصول على ما بين ١٥ و١٦ في المائة من أصوات الناخبين في المعركة الرئاسية ، رغم أن هذا الطموح أقرب إلى الوهم حيث أن استطلاعات الرأى لم تكن تمنحه أكثر من ٦ في المائة في أحسن الأحوال (وقد حصل روبير هو على ٣٫٣٧ في المائة فقط في الجولة الأولى لانتخابات الرئاسة في ٢٩ أبريل الماضي) . ولوحظ أن حزب «حركة المواطنين» بزعامة جان بيير شوفنمان»- يسار الوسط- يقضم جزءا من الأصوات التي كانت تتجه إلى الحزب الشيوعي.

ورغم أن «روبير هو» أوضح أن حزبه لن يكون مجرد« كومبارس للحزب الاشتراكي - كما كان الحال في انتخابات سابقة- إلا أن الكثير من المحللين في فرنسا ظلوا يعتبرون الحزب الشيوعي الفرنسي مجرد« حزب اشتراكي رديف» . ولذلك حذر بعض الشيوعيين من أي توجه جدي نحو تحويل الحزب الشيوعي إلى طريق «الاشتراكية الديمقراطية» على غرار ما حدث للكثير من الأحزاب الشيوعية الأوروبية منذ مطلع التسعينيات ومن الانتقادات التي وجهت إلى الحزب أنه بدا كما لو كان يتشبث بموقف «الصمود» حتى يحول هذا الصمود إلى غاية في ذاتها منذ انهيار المعسكر الاشتراكي وتفكك الاتحاد السوفيتي .وذلك على ساحة فرنسية متحركة باستمرار صوب شوفنمان (يسار الوسط) احيانا ، أو صوب اليمين المتطرف في أحيان أخرى ، مع شبه ثبات بين اليمين واليسار المعتدلين.

غير أن النقد الرئيسي الموجه إلى هذا الحزب العريق هو أنه لم ينجح بعد في تقديم مشروع جديد لمجتمع متغير.

تنكر للتراث

وبذل ليونيل جوسبان جهده لكي يخطط بعناية لكسب اصوات اليهود الفرنسيين في معركة الرئاسة. واليهود كتلة انتخابية صغيرة يتجاوز عددهم النصف مليون بقليل ، مقابل حوالي ستة ملايين عربي أو مسلم يقيمون على الأراضي الفرنسية ، لكنها كتلة قوية ومتماسكة وتتخذ قرارات حاسمة وتستقطب نسبة مهتمه من الرأى العام

الفرنسى بسبب تواجدها فى مراكز القرار السياسية والنقابية والحزبية ،والثقافية والاعلامية والادارية.

وكان جوسبان قد افتتح المعركة الانتخابية مبكرا ، عندما أعلن فى ٢٥ فبراير عام ٢٠٠٠ ، خلال زيارة رسمية لإسرائيل أن حزب الله اللبنانى هو حزب ارهابى وطرف أساسى بين القوى المعادية لعملية السلام، وان عملياته العسكرية هى التى استفزت رد الفعل الاسرائيلى لضرب محطات توليد الكهرباء اللبنانية وإغراق لبنان فى ظلام دامس!.

لقد تنكر جوسبان لتراث كل الشعوب الحية فى مقاومة الاحتلال ، وبشكل خاص تراث المقاومة الفرنسية ضد الاحتلال النازى فى الحرب العالمية الثانية .وتخلى حتى عن الموقف الديجولى .فقد كانت فرنسا فى عهد الرئيس الفرنسى الجنرال شارل ديجول من أكثر دول العالم تفهماً للموقف الفلسطينى . ولا ينسى أحد عبارة الجنرال ديجول الشهيرة : «هؤلاء الصهاينة سوف تبتلعهم الصحراء».

وعندما بدأ شارون حربه الشاملة الدموية لتدمير المجتمع الفلسطينى والبنية التحتية للسلطة الوطنية الفلسطينية فى ٢٨ مارس ٢٠٠٢ ، انحاز جوسبان إلى التحالف الأمريكى- الاسرائيلى ، وتعمد خلال حملته الانتخابية- اغفال الاشارة إلى مجازر شارون ضد الفلسطينيين ، ولجأ إلى أساليب الاعلام الديماجوجى بالدعوة إلى مفاوضات «طويلة الأمد» بين إسرائيل وكل من سوريا ولبنان والفلسطينيين حتى أن شيراك اضطر إلى التصدى لتصريحات رئيس وزرائه واعتبرها خروجا على تقاليد فرنسا فى اقامة التوازن بين طرفى الصراع فى الشرق الأوسط.

أصوات اليمين المتطرف

وحققت قوى اليمين المتطرف فى فرنسا زيادة فى الأصوات التى تحصل عليها .تتجاوز ٩٠٠ ألف صوت . ورغم أن الضربة القاضية التى وجهها لوبان إلى جوسبان أطاحت به من الدورة الثانية لكى يحل محله لوبان نفسه ..إلا أن الزيادة فى الاصوات التى حصل عليها زعيم الجبهة الوطنية (لوبان) لم تتجاوز ربع مليون صوت بالمقارنة بانتخابات عام ١٩٩٥ .وحصل برونو ميجريه ، رفيق لوبان السابق الذى انشق عن الجبهة الوطنية عام ١٩٩١ ورشح نفسه للرئاسة لأول مرة ،على ٦٧٠ ألف صوت.

واقتنصت أحزاب اليمين المتطرف ربع الأصوات التى فقدها اليمين التقليدى.

وترى صحيفة «ليبراسيون» الفرنسية أن توزيع الأصوات يبين أن فرنسا منقسمة إلى ثلاثة معسكرات متساوية ، وكل معسكر يملك ما بين ٩ و١٠ ملايين صوت: معسكر اليسار الحكومى بزعامة ليونيل جوسبان ،ومعسكر اليمين الحكومى بزعامة جاك شيراك ، والمعسكر المناهض للحكومة الذى صوت ..إما لليمين الفاشى الجديد أو لليسار المتطرف . أما هؤلاء الذين امتنعوا عن التصويت أو إفسدوا أصواتهم .فإنهم يشكلون معسكراً أكبر: حوالى ١٢ مليون مواطن.

ومما يلفت النظر فى الحركة القومية المتطرفة أن قوتها تتناسب عكسياً مع ضعف الدول التى توجد فيها .فالأخبار السيئة بالنسبة لفرنسا ، هى أخبار طيبة بالنسبة للجبهة الوطنية . فمع ارتفاع معدلات البطالة فى فرنسا خلال الخمس عشرة سنة الماضية ووصولها إلى رقم قياسى فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية (١٢٫٨ فى المائة فى شهر فبراير الماضى) .تحسنت فرص الجبهة الوطنية فى الانتخابات البرلمانية والمحلية على السواء .وبصورة مطردة (حصل لوبان على نسبة ١٥ فى المائة من الاصوات فى انتخابات الرئاسة عام ١٩٩٥ وتسيطر على المجالس المحلية فى أربع مدن رئيسية فى الجنوب ، بما فى ذلك أورانج وتولون ، كذلك فإن للجبهة ١١ نائبا فى البرلمان الأوروبى فى ستراسبورج وآلاف.

تحول انتخابى

وفى عام ١٩٩٥ ، أدلى ٢٥ فى المائة من

العمال بأصواتهم لصالح ليونيل جوسبان ، أما هذه المرة ،فإن النسبة لم تتجاوز ١٢ فقط.

وينتمى الناخبون الذين صوتوا لصالح لوبان إلى قطاعين مختلفين من المجتمع سواء اجتماعيا أو جغرافيا . فقد استطاع الرجل أن يفوز بمساندة شرائح من البرجوازية الصغيرة فى المناطق الريفية المتخلفة ، وخاصة فى شرق وجنوب شرقى فرنسا ، حيث يوجد تراث طويل من الشعبوية اليمينية التى ترجع إلى أيام حملات «بيير بوجاد» ، الزعيم اليمينى الفرنسى فى فترة الخمسينيات (كان لوبان قد بدأ حياته السياسية نائبا فى البرلمان ينتمى إلى جماعة بوجاد) والمصدر الرئيسى الثانى للأصوات الجديدة التى حصل عليها لوبان هم العمال الساخطون فى الشمال والشمال الشرقى ، والذين تأثروا باغلاق المصانع والمناجم خلال السنوات العشر الماضية.

عامل من كل أربعة عمال يدويين (٢٦ فى المائة) ،وكذلك ٢٣ فى المائة من الناخبين من ذوى الدخل الشهرى الأقل من ١٥٠٠ يورو صوتوا لصالح لوبان.

وتشير دراسة قامت بها صحيفة «ليبراسيون» بالاشتراك مع معهد لويس هاريس إلى أن هذا التحول فى موقف الناخبين العاديين وكبار السن للتصويت لصالح الجبهة الوطنية هو أهم أسباب النتائج الانتخابية التى تحققت فى الدورة الأولى .وحصل لوبان أيضا على ٣٢ فى المائة من أصوات صغار التجار والحرفيين ، وكثير منهم كانوا قد صوتوا فى عام ١٩٩٥ لصالح «فيليب دى فيليه» ،وهو رجعى من المؤيدين السابقين لجاك شيراك ، ثم انشق على الديجوليين بسبب خلافه مع الوحدة الأوروبية ومعاهدة ماستريخت التى أدت إلى الوحدة النقدية الأوروبية . ولم يرشح دى فيليه نفسه هذه المرة ،مما أعطى لوبان مجالا أوسع للاستفادة من السخط الشعبى على نتائج الوحدة الأوروبية.

ورفع لوبان عدد أصواته من هؤلاء الذين يعيشون فى ضواحى الطبقة العاملة والفئات الأدنى من الطبقة الوسطى ..أى الذين يعانون من مشكلات اجتماعية .ورفى عدد كبير من هذه المناطق ، كان ترتيب لوبان هو الأول ..قبل شيراك وجوسبان! وحصل لوبان على أصوات قليلة نسبياً من الشباب (١٢ فى المائة فقط من الناخبين الذين تقل أعمارهم عن ٢٥ سنة يساندونه) وعلى خلاف ذلك، ارتفعت نسبة المؤيدين له بين الناخبين الذين تزايد اعمارهم عن ٦٥ سنة من ٩ فى المائة إلى ١٩ فى المائة.

وعندما سئل مؤيدو لوبان عن السبب فى تأييدهم له ،قال ٧٢ فى المائة أنها مسألة القانون والنظام . وقال ٣٠ فى المائة انها مشكلة الهجرة. وقال ١٦ فى المائة أن القضايا الرئيسية التى تشغلهم ودفعتهم للتصويت لصالح لوبان ، هى الضرائب ،ونظام المعاشات المتهالك، والبطالة، وقال ثلث الذين سئلوا عن سبب تصويتهم للمرشح لوبان انهم أرادوا التعبير عن سخطهم على الرئيس شيراك ورئيس حكومته جوسبان.

بين اليمين واليمين المتطرف

إذن ..فإن التصويت فى الدورة الأولى هو الذى يكشف واقع الاتجاهات والتيارات السياسية فى فرنسا . أما فى الدورة الثانية فقد تمت عمليات تعبئة سياسية شاملة ضد مرشح اليمين المتطرف، حتى أن بعض جماعات التروتسكيين لم تطالب بالامتناع عن التصويت لشيراك فى الدورة الثانية لأنها لم تشأ أن تقف فى وجه الطوفان الجارف من التأييد لزعيم اليمين التقليدى خشية أن يحرز مرشح اليمين المتطرف المزيد من التقدم! وكان من الواضح أن التصويت فى الدورة الأولى احتجاجى وعقابى بعد أن وجد قطاع كبير من الفرنسيين أن نظام «التعايش» بين حكومة «اشتراكية» ورئيس جمهورية يمينى لم يكن له أى عائد سياسى أو اقتصادى أو اجتماعى أو ثقافى يتفق مع مصالح اغلبية الشعب الفرنسى .. وكل ما أسفر عنه نظام

«التعايش» هو تشابه برامج شيراك وجوسبان بحيث لم يعد هناك فارق جوهري بينهما . وتدهورت الأحوال المعيشية لغالبية الفرنسيين ولم يجد اليمين المتطرف الفرنسي «شماعة» يعلق عليها المساوئ الاجتماعية والاقتصادية سوى.. المهاجرين..

وأصبح الناخب الفرنسي في وضع لا يحسد عليه في الدورة الثانية لانتخابات الرئاسة .. إذا وجد نفسه أمام الاختيار بين جاك شيراك وجان ماري لوبان !! وتحدث الحزب الاشتراكي الفرنسي عن شيراك باعتباره «المدافع عن قيم الجمهورية» لكي يقنع الناخبين بالتصويت له في الدورة الثانية ، وهذا ما انتهى إليه حزب ليونيل جوسبان ،الذى كان عضوا سرياً في «المنظمة الشيوعية الدولية» في السبعينيات لكي يصبح -بعد ذلك- أقرب حليف لفرانسوا ميتران تم سكرتير الحزب الاشتراكي . ويتصور الاشتراكيون الآن أن مساعدتهم لجاك شيراك ستؤدى إلى انتهاج الرئيس الفرنسي لسياسات معتدلة ، وتجبره على أن يضع في اعتباره مطالب ومصالح أوسع . وهذا ما فعله الحزب الشيوعي الفرنسي أيضا .

والحقيقة أن شيراك دافع بإصرار عن مصالح النخبة الحاكمة الفرنسية طوال أكثر من ثلاثين سنة . وقد عرف عنه أنه فاسد ، ولولا الحصانة الرئاسية لكان قد تعرض رسميا للاتهام باستخدام مئات الآلاف من الدولارات من المال العام للانفاق على رحلات خاصة في الاجازات قام بها مع عائلته وحاشيته بينما كان يتولى منصب عمدة باريس. وينظر المحققون في اتهامات أخرى بأن إدارة المدينة- أثناء توليه منصب العمدة -تلقت رشاوى بالملايين في الثمانينيات والتسعينيات ، وأن هذه الأموال استخدمت لصالح حزبه السياسي(التجمع من أجل الجمهورية).

وفي الدورة الثانية لانتخابات الرئاسة صوت ٢٥ مليون فرنسي لممثل اليمين الفاسد الحاكم و٦ ملايين لصالح الديماجوجية الفاشية الجديدة(لوبان)!.

لقد وجد اليمين الفرنسي المتطرف أمامه فراغا سياسيا ومشكلات اجتماعية هائلة تطحن قطاعات واسعة من العاملين الفرنسيين ، وعلي رأسها نسبة عالية مزمنة من البطالة ، وتدنى في مستويات المعيشة ، وتدهور في أوضاع الاسكان والرعاية الصحية والتعليم ، علاوة على مناخ من عدم الاستقرار الاقتصادي.

وبدلا من أن يضع اليمين التقليدي حلولا لهذه المشكلات كان شغله الشاغل هو تجنب وضع يجد شباب فرنسا نفسه أمام الاختيار بين لوبان .. وتروتسكى (!!) على حد قول «آلان مادلان » المتحدث باسم الحزب الديمقراطي الليبرالي (اليميني) وكتب جان دور ميسون ، عضو الاكاديمية الفرنسية ، في صحيفة «الفيجاور» الفرنسية (يوم ٣ مايو ٢٠٠٢) للاعراب عن حزنه لأنه اصبح في فرنسا ثلاثة أحزاب تروتسكية في بداية القرن الحادي والعشرين!.

غير أن المعركة ستصل إلى ذروتها في الانتخابات البرلمانية في شهر يونيو ٢٠٠٢ . والمؤكد أن أوضاع الأحزاب السياسية الفرنسية ، التى من المفترض أن تدافع عن مصالح الاغلبية الساحقة من الفرنسيين ، لن تكون قد تحسنت قبل موعد الانتخابات التشريعية، وكما جرت العادة ، فإن اسرائيل حاولت استثمار الانتخابات الفرنسية لصالحها عن طريق الترويج لخطر« معاداة السامية» في فرنسا ،حتى يتمكن نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية الاسرائيلي «ايلى يشاى» من دعوة يهود فرنسا إلى «حزم حقائبهم» والهجرة إلى اسرائيل ،وهذا ما قاله شارون أيضا ، الذى يخطط لاستقبال مليون مهاجر يهودى جديد لكى يستوطنوا في مستعمرات الضفة الغربية التى يعتبرها جزءا لا يتجزأ من دولة إسرائيل!.

العلاقات الأوروبية العربية
بين الواقع والأساطير

■ جورج الراسى*

فى بعض الأحيان من المفيد الاستعانة «بالأسطورة» لإعادة الأمور إلى نصابها ، ورؤية الواقع من زاوية جديدة.

من الأساطير التى تكتسب أهميتها هذه الأيام، ونحن نهم بدخول جنات الشراكة مع أوروبا ، تلك التى تذكرنا بأصل كلمة «أوروبا» ذاتها . فهى، كما جاء فى روايات الأغريق ، ابنة ملك فينيقية «فونيكس» ، أخت «قدموسى» خطفها الإله زفنسى ، وهو يتقمص صورة ثوره، واصطحبها إلى جزيرة اقريطش (كريت) اليونانية ، حيث تزوجت مليكها ، وانجبت منه ثلاثة أبناء ، وانضموا إلى قافلة الآلهة بالطبع.

كلمة« عربا» التى أطلقت على القارة الأوروبية تعنى فى اللغات السامية «الغرب» ، أى إننا نحن سكان هذا الشرق ،الذين اعطوا لأوروبا اسمها ، اعتمادا على موقعها الجغرافى منا . تماما كما وزعتنا أوروبا فى العصور الحديثة إلى« شرق أدنى» ، و«شرق أوسط» ، و«شرق أقصى» نسبة إلى موقعنا الجغرافى منها . فنحن شرق «أدنى» أو «أوسط» ، أو «أقصى» بالنسبة إليها ، لا بالنسبة إلينا.

لا بأس إذن من زج الأسطورة فى المعارك التى نخوضها اليوم، والتى تحتاج إلى كل أنواع الأسلحة.

حتى أختصر المسافة بين الأسطورة والتاريخ ، وبين التاريخ الحديث والواقع الراهن ، أقول أن العلاقات الجديدة بين العرب وأوروبا نشأت غداة الحرب الكونية الثانية ، بعد أن تم تقسيمنا إلى مناطق نفوذه ، وتوزيعنا على موائد القوى المنتصرة ، وزرع الدولة العبرية فى موقع القلب من« العالم العربى» عام ١٩٤٨.

لقد جاء العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ لكى يجسد ذلك التحالف الجديد

* كاتب لبنانى

بين أوروبا -ممثلة بفرنسا وانجلترا - وإسرائيل.

لكن هذا التحالف سرعان ما أخلى مكانه لتحالف من نوع جديد ، إذ تحولت إسرائيل شيئا فشيئا ، إلى ما يشبه كثيراً الولاية الأمريكية الواحدة والخمسين ، فى حين بدأت أوروبا تخطو خطواتها الأولى نحو الوحدة الاقتصادية والسياسية ، وتدرك مع الوقت أن مصالحها ليست بالضرورة مطابقة لمصالح إسرائيل ، أو لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

كان العدوان الإسرائيلى عام ١٩٦٧ وحرب الأيام الستة التى لا تزال تجرجر ذيولها حتى اليوم ، واحتلال أراضى عربية جديدة تابعة لكل الدول المحيطة بالدولة العبرية ، كانت كلها عاملاً سياسياً من عوامل التغيير التى طرأت على المواقف الأوروبية تجاه العرب ، والصراع العربى- الإسرائيلى. لم يكن الأمر مجرد صحوة ضمير ، بل كان كذلك ، وقبل كل شئ ، وعياً لمصالح أوروبا الاقتصادية ، بعد الهزة النفطية الأولى.

كان موقف الجنرال شارل ديجول ، رئيس فرنسا إبان هزيمة يونيه(حزيران) ٦٧ ، هو الأكثر تعبيرا عن التوجهات الأوروبية الجديدة ، حين أمر بفرض حظر على بيع السلاح لإسرائيل ، واتهم الدولة اليهودية«بحب السيطرة».

كانت فرنسا ، حتى ذلك التاريخ ، أهم مصادر السلاح الإسرائيلى ،وكانت هى التى قدمت لتل ابيب المفاعل «النووى فى ديمونا» ، أيام كان لشمعون بيريز مكتب خاص فى وزارة الدفاع الفرنسية ، يتابع من خلاله صفقات السلاح والتعاون المخابراتى بين البلدين.

لكن التحول الأهم فى النظرة الأوروبية إلى العرب ، بعد طى صفحة الاستعمار القديم فى الأربعينيات والخمسينيات ، ونيل الجزائر استقلالها عام ١٩٦٢ ، تزامن مع حرب تشرين الأول-أكتوبر ١٩٧٣، والخضة النفطية التى رافقتها ، حين تضاعفت أسعار النفط اضعافا عدة، وشعرت أوروبا من خلال تلك «الصدمة النفطية الثانية» ،كم هى مرتهنة للعرب فى مجال الحصول على مصادر الطاقة.جاءت بعد ذلك الثورة الإسلامية فى إيران عام ١٩٧٩ لكى تعمق ذلك الشعور. وتضيف إليه بعدا إسلاميا.

المهم ، أنه فى مطلع السبعينيات ، وبعد العام ١٩٧٣ على وجه التحديد ، برز على السطح شعار جديد عنوانه« الحوار العربى- الأوروبى» .كان الأوروبيون آنذاك ينظرون إلى« العرب» على أنهم وحدة متجانسة على غرار التوحيد الأوروبى الذى كانوا يخططون له، وكانوا يرون ، بوجه حق وبموضوعية ، أن المصالح بين العرب وأوروبا يمكن أن تكون متكاملة ،وهى بالفعل كذلك.

إنطلاقا من هذه الرؤية ، شهدت السبعينيات والثمانينيات عدداً كبيراً من الندوات واللقاءات والدراسات والمحاضرات ، التى كانت تتبارى فى استنباط أوجه التقارب بين حضارتى المتوسط، وتتسابق فى تقريب وجهات النظر بين الضفتين ،وتجتهد فى تسجيل كل مجالات التعاون ، ونقاط التفاهم - كانت الفكرة آنذاك هى التأسيس لتعاون «مؤسساتى» بين الدول الأعضاء فى جامعة الدول العربية والدول الأعضاء فى السوق الأوروبية المشتركة ، قبل تحولها إلى« الاتحاد الأوروبى» فيما بعد .

لكن تلك النظرة ما لبثت أن تبلبلت فى مطلع التسعينيات من القرن المنصرم، بعد حربى الخليج الأولى (بين العراق وإيران

من عام ١٩٨٠ حتى عام ١٩٨٨) ،والثانية بعد الغزو العراقى للكويت فى أغسطس (آب) ١٩٩٠ ، وإخراجه منها فى فبراير ١٩٩١ ، بعد حملة عاصفة الصحراء» بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ،وما تلى ذلك من انعقاد مؤتمر مدريد للسلام فى خريف ذلك العام نفسه.

منذ ذلك التاريخ ، اختفى تماما شعار «الحوار العربى -الأوروبى» . لم يعد هنالك شئ اسمه «عربى» من وجهة نظر أوروبا ،فالعرب تخاصموا وتحاربوا وتوزعوا فرقاً وشتاتاً ،فلم يعد من الممكن أن يكونوا محاورين موحدى الكلمة فى مواجهة اتحاد أوروبى يزداد قوة ورسوخاً يوما بعد يوم.

منذ ذلك التاريخ أيضا، دخلت القاموس الغربى فى التعامل مع العرب ، مفاهيم جديدة ، ومعاييرجديدة ، واعتبارات جديدة ،لقد أصبحت العلاقات الأوربية- العربية محكومة بعاملين :الأول هو النظر إلى العرب على أنهم مجموعات إقليمية متعددة ، لا مجموعة واحدة . والثانى هو التخطيط لدمج إسرائيل فى المنطقة ، واشراكها بالتالى فى أى« حوار عربى- أوروبى مستقبلى ، وجعلها طرفا فاعلا فيه .

لذلك ازدهر قاموس العلاقات بين الطرفين بجملة من الأطر المستجدة.

أصبحنا نسمع كلاما حول« الحوار الأوروبى-الخليجى» طالما أن الخليج العربى يملك أغلى ما تحتاجه أوروبا لنموها،ألا وهو النفط.

أصبحنا نسمع كذلك كلاما عن الحوار بين أوروبا ودول المغرب العربى ، بحجة القرب الجغرافى ،والتناغم اللغوى والثقافى ،والتكامل الاقتصادى ، خاصة بفعل ملايين المهاجرين العرب فى دول شمال المتوسط . وبرزت إلى السطح تعابير حسابية جديدة من نوع ٥+٥ (خمس دول أوربية متوسطية ، مقابل الدول الخمس الأعضاء فى اتحاد المغرب العربى) أو (٥+٧) أو (٥+١٢) إلخ.

أصبحنا نسمع كلاماً عن «الشرق - أوسطية» التى تريد اصابة مجموعة عصافير بطلقة حوارية واحدة، تضم إلى المنتدى - كلاً من إيران الإسلامية ، الغنية بالنفط ، وإسرائيل الموعودة بالجنة الجديدة .

لكن الغلبة كانت فى النهاية لما عرف «بالشراكة الأوربية- المتوسطية» «وبمسار برشلونة» الذى إنطلق عام ١٩٩٥ فى تلك المدينة الأسبانية ، والذى سنكون نحن بين أواخر الموقعين عليه هذه الأيام.

هل أفضل من الاستعانة بذكريات الأندلس لانجاح هذا الرهان الجديد؟ أليس هذا هو أفضل توثيق لزج الأساطير فى المعركة؟؟

كان الفرد دريفوس من الطائفة اليهودية ، ضابطاً فى الجيش الفرنسى برتبة «كابتن» عندما انفجرت القضية المعروفة باسمه عام ١٨٩٤ فقد اتهم بافشاء اسرار مهمة إلى الملحق العسكرى الألمانى فى باريس، وحكم عليه بالسجن مدى الحياة فى جزيرة «الشيطان» ، بعد أن ادانته المحكمة بالخيانة العظمى . لكن عناصر كثيرة ما لبثت أن طرأت على هذه القضية- كان من ضمن فصولها مقالة «اتى اتهم» الشهيرة للكاتب الفرنسى اميل زولا وانتهى الأمر باثبات براءة درويفوس ، فأعيد إلى الجيش عام ١٩٠٦ .

هذه الحادثة الفردية أججت المشاعر المعادية لليهود فى فرنسا فى مطلع القرن العشرين ، وشطرت البلاد إلى قسمين طيلة عقد من الزمان.

كان هناك فريق الملكيين والعسكريين

والكاثوليك الذى أيد إدانة الضابط اليهودى ، مقابل فريق الجمهوريين والاشتراكيين والمعادين لرجال الدين الذى نادى ببراءته .

كانت إحدى نتائج «تلك المجابهة» التعجيل بفصل الدين عن الدولة فى فرنسا.

هذا ضابط صغير، شطر البلاد «وقسم العباد «خاصة لكونه يهوديا «مع أن الأمور انتهت بسلام ، وظل رأسه بين كتفيه.

فما بالكم والغرب متهم بابادة ستة ملايين يهودى فى افران الغاز ، بعد تلك الحادثة بعقود قليلة ، فى أواسط القرن العشرين على أيدى النازية الألمانية؟.

طبعا «ما يسميه اليهود «بمعاداة السامية» يمكن أن ترجع جذوره إلى صلب السيد المسيح ، لكن العقدة تأصلت فى الذهنية الغربية عموماً ، والأوربية على وجه الخصوص ، إلى درجة أصبح من الصعب تماما خلخلتها اليوم، خاصة وأن هنالك من يغذيها بأسلوب مبرمج ويومى ، حتى دخلت النسيج الحضارى والفكرى والثقافى والسياسى فى المجتمعات الغربية.

لقد وصلت الأمور إلى حد تحريم أية مراجعة تاريخية» لموضوع المحرقة اليهودية ، مهما اتسمت بالموضوعية والعلمية ، حيث يتهم كل من يحاول القيام بمثل هذه المراجعة «بالتحريفية» ، والضحايا كثيرون ، لعل ابرزهم المفكر الفرنسى روجيه جارودى.

هذه إذن حدود أولى- راسخة من الصعب تخطيها فى الوقت الحاضر ، تحكم العلاقة الأوربية مع إسرائيل «حتى حين يتم سفك دماء المسلمين فى باحة كنيسة المهد فى بيت لحم.

وحين تنقل الانباء أن معابد يهودية جرى تدنيسها فى بعض دول أوروبا ، أو أن انفجارا طال معبد «الغريبة» اليهودى فى جزيرة «جربة» التونسية من الضرورى أن نستحضر بعض فصول ذلك التاريخ القديم والجديد ، حتى ولو كان المنتفع الأخير فى نهاية المطاف من مثل هذه الاعتداءات هو الدولة العبرية بالذات الباحثة عن ذرائع متجددة كل يوم، تغطى بها الجرائم المرتكبة بحق العرب والمسلمين منذ استباحة أرض فلسطين عام ١٩٤٨ ، وحتى هذا اليوم.

لقد استمعنا إلى رئيس المفوضية الأوربية رومانو برودى ، منذ أيام قليلة ، وهو يصف عمليات تدنيس بعض المقابر اليهودية فى أوروبا بأنها أعمال «همجية وبربرية» «وهى بالفعل كذلك -حتى ولو كانت تصب فى مصلحة إسرائيل. لكننا لم نسمعه يطلق الأوصاف نفسها- أو ما شابه- على مجازر رام الله ونابلس وجنين حيث تستعيد «اللغة الدبلوماسية» حقوقها ويجرى الحديث عن «تبادل لاطلاق النار» بين جيش «الدفاع» الإسرائيلى «وجيوش «الإرهاب» الفلسطينى.

هذه «الاعتبارات» تتحكم بما أصبح يعرف منذ العام ١٩٩٥ «بمسار برشلونة» للشراكة الأوربية- المتوسطية».

المحور السياسى الرئيسى لهذه الشراكة هو انجاح عملية السلام فى المنطقة ، وتسوية النزاع العربى-الإسرائيلى . لذلك لا يمكن للاتحاد الأوروبى أن يتصور هذه الشراكة بدون حضور تل أبيب فيها.

لكنه لا يفعل الشئ الكثير لتأمين حضور الطرف الآخر الأساسى فى المعادلة ، ألا وهو السلطة الوطنية الفلسطينية التى كانت محكومة بالاقامة الجبرية داخل غرفتين فى رام الله المحاصرة بالدبابات.

لقد مضى على إنطلاق مسار برشلونة

ست سنوات منذ نوفمبر ١٩٩٥ ، ووضع له هدف أساسى هو إيجاد منطقة من التبادل الحر والاستقرار بين ضفتى المتوسط بحلول العام ٢٠١٠ . وخطط لهذا «المسار» لكى يضم ٢٧ بلداً ، الأعضاء ال١٥ فى الاتحاد الأوروبى ، و١٢ بلداً متوسطياً من دول «الجنوب».

هنا لابد من الاشارة إلى مفارقة جغرافية طريفة فى كيفية اختيار الأعضاء «الجنوبيين» لقد تم استبعاد دول الخليج العربى بالطبع، بما فى ذلك العراق واليمن بسبب واضح هو عدم امتلاكها لشواطئ . لكن تمت اضافة الاردن إلى اللائحة ،مع أنه لا يمتلك هو الآخر منفذاً على البحر الدافئ ، لكنه يمتلك حدوداً طويلة مع الضفة الغربية وإسرائيل، ناهيك عن انه وقع معاهدة للصلح مع الدولة العبرية عام ١٩٩٤ اللهم إلا اذا كان قد أخذ بعين الاعتبار احتمال شق قناة بين خليج العقبة والمتوسط مستقبلا .

كما أضيفت إلى اللائحة جمهورية موريتانيا الإسلامية ، رغم أنها تقع بكاملها على المحيط الأطلنطى ، لكنها طبعت علاقاتها تطبيعا كاملاً مع تل أبيب ، وفى أسوأ الظروف وأحلكها.

لماذا ، والحال هذه ، لم يتم ضم السودان مثلا إلى الشراكة ، وهو يخترقه على الأقل نهر يصب فى البحر العتيد؟.

هذه تبقى على كل حال ملاحظات هامشية.

ما هو مهم التوقف عنده هو إتساع الهوة بين مطامح الشراكة ، وما وصلت إليه اليوم.

وزراء التجارة الأوربيون المجتمعون فى مدينة طليطلية الأسبانية فى ١٩ مارس المنصرم ، اعربوا عن سعادتهم لاكتمال عقد الأول الماكةلتوقيع مع مصر فى يونيه ٢٠٠١ ، ومع الجزائر أواخر العام الماضى ،ومع لبنان مطلع العام ٢٠٠٢ . لم تبق خارج الحلبة سوى سوريا التى لها شروطها ،والتى قاطعت المؤتمر الأوروبى المتوسطى الرابع لوزراء الصناعة المنعقد فى ٩ ابريل الجارى فى مدينة ملقة الاسبانية ، بعد أن طالب وزير الصناعة فيها الدكتور عصام الزعيم بطرد إسرائيل ، وشجب أعمالها العدوانية ضد الشعب الفلسطينى ، على اعتبار أن «مسيرة برشلونة» كل لا يتجزء وأن الاقرار بها والتزامها يعنيان التزام مبادئها الأخلاقية والقانونية الأساسية » ،مع العلم أن الشراكة لا تقتصر على الشق الاقتصادى فحسب ، لكنها تشمل فصولا تتعلق باحترام مبادئ الحرية والعدالة ، واحترام حقوق الإنسانية ، وترقية المرأة والمجتمع المدنى ،والعمل بالنظام الديمقراطى ، وتشجيع الحوار بين الحضارات. والثقافات ، بالاضافة إلى البنود التى استجدت مؤخراً ، واكتسبت اهمية خاصة مثل مكافحة الارهاب ، وملاحقةتبييض الأموال ، ومراقبة زراعة المخدرات ،ومحاصرة الجريمة المنظمة إلخ.

عقد اجتماع وزراء خارجية المسار الأوروبى-المتوسطى يومى ٢٢ و٢٣ ابريل فى مدينة فالنسيا ، فى اجواء الحملة الإسرائيلية الشرسة ضد الشعب الفلسطينى ، وانغلاق كل افق للحل فى المنطقة ، لكى يعمق المأزق السياسى للشراكة ،كما تدل على ذلك مقاطعة سوريا ولبنان للاجتماع.

أما على الصعيد المالى المحض ،فقد لاحظ المراقبون أن الاهتمام الأوروبى بدول أوروبا الشرقية يفوق بكثير درجة اهتمامها بدول الجنوب المتوسطى .فقد أوصت المفوضية الأوربية بتخصيص مبلغ يتجاوز ٤٠ مليار أورو لتوسيع عضوية الاتحاد

الأوروبى إلى مقر دول أوروبية جديدة ، بين عامى ٢٠٠٤ و٢٠٠٦ فى حين لم يخصص سوى مبلغ ٣٥ر٥ مليار أورو لأثنى عشر بلداً متوسطيا فى الفترة ما بين ٢٠٠٠ و٢٠٠٦.

يتساءل المرء ، وحال الاتحاد على ما هى عليه ، كيف نجعله ينقل عقدة الذنب ، من كتف إلى كتف؟.

تقول الرواية أنه فى عام ١٨٣٠ اقدم داى مدينة الجزائر -آخر حكامها الترك - على صفع قنصل فرنسا بمروحة كان يخفق بها من قيظ الطقس وحرارته رداً على ما اعتبره تطاولاً من جانب القنصل على جناب دولته العلية. فما كان من فرنسا إلا أن جردت حملة عسكرية دامت ١٣٢ عاماً حتى استقلال الجزائر عام ١٩٦٢ ، لرد الاهانة!.

فى عام ١٩٥٦ ، تواطأت كل من فرنسا وبريطانيا مع إسرائيل للهجوم على مصر ، رداً على إعلان جمال عبد الناصر تأميم قناة السويس فى يوليو من تلك السنة ، على اعتبار انه الحق الضرر بمصالح لندن وباريس فى القناة.

قبل ذلك، جرد الغرب المسيحى سلسلة من الحملات الصليبية من القرن الحادى عشر حتى القرن الثالث عشر بمباركة باباوات روما ، من أجل «انقاذ» الأماكن المقدسة فى فلسطين .

كم كان الشرق الأوروبى رفيعا آنذاك حتى تراق على جوانبه انهار من الدماء ، فتشن الحروب ، وتجرد الحملات ، ويتم اختراق الحدود وعبور البحار ، لمجرد الرد على صفعة ، أو المطالبة بأسهم شركة ، أو الاحتفاظ بحق زيارة الأماكن المقدسة .

هذا ما تقوله الروايات على الأقل.

أما اليوم ، فالمشهد يبدو مختلفاً تماماً مع أن أوروبا أصبحت موحدة ،وتشكل احدى أهم التكتلات الفاعلة على الساحة الدولية .

لقد رأينا منذ أيام قليلة ، وفداً أوروبيا رفيع المستوى يضم جوزيب بيكيه ، وزير خارجية أسبانيا رئيسة الاتحاد فى دورته الحالية ، وخافير سولانا منسق السياسية الخارجية فى الاتحاد ، وميجيل موراتينوس مبعوث الاتحاد إلى المنطقة ،وهو يتعرض للاهانة فى بث تلفزيون مباشر من تل أبيب ، بعد أن منعوا من مقابلة ياسر عرفات المحاصر فى رام الله ، فعادوا أدراجهم بخفى حنين ، يجرجرون اذيال الخيبة والاحباط.

شاهدنا بعد ذلك وزراء خارجية الاتحاد يعقدون اجتماعا «طارئاً» فى مطلع هذا الشهر الماضى فى لوكسمبرج ، لاتخاذ «موقف موحد» أمام «الوضع المتدهور» فى الأراضى الفلسطينية ، يعلن عضو المفوضية ،مسئول العلاقات الخارجية كريس باتن، فى ذلك الاجتماع ، عن اقتراح الدعوة لالتأم مجلس الشراكة مع إسرائيل من أجل بحث تداعيات الأزمة فى المنطقة ، كإجراء قانونى ملزم قبل اتخاذ أى مبادرة عقابية. لكن غالبية الدول الأعضاء فى الاتحاد عارضت هذا الاقتراح ، رغم موافقة الرئاسة الاسبانية والدعم البلجيكى لها .فقد كانت هذه الغالبية حريصة جداً على حضور وزير خارجية إسرائيل «شيمون بيريز» الاجتماع الأوروبى -المتوسطى فى فالنسيا فى ٢٢ أبريل الجارى ، رغم المقاطعة السورية واللبنانية ، وقرار بيروت بتأجيل التوقيع على اتفاق الشراكة، ورغم بقاء رئيس أحد أعضاء الشراكة (ياسر عرفات) محاصراً من طرف عضو آخر ، فلا يستطيع مغادرة مكتبه فى رام الله . لا بل ذهب كريس باتن نفسه إلى حد التصريح بأن «إنضمام

إسـرائيل إلى عـمليـة بـرشلونة من مـكونات هذه العـمليـة ، وحضـورها إلى فـالنسـيـا أساسى لنجاح هذا المؤتمر».

إنه نجاح لا نحسد الاتحاد عليه.

اضـافـة إلى مـا رأينا وشاهـدنا ، سـمـعنا كذلك بابا روما يستصرخ الضمير العالمى لانقـاذ كنيسـة المهد على أقل تقدير ، فـلا من يسمع ، ولا من مـجيب ، خـاصـة من طرف ابرز الدول الاوربية التى تعتبر بأنها من أبناء الكنيسة الكاثوليكية الابرار .

هكذا تبدو أوروبا الموحدة اليوم، مترددة فى موقفها تجاه إسرائيل -حائرة فى كيفية تعاملها مع الولايات المتحدة . متفاوتة فى تعاطى كل طرف من أطرافها مع القضايا التى تمس العرب ومصالحهم.

لقد كانت الهجمة الصهيونية الجديدة على ما تبقى من فلسطين مناسبة كشفت أوراقـا أوربيـة كـثـيـرة ، تراوحت بين الاسـتـعـداد لمقـاطعـة إسـرائيل ،والسـعى للتستر على جرائمها.

السـعـفـة الذهـبـيـة فى المواقف المشـرفـة ذهبت دون شك إلى بلجيكا ، وإلى مقاطعة الفلامان على وجه التحديد التى أقدمت على تجـمـيـد عـلاقـاتهـا مع إسـرائيل فى سابقة هى الأولى فى دول الاتحاد. سارت على خطاها مـقـاطعـة بروكسل التى تضم مـقـر الاتحـاد . لكن العـجيب أن المقاطعـة الثالثة الفرانكوفونية -ولبنان ستضيف قمة الفرنكوفون فى الخريف المقبل -لم تر من الضرورى أن تحرك ساكناً.

على كل حـال مـواقف وزير خـارجـيـتـهـا لويس ميشيل كانت مشرفة ، وأفضل من مواقف عربية كثيرة -فقد قال للسفراء العرب فى العـاصـمـة البلجـيكيـة أن بلاده قـررت منذ بضـعـة أشـهـر وقف شحنات السـلاح إلى تل أبيب ، خـصـوصـاً السـلاح المستخدم فى عمليات القمع، وأن الاتحاد الأوروبى «لا يمكن أن يسكت على الاهانة الدبلومـاسـيـة التى لحـقـت بوفـده إلى إسرائيل» .

للعلم فـقط لابد من التـذكيـر أن قـيـمـة الدولارات الإسـرائيليـة من تجـارة «الماس البلجيكى» غيـر المصـقـول تصل إلى نحو ٣٠٠ مليون دولار شهريا . وتحتكر تل أبيب جـزءا كـبـيـرا من هذه التـجـارة مع كل من بلجيكا وجنوب أفريقيا.

بموازاة بلجيكا ، يمكن أن تتقاسم معها سـعـفـة الشـرق الذهـبـيـة أنا ليند وزيرة خـارجيـة السـويد ، التى وصفت الهـجـمـة الاسرائيلية فى مخيمى جنين ونابلس بأنها كانت «أسبوعـا من العـار» والتى أصبحت معـروفة بمواقف جريئة يحسدها عليها الرجال ، عرباً كانوا أم أوربيين.

أسبـانيا ، رئيسة الاتحاد حالياً ، تجرأت وتحدثت أكثر من مرة عن «عقوبات أوربية» محتملة ضد إسرائيل .(تجدر الاشارة بهذا الصدد أن المبعوثين الأوربيين الثلاثة الذين اهينوا فى تل ابيب كانوا من الاسبان).

المسـتـشـار الألمانى جـيـرهـارد شـرودر تحـدث عن رغـبـتـه فى طرح «ارسـال قـوة عسكرية دولية برعاية الأمم المتحدة » إلى الشـــرق الأوسط ، وعلقت بـلاده تسليم المعدات العسكرية إلى إسـرائيل ، بما فى ذلك القطع التى تدخل فى تصنيع الطراز الجـديد من دبابات مـيـركـافـا-٤ فى حين طرح وزير خارجيته يوشكا فيبشر مبادرة المانيـة من سبع نقـاط ، على مؤتمر وزراء خارجية دول الاتحاد فى لوكسمبرج ، أهم بنودها سحب القوات الإسرائيلية وتأسيس «دولة فلسطين الـديمقـــراطيـــة » تحت اشراف دولى.

بريطانيـا بدورها فـرضت حظراً على الأسلحة الموجهة إلى الدولة العبرية للمرة الأولى خلال عشرين عاماً .

تونى بلير رئيس وزرائها استمرأ الكتابة فى الصحف العربية بلهجة توحى وكأنه أصبح عضوا فى حركة القوميين العرب . آخر رسائله المنشورة فى التاسع من الشهر الجارى مطلعها : «يسعدنى أن أتحدث إلى الأمة العربية فور عودتى من الولايات المتحدة» هو على الأقل يرى أن القمع سعيا إلى استتباب الأمن ليس هو الحل»، ووزير خارجيته جاكسترو يصعد لهجته ضد إسرائيل «لعدم احترامها القانون الدولى».

فرنسا غارقة فى انتخاباتها الرئاسية والمرشحون -قبل زلزال جان مارى لوبن كانوا حائرين بين الوزن الاعلامى ،والسياسى الذى يمثله ٧٠٠ ألف يهودى ، وأصوات مليون و٢٠٠ ألف عربى ومسلم يحق لهم التصويت .مع ذلك أعلن الرئيس شيراك أكثر من مرة أن حل النزاع لن يكون بقصف الدبابات مقر عرفات .وتجرأ جوسبان بالبوح انه «يتمنى حصول تغيير سياسى فى إسرائيل» وانتقد بشدة السياسة الامريكية فى المنطقة، واتهمها بانها محكومة باعتبارات السياسة الداخلية».

للحقيقة والتاريخ لابد أن نضيف أن وزير خارجية فرنسا هوبيرفيدرين كان أول مسئول أوروبى يحمل شارون مسئولية اندلاع انتفاضة الأقصى ، بعد زيارته المشئومة إلى المسجد ، ويصف سياسته بأنها كوارثية .

مواقف أخرى جديدة وقفتها سويسرا (ولو أنها خارج الاتحاد)، حيث أشارت مذكرة داخلية لمؤسسة التسلح (رواغ)، إلى احتمال خفض المبادلات العسكرية مع الدولة العبرية ، فى حين عبر المستشار النمساوى ولفغانغ سوشيل عن «غضب بلاده» إزاء اعاقة الاتصالات بين عرفات والاتحاد الأوروبى . ووصف وزير خارجية الدانمارك بيرشتيج مولر ما يجرى بأنه «حرب» تتخطى كل قواعد الحرب».

وحده بيرلوسكونى الذى عودنا على قول الشئ ونقيضه فى اليوم التالى ، إيد احتمال انعقاد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط لكن «بعد أن تكمل إسرائيل عملها الموجه إلى تفتيت مراكز الارهاب»!.

هذه هى المواقف الأوروبية المتفرقة التى ينقصها موقف أوروبى موحد وواحد وفاعل تجاه الدولة العبرية من جهة ، وتجاه الولايات المتحدة من جهة أخرى .

فهى لا تستخدم إلا القليل من وسائل الضغط على تل أبيب (ثلث صادرات إسرائيل تذهب إلى دول الاتحاد و٦٠ فى المائة من تجارتها مع هذه الدول) وهى قلما تتخذ مبادرات ، تارة تنتظر نتائج جولة كولن باول ، وتارة أخرى تتابع تحركات انطونى زينى ،وفى مرة ثالثة ترقب مصير تقرير جورج ميشيل وخطة جورج تينيت .ما فائدة تلك الشراكة «الأورو -متوسطية» إذن ؟ مع العلم أن الملفات الخلافية مع الولايات المتحدة لا حصر لها (رفض الهجوم على العراق - الانفتاح على إيران -ملف الفولاذ- الخلافات حول العولمة وحول تمويل التنمية كما ظهرت فى مؤتمر مونتيرى الأخير فى المكسيك -التعارض بخصوص الانبعاث الحرارى كما بدا فى مؤتمر كيوتو-محاربة الهيمنة الثقافية -انتقاد عقوبة الاعدام رفض «الدرع الصاروخية» وسباق التسلح الجديد).

أقصى ما تطمح إليه أوروبا اليوم يبدو وكانه انتظار دعوة أمريكية للانخراط من جديد فى عملية السلام فى المنطقة ،كما بدا ذلك واضحا من خلال قمة برشلونة الأوروبية الأخيرة أواسط الشهر الماضى ،

ومن اللقاء الذى جرى فى ١٠ أبريل الماضى فى مدريد وضم إلى جانب ممثل الاتحاد ، كلا من وزيرى خارجية الولايات المتحدة وروسيا والأمين العام للأمم المتحدة ، وصدر عنه بيان يدعو إلى قيام دولتين ، إسرائيل وفلسطين ، وإحلال تسوية على أساس القرارين ٢٤٢ و٣٣٨.

لم يكن ينقص الأوربيين سوى الدعوة التى وجهتها إليهم مستشارة الأمن القومى الأمريكى كوندوليزا رايس تدعوهم إلى إدانة موجة التعصب ضد اليهود التى تتفشى فى أوروبا».

فى اليوم ذاته كان النائب البريطانى اليهودى جيرالد كوفمان ، أحد أبرز الساسة الانكليز، يصف اريل شارون بأنه «مجرم حرب» وكان زعيم مجموعة الخضر فى البرلمان الأوروبى ، اليهودى دايتال كوهن بنديت ، (أحد زعماء الثورة الطلابية فى فرنسا عام ١٩٦٨) ، يدعوالبرلمان إلى تجميد اتفاقات الشراكة مع إسرائيل.

أوروبا اذن «موزعة بين رأى عام يمثله البرلمان -كما دلت عليه المظاهرات الصاخبة كذلك- وبين مواقف رسمية متفرقة وعاجزة عن الفعل.

صحيح أننا أمام امبراطوريات قديمة غابت عن اطرافها الشمس ، لكن هل غاب عن سمائها القمر كذلك؟.

قالوا ...

❖ الحقيقة يجب أن تقال ولا يكفى أن نعرفها.

شبلى شميل

❖ من الغلو أن ينسب السلفيون حميد الخصال إلى السلف وحده دون الخلف لأن الإنسانية تتدرج فى الرقى.

سلامة موسى

❖إن علينا أن نخرج أنفسنا من أن نستسلم لماضينا ، إذا كنا لا نريد أن نظل جهلاء وضعفاء.

عبد القادر حمزه

المنتدى الاجتماعى العالمى الثانى
صورة من الداخل

■ د. شريف حتاته

المدينة مشرقة تتلألأ فى ضوء الشمس بعد أن غسلتها الأمطار طوال الأسبوع الذى سبق قدومى إليها ، والسماء زرقاء كأن السحب المنذرة التى زحفت عليها منذ أحداث ١١ سبتمبر تبددت ليحل محلها الاطمئنان.

سرت بين الجموع خفيف الجسد ،منشرح القلب ،محمولا على النهر المتدفق من البشر ،من النساء والرجال ،والأطفال الذين جاءوا من كل أنحاء البرازيل ، ومن كل بلاد العالم ليتجمعوا فى« بورتواليجرى» . أنظر من حولى إلى الوجوه المبتسمة ، فيها نضارة ، وجمال الشباب ، أو فيها غصون مشوارها الطويل فى الحياة . بشرتها سوداء أو بيضاء ، أو صفراء ، أو حمراء ، أو برونزية اللون .ألمح أيدى العشاق تتشابك فى الزحام . وأيدى الأطفال تستكين فى كفوف الكبار.

هنا تجمع أناس من كل الأعراق ،والأديان ، من كل الطبقات والفئات ، من كل المهن والأجناس ،يحملون اللافتات والأعلام ، والورود . يغنون ، ويرقصون ، ويدقون الطبول ، ويهتفون .جاءوا ليعبروا عن وحدتهم فى مواجهة الطغاة ،عن إصرارهم على إيقاف سياسات الاستعمار الجديد ، وآلهة الحروب.

جئت لأنضم إليهم فى« بورتو اليجرى» تلك المدينة البرازيلية التى لا يزيد عدد سكانها على ثلاثة ملايين ، لكن شاع اسمها فى ربوع الأرض بعد أن أصبحت موطنا لأهم تجمع إنسانى ضد العولمة التى تفرضها أقلية من الرجال لخدمة مصالحهم على حساب شعوب العالم .اجتزت عشرين ألف كيلو متر لأنضم إلى هذه الجموع التى جاءت لحضور المنتدى الاجتماعى العالمى الثانى ،ولتشارك فى تدعيم الحركة العالمية

المعارضة لسياسات الاستعمار الجديد ،والحرب.

هكذا من ١-٥ تدفق ٧٠٠٠٠ من المشاركين والمشاركات إلى المدينة ، من بينهم ١٥٠٠٠ مندوب من ٥٠٠٠ منظمة ،جاءوا من مائة وخمسين دولة ليشاركوا فى ٢٨ محاضرة ،ومائة سينمار ، و٧٠٠ ورشة عمل قامت بتنظيمها الهيئات الست المشرفة على المنتدى ، لتغطى كل ما يمكن أن نتخيله من موضوعات ، تمتد من مشاكل المياه النقية والطعام إلى الفلسفة وعلوم النفس ،من الطب والجينات وعلوم الوراثة ، إلى الفنون وعلم الجمال ،من شئون النساء والأطفال ، إلى مشاكل سكان الادغال ،والأحراش والأعراق المحلية المنسية التى تحيا محرومة من كل حق ،من القوة النووية والحرب ، إلى الديمقراطية وحق الإنسان فى أن يعيش حرا يتمتع بالعدل.

نجح المنتدى الاجتماعى العالمى الثانى فى إثارة أوسع نقاش عرف حتى الآن حول جميع المشاكل التى تتصل بشكل مباشر أو غير مباشر بالعولمة الرأسمالية وأثرها على حاضر ومستقبل سكان الأرض، وفى طرح تساؤلات وأفكار جديرة بالدراسة والبحث، كما تمكن من تحقيق أوسع وأكبر حركة تعبئة فكرية وجماهيرية تستهدف تغيير اتجاه العولمة القائمة على خدمة مصالح أقلية تتضاءل مع الوقت إلى عولمة من نوع آخر مبنية على التضامن بين الشعوب لخدمة مصالح أغلبية الرجال والنساء الذين يعانون الحرمان والخوف من الغد ، ليكون حلقة جديدة فى الصراع من أجل خلق حركة للعولمة من أسفل ، تلك الحركة التى يعود منشأها إلى بداية تسعينيات القرن الماضى.

كان شعار المنتدى هو« يمكن بناء عالم آخر» رأيته مكتوبا بالخط الأبيض على مئات الأعلام البنفسجية اللون ، ظلت تحلق فوق رؤوسنا أينما ذهبنا . وقام بتغطية التجمع العالمى الفريد من نوعه أكثر من ثلاثة آلاف صحفى ، ومذيع ،ومعلق من التلفزيون ،والراديو ،والصحف ،والمجلات .فقد كان أول تحرك جماهيرى واسع يتم إثر هجوم ١١ سبتمبر الإرهابى ، وإثر الحرب التى شنتها الولايات المتحدة على أفغانستان ، بعدها بأقل من شهر لتثبت بذلك أنها أعدت من زمن يسبقه وكان المنتدى بمثابة الرد على إدعاء بوش ورامسفيلد أن ليس أمام الناس خيار سوى الوقوف مع أمريكا(أى مع الاستعمار الجديد) ، أو مع الإرهاب الإسلامى.

إن عقد المنتدى الاجتماعى العالمى فى« بورتواليجرى» دليل على أن الحركة العالمية المناهضة للعولمة ، تلك العولمة التى تريد الشركات المتعددة الجنسية فرض هيمنتها على العالم بواسطتها ، إن هذه الحركة ما زالت حية ، وأنها تتسع ، وتتعمق وتتدعم مع الوقت ، فقد تضاعف عدد الحاضرين فى منتدى ٢٠٠٢ مقارنة بالمنتدى الذى عقد فى السنة التى سبقتها ، وأتسع نطاق المجموعات ،والمنظمات التى شاركت فيه ، والأنشطة التى تناولها ، واتسمت الدراسات والمناقشات بدرجة من العمق كثيرا ما كانت ملفتة للنظر ،جديرة بالاهتمام والمتابعة رغم الجهد الذى كانت تتطلبه.

أما المظاهرة الشعبية التى قامت ضد تطبيق اتفاقية التجارة الحرة التى تشمل القارة الأمريكية فى شمالها وجنوبها فقد جذبت إليها أكثر من خمسين ألف رجل، وإمرأة ، وارتفعت فيها شعارات تتعلق بصراع شعوبها ضد سياسات الاستغلال ،والنهب، وضد الحروب التى تسعى الرأسمالية الكبيرة بقيادة أمريكا إلى إشعالها . وأخيرا كانت التغطية الإعلامية

أوسع نطاقا بكثير عما كانت فى المنتدى الذى سبقها سنة٢٠٠١.

بالاضافة إلى كل ذلك اتسم هذا التجمع العالمى بروح من الحماس والتفاؤل ربما ضاعف من أهميتها الوجود المادى لهذه الأعداد الضخمة من الناس ،وهى الروح التى انعكست فى الشعار الأساسى للمنتدى «يمكن بناء عالم آخر» ،وفى الوجوه والعيون ،والأغانى ، والكلمات التى ألقاها الرجال والنساء فى الاجتماعات الجماهيرية التى حضرها عشرات الآلاف ، أو فى المحاضرات ،والسينمارات ،والورش التى لم تتوقف طوال الوقت هذه الروح من الحماس والتفاؤل استنشقتها كالهواء النقى أثناء الأيام التى قضيتها فى« بورتراليجرى» لأحملها معى فى صدرى عندما عدت إلى مصر.

اتجاهات ومظاهر ينبغى تسجيلها

مع ذلك فمن المهم أن نحاول تقييم المنتدى وعدم الاكتفاء بالأشياء التى يسهل ملاحظتها ،حتى ندرك ما تحقق فيها ، وما لا يزال يحتاج إلى جهد ، فربما كانت التغطية الإعلامية الواسعة للمنتدى ،والتعليقات الموضوعية التى نشرت عنه فى التلفزيون ،والاذاعة ،والصحف (ما عدا فى أمريكا) نتيجة حضور شخصيات قيادية تنتمى إلى« الوسط» فى الحزب الاشتراكى الفرنسى ،وممثلين من هيئة الأمم المتحدة ،والبنك الدولى ، وسياسيين معتدلين ينتمون إلى الجناح الاشتراكى الديمقراطى فى حزب العمال البرازيلى ،الذى هو قطب أساسى فى التحالف الذى يحكم مقاطعة «ريو جراندى دوسو».

ذلك أن أغلبية الصحفيين أشاروا فيما كتبوا إلى الآراء «الجادة» و«المعتدلة» التى عبرت عنها هذه الأوساط والتى كان يجتمع ممثلوها أساسا فى الجامعة الكاثوليكية ، هذا بينما لم يشر الصحفيون ،والمعلقون إلا نادرا إلى الآراء التى عبر عنها القادة المنتمون إلى منظمات الشعب، كما أنه لم تظهر صورهم فى وسائل الإعلام إلا نادراً.

جنحت وسائل الاعلام إلى تجاهل مئات الاجتماعات الجماهيرية الموازية التى قام بتنظيمها النشطون الشعبيون ، مثال ذلك الاجتماع الضخم الذى عقد فى صالة «ارنجوفيانا» يومى ١-٢ فبراير لمحاكمة القروض الخارجية ،وهو اجتماع حضره ما يقرب من خمسة آلاف رجل وإمرأة ظلوا يتابعون ما جرى فيه لساعات طويلة أثناء اليومين ،كما تجاهلت وسائل الإعلام بعض الاجتماعات والمناقشات العديدة ومنها مثلا اجتماع كبير للسكان الهنود المحليين الذين يمثلون أفقر وأبأس قطاع فى المجتمع البرازيلى ،واجتماع آخر فاقه فى الحجم عقده اتحاد فلاحى الإصلاح الزراعى والعمال الزراعيين فى ذات القاعة ، التى حكومت فيه سياسات الاقتراض التى كبلت بلاد الجنوب بأثقالها.

تياران فى المنتدى

رغم كل مظاهر الوحدة ، والتضامن انقسم المنتدى إلى تيارين ، أحدهما إصلاحى ، والآخر راديكالى ، وإن وجدت تيارات تفاوتت اتجاهاتها فى المساحة الموجودة بين الاثنين ،كما أن هذين التيارين كانت بينهما بعض نقاط الاتفاق ، فلم يكن الاختلاف واضحا ، ومحددا فى كل وقت.

كان رأى الكثيرين من الناس أن الاجتماعات والحوارات التى جرت فى الجامعة الكاثوليكية لم تكن تمثل الاتجاه الأساسى للمنتدى ،فالذين شاركوا فيها لم يزد عددهم عن عشرة آلاف ، أى ما يعادل خمس مجمل الحاضرين فى المنتدى ،وبشكل عام كان سن هؤلاء أكثر من أربعين سنة ،كما كان أغلبهم مهنيون ينتمون إلى

الطبقة المتوسطة . ولكن خارج نطاق الجامعة الكاثوليكية حضر ما لا يقل عن خمسين ألف مشارك اجتماعات ،وحوارات عرضت فيها موضوعات لها طابع سياسى أكثر وضوحا ، ومن بينها الصراع من أجل الاشتراكية والاختلاف الموجود بين تياراتها.

فى الجامعة الكاثوليكية كان أغلب الحاضرين من المثقفين ، أو أعضاء فى المنظمات غير الحكومية ظلوا يتباحثون فيما بينهم فى مختلف الموضوعات ، بينما كان عدد ممثلى الفلاحين ، أو النقابيين أو النشطين فى المناطق الحضرية محدودا للغاية . ولم يبذل المنتمون إلى الأكاديميات جهدا للاتصال بالمناضلين الجماهيريين ، أو مناقشتهم فى القضايا المطروحة ،وفشلت الحوارات التى انهمكوا فيها فى أن تقيم صلة باهتمامات هؤلاء والظروف السياسية المحيطة بحياتهم ،ربما ساعد على ذلك مشكلة اللغة، وكذلك غياب أى تخطيط مسبق لضمان نوع من الاخصاب المتبادل بين القطاعين وهو تخطيط كان يتطلب عقد اجتماعات مشتركة ،وتوفير أماكن مناسبة للانتقال تسهل عليهم مهمتهم .اتسم تنظيم المنتدى بوجود قطاعين نشطين كل منهما بشكل مواز منفصل عن الآخر .كانت اجتماعات ممثلى الفلاحين ،والعمال ،والنشطين وسط الشباب ، والنساء ، أو فى المناطق الحضرية تعقد فى المعسكرات التى أقيمت لهم ، أو فى الجامعة الفيدرالية التى يحضرها طلبة وطالبات مستواهم المادى والاجتماعى أقل من أولئك الذين يدرسون فى الجامعة الكاثوليكية .الاجتماعات فى الجامعة الكاثوليكية تعرضت لعدد كبير من القضايا والموضوعات الثقافية ،والفلسفية ،والاقتصادية ،والاجتماعية الهامة والسياسة كانت حاضرة فى بعضها مثال ذلك ندوة البدائل المستقبلية التى حضرتها أنا، لكن فى كثير من الأحيان غاب الحس السياسى الجماهيرى عن المداولات، بينما كان حاضرا دائما فى اجتماعات الراديكاليين.

التيار الإصلاحى كان يضم الأكاديميين فى الجامعات ، وأعضاء منظمات القطاع المدنى ،ومنظمى المنتدى نفسه ، وأعضاء منظمة «أتاك» الفرنسية ، وأنصار فرض ضريبة على التحركات المالية الدولية (ضريبة نوبيين) الذين حضروا من فرنسا ، والجناح الاجتماعى الليبرالى فى حزب العمال البرازيلى . أما التيار الراديكالى فكان يضم أعضاء اتحاد العمال الزراعيين أى« فلاحين بلا أرض» كما يسمونهم فى البرازيل ، نشطين ينتمون إلى فئات من المثقفين ، والمهنيين، وعمال من الأرجنتين ، وممثلى الأحزاب اليسارية ، ونقابيين ،ونشطين فى المناطق الحضرية.

الموكب (الزحف) الذى افتتح به المنتدى أشرف على تنظيمه ممثلون رسميون فى إدارة «بورتو اليجرى» وسارت فيه كل المنظمات ،والهيئات والأحزاب التى كانت ممثلة فى المؤتمر . لكن المظاهرة (الزحف) الشعبى غير الرسمى سار فيه ما يزيد عن خمسين ألف رجل ، وإمرأة ليعبروا عن معارضتهم لاتفاقية التجارة الحرة التى ستضم أمريكا الشمالية والجنوبية وأشرفت على تنظيمه الحركات الراديكالية ، ولذلك ضمت هذه المظاهرة أعدادا كبيرة من العمال ،والفلاحين ،والرجال والنساء الذين لا مأوى لهم فى البرازيل ، ومناضلين دوليين من أمريكا اللاتينية ، وقارات أخرى.

لكن الملفت أيضا خلاف بين التيارين فيما يتعلق بالاتجاه الأساسى الذى يجب أن يتطور المنتدى وفقا له فى المستقبل فالإصلاحيون استندوا إلى بنود فى دستور المنتدى ليبرروا بها عدم إشراك حركة« الزياتستا» الثورية فى البرازيل ، أو حركات

مماثلة فى أمريكا اللاتينية ، مثل الجيش الشعبى الثورى فى كولومبيا .هذا بينما حضر فى المنتدىٰ بعض قادة الحزب الاشتراكى الفرنسى، وحزب العمال البرازيلى المعروفين باتجاهاتهم الليبرالية المحافظة . اللغة التى استخدمها الإصلاحيون كانت تتحدث عن معارضة العولمة ، وسياسات الولايات المتحدة ،والعسكرة ، والحرب . لكن الراديكاليين كانوا يميلون بشكل متزايد إلى الربط الواضح بين التوسع فى نشاط الشركات المتعددة الجنسية ،وتقوذها وبين «الإمبريالية» .الإصلاحيون كانوا يتحدثون عن تعبئة الجماهير لكن تركيزهم عمليا كان على مشاركة النخب فى المفاوضات مع البنك الدولى، ومنظمات دولية أخرى بغية تحقيق عولمة من نوع مختلف يراعى فيها حقوق الإنسان، ويشرك فيها مندوبوهم فى المفاوضات التى تجرى معها . بينما الراديكاليون كانوا يرون أن هدف التعبئة الشعبية هو خلق تنظيمات ومؤسسات جديدة تتجسد فيها سلطة الجماهير ، وتستند إلى تكتلاتها فى المناطق الحضرية ، والريفية ، أى العمال ، والعاطلين، والفلاحين ،والنساء ذوات الأصول الطبقية الشعبية . الإصلاحيون فى كلامهم عن القطاع المدنى كانوا يعبرون عن عدم اهتمام بقضية السلطة ،ويكتفون بالحديث عن «الضغط» على «القوى الإمبريالية» بهدف تحقيق نظام يحد من غلواء «السوق الحرة» ،ويفرض قيودا وضرائب على المضاربات الرأسمالية الدولية ، ويضمن قدرا أكبر من التحرير للسوق بحيث تضعف قبضة الشركات المتعددة الجنسية ، وتستطيع بعض النخب المرتبطة بعمليات التصدير للحاصلات الزراعية والبستانية فى الجنوب من توسيع السوق الذى تصدر إليه فى بلاد الشمال.

أما التيارات الراديكالية فكانت تشير بشكل مباشر إلى التمييز على أساس الطبقة ، أو الجنس ، أو العرق ، وإلى مشاكل البيئة ، كانت تقر بضرورة إجراء «الإصلاحات» ولكنها أوضحت أن الرأسمالية الكبيرة على استعداد فى كل وقت إلى نسف الإصلاحات إذا ما تعارضت مع مصالحها فى أى مرحلة من المراحل. وقد فعلت هذا بالفعل فى العقود الأخيرة.

منظمات ورقية ومجموعات صغيرة بلا فعالية

لاحظت أن عددا كبيرا من المشاركين الذين جاءوا من الولايات المتحدة ، وبلاد أوروبا كانوا يمثلون منظمات «على الورق» وكان حال عدد كبير من ممثلى منظمات القطاع المدنى فى الجنوب لا يفترق وضعهم كثيرا عنهم .فأغلب المنظمات التى يمثلونها ممولة من الخارج ، ذات عضوية محدودة للغاية ،المساندون لها قليلون ، وليست لديها قدرة على التعبئة الجماهيرية .مع ذلك كان هناك عدد محدود من المشاركين الذين جاءوا من أفريقيا الجنوبية ومن آسيا (الفيليبين بالذات) الذين لا تنطبق عليهم هذه الأوصاف ،فمنظماتهم تمثل مئات وأحيانا آلاف من الذين يعملون وسط الجماهير .لقد أدى وجود هذا العدد الكبير من «القادة» والممثلين الذين ليست لهم قاعدة رغم أنهم معروفون ، إلى الاهتمام الإعلامى الواسع الذى أحاط بالمنتدى . لكنه لم يساعد على إجراء تبادل خصب ، وفعال للآراء ،كما أنه لا يوحى بأن هؤلاء المشاركين سيفعلون شيئا يذكر عندما يعودون إلى بلادهم لوضع ما استفادوه من آراء ،وخبرات موضع التطبيق فى بلادهم.

إلى أين

يعكس البيان الختامى «للمنتدى

الاجتماعى العالمى» نوعا من الحل الوسط بين اتجاهات التيار الإصلاحى ،والتيار الراديكالى . فهو يتضمن تحليلا راديكاليا (أى جذريا) للمشاكل التى يواجهها عالم اليوم ،كما يتضمن برنامجا مكثفا للتعبئة الدولية خلال الفترة الممتدة حتى موعد المنتدى القادم فى سنته ٢٠٠٣ . أما المطالب التى تقدم بها فهى جميعا ذات طابع إصلاحى ،جزئى ، وفيها تجاهل لأى مطالب بعيدة المدى تتعلق بالتخلص من الاستعمار الجديد ، أو إقامة نظام للمشاركة الديمقراطية المستندة إلى تأييد الجماهير ، أو خلق أشكال من السلطة الشعبية . ،ولا أى حديث عن الاشتراكية . إنه بيان يعكس توازن القوى القائمة فى المرحلة الحالية من تاريخ العالم.

إن الاتجاهين أو التيارين اللذين أشرت إليهما فى هذا التحليل هما فى الأغلب نتيجة الفروق الطبقية فكرا ، وتنظيما ، وأيضا نتيجة الفروق بين الشمال ، والجنوب لكن بين هذين التيارين مساحة تحتلها تنويعات متدرجة بينهما .كما توجد ضرورة ملحة لكى يتعلم كل منهما من خبرة ، وتحليلات الآخر ، ليحدث إخصاب متبادل وتقارب . ولبلورة قدر أكبر من التضامن فى مواجهة العولمة الرأسمالية التى تسعى قلة من الشركات المتعددة الجنسية نحو فرضها على العالم .ومن مميزات المنتدى هو هذا السعى نحو التقارب، والتضامن ، رغم الخلافات التى قامت ، والتى صبغ كل المداولات بالود والاحترام المتبادل .فمن المهم أن يتدعم هذا التضامن فى مواجهة شراسة رأس المال المالى والمؤسسة الصناعية العسكرية فى أمريكا ، فى مواجهة عسكرة العولمة ، وفرض الحرب على شعوب العالم.

فى رأيى أن قضية السلام لم تأخذ الاهتمام الواجب فى المنتدى وهذا فى وقت تسعى فيه الولايات المتحدة إلى توسيع الحرب لتشمل مناطق أخرى من العالم غير أفغانستان ،وفى وقت تشن فيه إسرائيل حرب إبادة على شعب فلسطين الصغير الأعزل.

مع ذلك فإن السعى نحو المعرفة والتفاهم ، والحوار ،والتبادل ،نحو تأكيد أهمية التعبئة الديمقراطية لجماهير العالم ، وإتباع أساليب للعصيان المدنى تتسع مع الوقت ونحو استنباط أشكال من المشاركة الديمقراطية الشعبية التى تنبذ العنف والعدوان كان بارزا وهذا يشير إلى مستقبل مفعم بالاحتمالات المثيرة للتفاؤل مهما كانت صعوبة الطريق الممتد أمامنا.

لهذا ولغيره من الأسباب كانت الأيام الست التى قضيتها فى« بورتواليجرى» أياما لا تنسى ، رأيت فيها رجالا ونساء يمثلون مختلف بلاد العالم .يغنون ، ويرقصون ، ويناضلون من أجل المساواة ،والحرية ، والتضامن .كانت أياما من الحماس والثقة والتفاؤل ،أعادتنى إلى مصر مشحونا بقوة جديدة.

محور

١ أثر السلطوية على المجتمع المدنى فى الوطن العربى

٢ جرامشى والمجتمع المدنى

أثر السلطوية على المجتمع المدنى فى الوطن العربى

■ عبد الغفار شكر

تواجه الأمة العربية العديد من التحديات والمخاطر الداخلية والخارجية، وتتنوع وتتعدد هذه التحديات والمخاطر لتشمل كافة مجالات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، كما تتسع ساحة المواجهة لتشمل الوطن العربى بأكمله وتتجاوزه إلى آفاق إقليمية وعالمية. فهناك تحديات التنمية والتحديث والتحول الديمقراطى واشاعة العقلانية، بالاضافة إلى مخاطر الوجود الصهيونى التوسعى، والهيمنة الأمريكية، والتهميش المتزايد للأقطار العربية فى ظل العلاقات الدولية الاقتصادية والسياسية المعاصرة. ورغم أن طبيعة هذه التحديات والمخاطر تتطلب أوسع تعبئة ممكنة للشعوب العربية كطرف أساسى فى المواجهة، وقيامها بدور فعال فى صياغة سياسات المواجهة وتحديد أولوياتها، ألا أن نظم الحكم القائمة حرصت على الانفراد بإدارة هذه المواجهة وحرمان شعوبها من القيام بأى دور فعال رغم ما تتحمله هذه الشعوب من أعباء وما تقدمه من تضحيات فى مواجهة هذه التحديات والمخاطر. دفعت الشعوب العربية ثمنا باهظاً وتحملت عبء المواجهة من خلال المعاناة الاقتصادية والتقشف الذى وصل درجة كبيرة من الحرمان من أبسط ضروريات الحياة والبطالة والفقر، وقدمت عشرات الألوف من الشهداء، فضلا عن القمع السياسى والقهر الطبقى والتضليل الفكرى والإعلامى، ولم يكن هناك مبرر معقول لأن تتحمل الشعوب هذه المعاناة وتقدم هذه التضحيات بينما هى محرومة من المشاركة فى تحديد أهداف المواجهة وأبعادها وأولوياتها، خاصة بعد أن اثبتت التجربة على مدار سنوات طويلة تزيد عن نصف قرن فشل هذه النظم فى خوض معارك التنمية والتحديث والعقلانية والديمقراطية والصراع العربى الصهيونى

بكفاءة لأنها حرصت بالدرجة الأولى ألا تؤثر هذه المواجهة على مصالحها الخاصة، واستبعدت من المواجهة القوى الشعبية خوفاً من أن تتجاوزها هذه القوى فى اللحظات الحرجة من الصراع، أو أن يهدد اتساع نطاق المواجهة أو تصاعد المعارك المصالح الضيقة للفئات الحاكمة. التقت حول هذا النهج كل نظم الحكم العربية ملكية وجمهورية، رجعية وتقدمية، لأنها بصرف النظر عن المسميات مارست الحكم من خلال سلطة أبوية أو تسلطية أو ديمقراطية انتقائية مقيدة، أى أن الاستبداد السياسى الذى عانت منه الشعوب العربية ولا تزال رغم كل ما يقال عن تطورات ديمقراطية هو الجذر الأساسى لفشل العرب حكاما ومحكومين فى خوض معارك التنمية والتحديث والعقلانية والديمقراطية ومواجهة الخطر الصهيونى والهيمنة الأمريكية بكفاءة. ولهذا فإننا نلاحظ أن المناقشات الدائرة منذ سنوات بين المفكرين والمثقفين والقوى السياسية العربية حول المأزق العربى الراهن تجمع كلها على أن الديمقراطية هى المخرج الأساسى للشعوب العربية مما تعانيه حاليا من مشاكل وأزمات، فلا يمكن بدون الديمقراطية الحديث عن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية أو التطلع إلى تحديث حقيقى للمجتمع، أو توفير العدالة الاجتماعية، أو تعميق المشاركة الشعبية أو الحد من مخاطر الوجود الصهيونى والهيمنة الأمريكية. ورغم الجهود المضنية والتضحيات الكبيرة والمعاناة الشديدة فإن آمال العرب تحطمت أكثر من مرة على صخرة الاستبداد والحكم الفردى والعسكرى والقبلى والعشائرى.

وإذا نظرنا إلى الموقف الرسمى العربى من الصراع الصهيونى كنموذج لنهج الحكومات العربية فى التصدى للتحديات والمخاطر فإننا نلاحظ حرصها الشديد على تهميش دور الشعوب العربية فى المواجهة والحيلولة دون قيامها بأى دور فعال يتجاوز حدود الموقف الرسمى، ولم تترك لها سوى موقف رد الفعل والتعبير عن الغضب لما يحدث للشعب الفلسطينى مع حرصها على حصر رد الفعل الشعبى فى أضيق نطاق وعدم السماح له بالتعبير عن نفسه بأساليب ديمقراطية كتنظيم المواكب الجماهيرية والمسيرات الشعبية. ولم يكن مسموحاً فى أى وقت للقوى الشعبية أن تشارك عملياً فى مواجهة قوات الاحتلال الاسرائيلى فى الأراضى العربية، كما أغلقت الحدود تماماً فى وجه أى مساندة شعبية عربية للشعب الفلسطينى، ولم يكن مطروحاً لديها أى دور للمقاومة الشعبية سواء من خلال عمليات فدائية أو حرب عصابات او غيرها. وعندما اكتشفت نظم الحكم العربية بعد حرب الخليج الثانية ١٩٩١ وتدمير البنية الاقتصادية والعسكرية العراقية لمعاقبة العراق على غزو الكويت أن استمرار اغتصاب فلسطين والاحتلال الاسرائيلى للضفة الغربية وقطاع غزة ينذر بتصاعد الغضب الشعبى العربى لسياسة الكيل بمكيالين التى تطبقها الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة للعرب وإسرائيل، وأن تصاعد الغضب الشعبى العربى يمكن أن يؤدى إلى زعزعة الاستقرار فى المنطقة بما يهدد مصالح الفئات الحاكمة، سارعت هذه النظم إلى قبول ما طرحته أمريكا فى إطار مؤتمر مدريد بإجراء تسوية سياسية تنهى الصراع العربى الصهيونى ورغم ما كشفت عنه التطورات من أن هذه التسوية لن تحل قضية فلسطين ولن تعيد لشعبها حقوقه المغتصبة فإنها ما تزال متمسكة بها حتى الآن إدراكاً منها أن الاعلان عن فشل هذه العملية سوف يعود، بالمنطقة مرة أخرى إلى أجواء المجابهة التى لا تضمن النظم الحاكمة نتائجها ولا تطمئن معها إلى المحافظة على مصالحها. وهكذا يتأكد أن هذه النظم التى تحرم الانسان العربى من حقوقه وحرياته الأساسية وتحتكر السلطة لفئات معينة محدودة الحجم على حساب الأغلبية الشعبية لا يمكن أن تساهم بحق من أجل تحرير الانسان الفلسطينى، وهو ما توصل إليه أخيراً المفكر الفلسطينى الدكتور عزمى بشارة من عدم مصداقية النظم العربية فى دفاعها عن الإنسان الفلسطينى وهى تنتهك حقوق الإنسان العربى "فالذى يريد أن يدافع عن

حقوق الإنسان الفلسطيني لابد أن يسأل عن مدى احترامه هو لحقوق الإنسان والمواطن في بلده "(١) ويخلص من هذا الطرح إلى استنتاج هام يتمثل في أن القوى القادرة على مواجهة العالم بحقوق الإنسان الفلسطيني في ظل الاحتلال الذي يتخذ شكل نظام فصل عنصري (ابارتهيد) هي القوى الاجتماعية والسياسية غير الرسمية العربية، فتضامنها مع الشعب الفلسطيني هو تضامن مشروع عربياً، ولا تستطيع الأنظمة العربية أن تواجهه بالقمع. وفي نفس الوقت يعتبر نضالها التضامني مع الشعب الفلسطيني، ومع حرية الإنسان الفلسطيني، نوعاً من التحرير الذاتي ونوعاً من التمرين والتمرس على النضال من أجل حرية الإنسان العربي. فالدفاع عن حرية الإنسان الفلسطيني لابد أن يؤدي في النهاية إلى تطوير الانعتاق الذاتي كهدف وكحلم.. يقود التضامن العربي مع تحرير الإنسان الفلسطيني إذا ما تم بناؤه على استراتيجية صحيحة ليس فقط إلى تحرير القدس ولا الإنسان الفلسطيني فحسب وإنما أيضاً إلى تحرير الإنسان العربي "(٢) .

إذن تتطلب المواجهة الفعالة للصراع العربي الصهيوني وسائر التحديات والمخاطر المحيطة بالأمة العربية تحرير الإنسان العربي أولاً، وإطلاق طاقاته ليصبح القوة الأساسية في هذه المواجهة. ولا يمكن الحديث عن تحرير الإنسان العربي طالما بقيت رواسب الاستبداد قائمة في المجتمعات العربية على شكل نظم حكم سلطوية وثقافة غير ديمقراطية، وما لم يشمل التحول الديمقراطي كافة مجالات المجتمع فإنه لا مجال للحديث عن تحرير الإنسان العربي لأن الديمقراطية في الأساس هي طريقة في الحياة وأسلوب لتسيير المجتمع وإدارة صراعاته بوسائل سلمية، وهي بهذا المفهوم تتضمن قيماً ومؤسسات وآليات ولا يمكن الحديث عن الانتقال إلى الديمقراطية بدون اشاعة ثقافة ديمقراطية تعمق القيم الموجهة لسلوك المواطنين في هذا الاتجاه. كما لا يمكن الحديث عن الانتقال إلى الديمقراطية بدون بناء المؤسسات التي تمارس من خلالها هذه الطريقة في الحياة، أو بدون توافر الآليات التي يتم من خلالها وضع هذه القيم الديمقراطية موضع التطبيق وشمولها المجتمع كله (٣).

للقيم الديمقراطية إذن دور محوري في إنضاج عملية الانتقال إلى الديمقراطية، وتوفير شروطها الأساسية ويتطلب ذلك ":-

١-إشاعة الثقافة المدنية في المجتمع.

٢-الاهتمام بتربية المواطنين لتمثل هذه الثقافة وقيمها في حياتهم اليومية وعلاقتهم بالآخرين.

٣-تدريب المواطنين عملياً على الممارسة الديمقراطية، واكسابهم خبرة هذه الممارسة من خلال النشاط اليومي الذي يقومون به في مختلف مجالات الحياة.

تعتبر مؤسسات المجتمع المدني الاطار الأمثل للقيام بهذه المهام الثلاث لأنها تجتذب إلى عضويتها دائرة واسعة من المواطنين الذين يسعون إلى الاستفادة من خدماتها، أو الدفاع عن مصالحهم، أو ممارسة أنشطة انسانية متنوعة. فكيف تقوم مؤسسات المجتمع المدني بهذا الدور؟ وما علاقة ذلك بتحرير الإنسان العربي؟ ولماذا أصبحت نظم الحكم السلطوية عقبة أمام تطور المجتمع المدني وتعاظم دوره؟ وما هو أثر السلطوية على المجتمع المدني؟

المجتمع المدني وتحرير الإنسان العربي

المجتمع المدني هو مجتمع مستقل إلى حد كبير عن إشراف الدولة المباشر، فهو يتميز بالاستقلالية والتنظيم التلقائي وروح المبادرة الفردية والجماعية، والعمل التطوعي، والحماسة من أجل خدمة المصلحة العامة، والدفاع عن حقوق الفئات الضعيفة، ورغم أنه يعلي من شأن الفرد إلا أنه ليس مجتمع الفردية بل على العكس مجتمع التضامن عبر شبكة واسعة من المؤسسات (٤) .

تزداد أهمية المجتمع المدني ونضج مؤسساته لما يقوم به من دور في تنظيم وتفعيل مشاركة الناس في تقرير مصائرهم ومواجهة السياسات التي تؤثر في معيشتهم وتزيد من افقارهم، وما يقوم به من دور في نشر ثقافة

خلق المبادرة الذاتية، ثقافة بناء المؤسسات، ثقافة الاعلاء من شأن المواطن، والتأكيد على إرادة المواطنين فى الفعل التاريخى وجذبهم إلى ساحة الفعل التاريخى والمساهمة بفعالية فى تحقيق التحولات الكبرى للمجتمعات حتى لا تترك حكراً على النخب الحاكمة (٥) وفى هذا الاطار يرى جرامشى أن المجتمع المدنى ساحة للصراع داخل المؤسسات السياسية والنقابية والفكرية للمجتمع الرأسمالى، تمارس من خلاله الطبقة البورجوازية هيمنتها الثقافية أو تصعد من خلاله بشائر الهيمنة المضادة للطبقة العاملة (٦) . أى أن المجتمع المدنى عند جرامشى هو مفهوم صراعى وليس شأنا رأسماليا بحتاً حيث يتعين على الطبقة العاملة والطبقات الكادحة أن تواجه الأيديولوجية الرأسمالية والثقافية السائدة بثقافة مضادة، مما يعزز استقلالية مؤسسات المجتمع المدنى ودورها فى حماية الإنسان العادى من سطوة الدولة، وقدرته على ممارسة التضامن الجماعى فى مواجهتها، مما يمكنه من الضغط عليها والتأثير على السياسات العامة للدولة.

من هنا يمكن تعريف المجتمع المدنى بأنه "مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التى تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، أى بين مؤسسات القرابة ومؤسسات الدولة التى لا مجال للاختيار فى عضويتها" . هذه التنظيمات التطوعية الحرة تنشأ لتحقيق مصالح أفرادها أو لتقديم خدمات للمواطنين أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة، وتلتزم فى وجودها ونشاطها بقيم ومعايير الاحترام والتراضى والتسامح والمشاركة والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف. وللمجتمع المدنى بهذا المفهوم أربعة مقومات أساسية هى:

-الفعل الإرادى الحر أو الطوعى.
-التواجد فى شكل منظمات.
-قبول التنوع والاختلاف بين الذات والآخرين.
-عدم السعى للوصول إلى السلطة.

ورغم أن مؤسسات المجتمع المدنى لا تسعى للوصول إلى السلطة فإنها تقوم بدور سياسى بالفعل لأنها تقوم بتنمية ثقافة الحقوق وثقافة المشاركة بما يدعم قيم التحول الديمقراطى الحقيقى وهى قيم المحاسبية والمساءلة، فضلا عن قيامها بدور أساسى فى تربية المواطنين وتدريبهم عملياً واكسابهم خبرة الممارسة الديمقراطية على النحو الذى سنوضحه فيما بعد . وهناك أيضاً ما يتعلق بمهام المجتمع المدنى فى تطوير ثقافة شعبية لدى الناس تقوم على إعلاء أهمية تنظيم الجهود الذاتية والمبادرات التطوعية فى صياغة تنظيمية خلاقة تؤدى إلى الارتقاء بالوعى السياسى وبالثقافة السياسية وبما يدفع الناس إلى المشاركة الجادة فى صناعة القرار السياسى وفى التأثير على سياسات الدولة فى مختلف المجالات أو ما يعرف بالسياسات العامة (٧) وهناك من يرى أن الأحزاب السياسية تدخل فى إطار المجتمع المدنى لأنها ما تزال محرومة من تداول السلطة فى المجتمعات العربية .

مكونات المجتمع المدنى: يدخل فى دائرة مؤسسات المجتمع المدنى أى كيان مجتمعى منظم يقوم على العضوية المنتظمة تبعاً للغرض العام أو المهنة أو العمل الطوعى، ولا تستند فيه العضوية على عوامل الوراثة وروابط الدم والولاءات الأولية مثل الأسرة والعشيرة والطائفة والقبيلة وبالتالى فإن أهم مكونات المجتمع المدنى:

-النقابات المهنية
-النقابات العمالية
-الحركات الاجتماعية
-الجمعيات التعاونية
-الجمعيات الأهلية
-نوادى هيئات التدريس بالجامعات
-النوادى الرياضية والاجتماعية ومراكز الشباب والاتحادات الطلابية
-الغرف التجارية والصناعية وجماعات رجال الأعمال
-المنظمات غير الحكومية المسجلة كشركات مدنية كمراكز حقوق الإنسان ومنظمات الدفاع ومراكز البحوث والدراسات
-الصحافة الحرة وأجهزة الإعلام والنشر.

وهناك من يضيف إلى هذه المنظمات هيئات

تقليدية كالطرق الصوفية والأوقاف التى كانت بمثابة أساس المجتمع المدنى فى المجتمعات العربية منذ مئات السنين وقبل ظهور هذه المنظمات الحديثة.

دور ووظائف المجتمع المدنى:

للمجتمع المدنى دور واضح محدد فى المجتمع الرأسمالى أو المتجه إلى الرأسمالية فهو من وجهة نظر البورجوازية يستكمل سيطرتها على المجتمع التى تمارسها من خلال أجهزة الدولة وبوسائل القمع بآلية ثانية هى الهيمنة الأيديولوجية والثقافية من خلال السماح لمختلف القوى والطبقات الاجتماعية أن تجد لها مكانا فى هذا المجتمع وأن تحسن شروط وجودها فيه وتدافع عن مصالحها بأسلوب سلمى من خلال العمل فى إطار النظام القائم واحترام آلياته. والمجتمع المدنى من وجهة نظر الطبقات المحكومة هو ساحة للصراع تستطيع من خلاله أن ترسى أساس هيمنة مضادة تمكنها من توسيع نطاق تأثيرها فى المجتمع والدفع فى اتجاه توسيع الهامش المتاح لها للحركة والتأثير وبلورة آليات ديمقراطية تسمح بتسوية المنازعات سلمياً وتعمق عملية التطور الديمقراطى للمجتمع وفى هذا الإطار تبلورت خمس وظائف تقوم بها مؤسسات المجتمع المدنى لتحقيق هذا الدور هى:-

١- وظيفة تجميع المصالح: حيث يتم من خلال مؤسسات المجتمع المدنى بلورة مواقف جماعية من القضايا والتحديات التى تواجه اعضاءها وتمكنهم من التحرك لحل مشاكلهم وضمان مصالحهم على أساس هذه المواقف الجماعية وتمارس هذه الوظيفة بشكل اساسى من خلال النقابات العمالية والمهنية والغرف التجارية والصناعية وجماعات رجال الأعمال والمنظمات الدفاعية.

٢-وظيفة حسم وحل الصراعات: حيث يتم من خلال مؤسسات المجتمع المدنى حل كافة النزاعات الداخلية بين أعضائها بوسائل ودية دون اللجوء إلى الدولة وأجهزتها البيروقراطية، وبذلك فإن مؤسسات المجتمع المدنى تجنب أعضاءها المشقة وتوفر عليهم الجهد والوقت وتجنبهم كثيراً من المشاكل التى تترتب على العجز عن حل ما ينشأ بينهم من منازعات ودياً وتسهم بذلك فى توطيد أسس التضامن الجماعى فيما بينهم.

٣-زيادة الثروة وتحسين الأوضاع: بمعنى القدرة على توفير إمكانية ممارسة نشاط يؤدى إلى زيادة الدخل من خلال هذه المؤسسات نفسها مثل المشروعات التى تنفذها الجمعيات التعاونية الانتاجية والنشاط الذى تقوم به الجمعيات التعاونية الاستهلاكية والمشروعات الصغيرة والمدرة للدخل التى تقوم بها الجمعيات الأهلية والتدريب المهنى الذى تقوم به النقابات العمالية والمهنية لزيادة مهارات اعضائها.

٤-إفراز القيادات الجديدة: حيث تعتبر مؤسسات المجتمع المدنى فى الحقيقة مخزناً لا ينضب للقيادات الجديدة ومصدراً متجدداً لإمداد المجتمع بها. فهى تجتذب المواطنين إلى عضويتها وتمكنهم من اكتشاف قدراتهم من خلال النشاط الجماعى وتوفر لهم سبل الممارسة القيادية من خلال المسئوليات التى توكلها لهم وتقدم لهم الخبرة الضرورية لممارسة هذه المسئولية. وتؤكد الدراسات الميدانية أن العناصر النشطة فى مؤسسات المجتمع المدنى والتى تتولى فيما بعد مسئوليات قيادية فيها هى القاعدة الأساسية للقيادات الشعبية المحلية وأعضاء المجالس النيابية والتشريعية وأعضاء وقيادات الأحزاب السياسية وبذلك تساهم مؤسسات المجتمع المدنى فى توسيع قاعدة القيادات فى المجتمع بشكل عام من خلال ممارستها لهذه الوظيفة (٨).

٥-اشاعة ثقافة مدنية ديمقراطية: من أهم الوظائف التى تقوم بها مؤسسات المجتمع المدنى اشاعة ثقافة مدنية ترسى فى المجتمع احترام قيم النزوع للعمل الطوعى، والعمل الجماعى، وقبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين، وإدارة الخلاف بوسائل سلمية فى ضوء قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمى، مع الالتزام

بالمحاسبة العامة والشفافية وما يترتب على هذا كله من تأكيد قيم المبادرة الذاتية وثقافة بناء المؤسسات. وهذه القيم هى فى مجملها جوهر الديمقراطية. من هنا فإن اشاعة الثقافة المدنية التى تمكن لهذه القيم فى المجتمع هى خطوة هامة على طريق التطور الديمقراطى للمجتمع حيث يستحيل بناء مجتمع مدنى دون توافر صيغة سلمية لإدارة الاختلاف والتنافس والصراع طبقاً لقواعد متفق عليها بين الأطراف، ويستحيل بناء مجتمع مدنى دون الاعتراف بالحقوق الأساسية للإنسان خاصة حرية الاعتقاد والرأى والتعبير والتجمع والتنظيم (١١) . ومن ثم فإن دور المجتمع المدنى فى إشاعة الثقافة المدنية. بهذا المفهوم هو تطوير ودعم للتحول الديمقراطى فى نفس الوقت. ويتأكد دور المجتمع المدنى فى نشر هذه الثقافة من خلال الحياة الداخلية لمؤسساته التى ترعى وتنشىء الأعضاء على هذه القيم وتدربهم عليها عملياً من خلال الممارسة اليومية.

هناك صلة قوية بين المجتمع المدنى والتحول الديمقراطى، فالديمقراطية هى مجموعة من قواعد الحكم ومؤسساته من خلال الإدارة السلمية للجماعات المتنافسة أو المصالح المتضاربة وهذا هو نفس الأساس المعيارى للمجتمع المدنى حيث نلاحظ أن أعضاء المجتمع المدنى هم أفضل قنوات المشاركة الشعبية فى الحكم. والإدارة السلمية للمنافسة والصراع هى جوهر مفهوم المجتمع المدنى كما استخدمه منظرو العقد الاجتماعى وحتى هيجل وماركس ودى توكفيل وجرامشى. وكل ما فعله مستخدمو المفهوم من المحدثين هو تنقيته أو توسيع نطاق مظاهره فى المجتمعات المعقدة المعاصرة. ويرى بعض المراقبين أن تأخر التحول الديمقراطى فى الوطن العربى يرجع إلى غياب أو توقف نمو المجتمع المدنى وما يستتبعه من ثقافة ديمقراطية. ويمر الوطن العربى حالياً بعمليتى بناء للمجتمع المدنى والتحول الديمقراطى، والصلة بين العمليتين واحدة فى جوهرها، ففى الوقت الذى تنمو فيه التكوينات الاجتماعية والاقتصادية الحديثة وتتبلور، فإنها تخلق معها تنظيمات مجتمعها المدنى التى تسعى بدورها إلى توسيع دعائم المشاركة فى الحكم (٩) .

وهكذا فإن الدور الهام للمجتمع المدنى فى تعزيز التطور الديمقراطى وتوفير الشروط الضرورية لتعميق الممارسة الديمقراطية وتأكيد قيمها الأساسية ينبع من طبيعة المجتمع المدنى وما تقوم به منظماته من دور ووظائف فى المجتمع لتصبح بذلك بمثابة البنية التحتية للديمقراطية كنظام للحياة وأسلوب لتسيير المجتمع. وهى من ثم أفضل إطار للقيام بدورها كمدارس للتنشئة الديمقراطية والتدريب العملى على الممارسة الديمقراطية. ولا يمكن تحقيق الديمقراطية السياسية فى أى مجتمع ما لم تصبح منظمات المجتمع المدنى ديمقراطية بالفعل باعتبارها البنية التحتية للديمقراطية فى المجتمع بما تضمه من نقابات وتعاونيات وجمعيات وروابط ومنظمات نسائية وشبابية.. الخ، حيث توفر هذه المؤسسات فى حياتها الداخلية فرصة كبيرة لتربية ملايين المواطنين ديمقراطياً، وتدريبهم عملياً لاكتساب الخبرة اللازمة للممارسة الديمقراطية فى المجتمع الأكبر بما تتيحه لعضويتها من مجالات واسعة للممارسة والتربية الديمقراطية من خلال:

- المشاركة التطوعية فى العمل العام
- ممارسة نشاط جماعى فى إطار حقوق وواجبات محددة للعضوية
- التعبير عن الرأى والاستماع إلى الرأى الآخر والمشاركة فى اتخاذ القرار
- المشاركة فى الانتخابات لاختيار قيادات المؤسسة أو الجمعية وقبول نتائج الانتخابات سواء كانت موافقة لرأى العضو من عدمه.
- المشاركة فى تحديد أهداف النشاط وأولوياته والرقابة على الأداء وتقييمه (١٠) .

عندما تتوفر لأوسع دائرة من المواطنين امكانية المشاركة الفعالة من خلال منظمات المجتمع المدنى، وعندما تتوفر لهذه المنظمات حياة داخلية ديمقراطية تمكن الأعضاء من القيام بهذه الأدوار فى نشاط هذه المنظمات

وحياتها الداخلية، هنا تنشأ امكانية حقيقية لقيام مجتمع مدنى ديمقراطى يكون بمثابة البنية التحتية لنظام ديمقراطى فاعل فى المجتمع كله، وبذلك تصبح الديمقراطية بناءاً من أسفل يشمل الشعب كله تربية وتدريباً وممارسة فى مختلف ميادين الحياة اليومية، ويصبح الشعب عندها طرفاً أساسياً فى معادلة الحكم، وتكون الديمقراطية السياسية محصلة هذا كله، وبذلك يتأكد مفهوم الديمقراطية كنظام للحياة وأسلوب لتسيير المجتمع.

السلطوية وتهميش الإرادة الشعبية

رغم تفاوت الأوضاع السياسية فى الأقطار العربية، واختلاف نظم الحكم العربية بين ملكية وجمهورية، عسكرية ومدنية، شمولية وتعددية، إلا أنها تتسم جميعاً بقدر عال من التسلط وتمركز السلطة، وبضعف شديد فى المشاركة الشعبية فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولا تتوافر فيها سمات الدولة الديمقراطية التى تقوم على احترام مبدأ سيادة القانون واعلاء شأن دولة المؤسسات والتعددية السياسية وتداول السلطة من خلال انتخابات دورية حرة ونزيهة وما يحيط بهذه العملية من ضمانات على رأسها استقلال القضاء واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وبصفة خاصة حقه فى حرية الرأى والتعبير والتنظيم (١٢) .

وفى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ما يؤكد أن الديمقراطية الحقيقية تقوم أساساً على الحقوق الآتية:-

-الحق فى حرية الرأى والتعبير بما فى ذلك حرية تداول المعلومات من مصادر متعددة

-الحق فى تأسيس والاشتراك فى الجمعيات بمعناها الواسع الذى يشمل الأحزاب السياسية والنقابات والروابط والجمعيات الأهلية

-الحق فى المشاركة فى إدارة شئون البلاد

-إرادة الشعب هى مصدر سلطة الحكومة ويعبر عنها بانتخابات نزيهة دورية

إلا أننا نلاحظ أن الأوضاع فى معظم الأقطار العربية تنعدم أو تضعف فيها هذه الشروط لقيام ديمقراطية حقيقية حيث تتسم هذه الاوضاع بغياب دولة المؤسسات، بمعنى تداول السلطة وفق التعددية السياسية عبر الانتخابات الحرة والنزيهة والقضاء المستقل وحرية الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدنى. كما تتميز كل نظم الحكم بتقليص سيادة القانون وسيادة حكم الطوارىء، ووضع القيود على الحريات العامة. وبدلاً من أن تنظر السلطات الحاكمة إلى منظمات المجتمع المدنى باعتبارها مساهما وشريكاً فى تنمية المجتمع، نجد أنها تتوجس من قيام هذه المنظمات ومن نشاطها، وتعتبرها جهات ضغط هدفها نقد الحكومة ومعارضة سياساتها (١٣) .

أننا لا نبتعد عن الحقيقة كثيراً إذا اعتبرنا نظم الحكم العربية نظماً سلطوية رغم أن بعضها يحكم وفق دساتير تنص على احترام حقوق الإنسان وتأخذ بالتعددية السياسية وتؤكد أن نظام الحكم يقوم على دولة المؤسسات واحترام مبدأ سيادة القانون لأن الممارسة فى ظل هذه النظم تختلف عما أوردته نصوص الدستور، ولأن القوانين تقيد هذه الحريات والحقوق وتمنع تداول السلطة من خلال انتخابات دورية نزيهة. وما تزال بقايا الاستبداد ورواسب الشمولية قائمة فى معظم المجتمعات العربية بما يؤكد أن السمة الأساسية لهذه النظم الحاكمة هو تهميش الإرادة الشعبية وهو ما يشكل الأساس الموضوعى لضعف المجتمع المدنى وعجزه عن التطور فيكرس بذلك تجميد أى امكانية للانتقال إلى الديمقراطية. وإذا كان الاستبداد فى جوهره هو غياب القانون والكف عن المشورة كما هو متفق عليه فى الفكر العربى، أو أنه حسب تعبير أديب اسحاق "تصرف واحد من الجماعة بدمائهم وأموالهم ومذاهبهم بما يوجبه هواه وما يقضى به رأيه، سواء كان ما يجرى مخالفاً لمصلحتهم أو موافقا لها "فإن هذا الاستبداد ما يزال له تجلياته فى مجتمعاتنا العربية، التى يمكن تحديد موقعها من التطور الديمقراطى بأنها تسير فى طريق أوله الاستبداد ونهايته

الديمقراطية، وهى رغم وقوعها على مسافات مختلفة من هذا الطريق قربا وبعدا عن الاستبداد ألا أنها لم تغادر تماما هذه المرحلة. وهى فى أحسن الأحوال نظم سلطوية تقوم على احتكار حزب واحد بل وفرد واحد للسلطة لا يخضع للمساءلة بل هو فوق كل السلطات والمؤسسات (١٤) ونظم التعددية السياسية المقيدة القائمة حالياً فى معظم الأقطار العربية لا تزيد فى حقيقتها عن "قبول النظام السياسى مبدأ التعددية السياسية فى شكل أحزاب سياسية، ولكن فى أطر قيود وضوابط معينة تحد من امكانية تداول السلطة وممارسة هذه الأحزاب لوظائفها المتعارف عليها فى النظم الديمقراطية".

أن نظم التعددية السياسية المقيدة هى فى حقيقتها استمرار للنظم الشمولية نشأت الحاجة اليها لانقاذ هذه النظم التى تآكلت شرعيتها ولتخفيف حدة الصراع الطبقى والسياسى فى مجتمعات تعمقت أزمتها نتيجة لسياسات الحكم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى تطبقها هذه النظم. أنها ديمقراطية انقاذية لنظم الحكم هدفها استمرار سلطتها بإجراءات جديدة، هذه النظم ما زالت تحتوى المجتمع وتهمين عليه وتبتلع المجتمع المدنى حيث لا يوجد مجال فى ظلها لمؤسسات تقع خارج الدولة، فكل المؤسسات يجب أن تكون امتداداً للمؤسسة الأم وهى الدولة أو على الأقل تخضع لاشرافها ووصايتها "(١٥).

لم تكن نظم الحكم الشمولية والتقليدية، عسكرية أو وراثية، صادقة فى توجهها الديمقراطى عندما أقدمت خلال السنوات الأخيرة على الأخذ ببعض مظاهر الديمقراطية وأدواتها كالدساتير والتعددية والانتخابات الدورية... الخ بل كانت هذه النظم تناور للحفاظ على سلطتها وضمان استمرارها واستمرار مصالح الفئات الحاكمة تحت الضغوط الداخلية والخارجية التى تزايدت فى حقبة السبعينيات وما بعدها من القرن العشرين وأدت إلى تآكل شرعية هذه النظم نتيجة لاخفاقها فى حل المشكلة الاقتصادية الاجتماعية. فقد تكررت المواجهات العنيفة بينها وبين الجماهير والقوى الاجتماعية التى عبرت عن احتجاجها ورفضها الأوضاع والسياسات القائمة من خلال المظاهرات والاضرابات والاعتصامات والانتفاضات الجماهيرية التى عرفت باسم انتفاضات الجوع والخبز. واشتبكت النظم مع الشرائح العليا من الطبقات المتوسطة فى معارك حول الحريات وحقوق الإنسان والديمقراطية. وبدأت تحولات ديمقراطية من أسفل فى صورة تأسيس منظمات حقوق الإنسان وتنظيمات مهنية أكثر استقلالية مما أدى إلى بعث الحياة فى المجتمع المدنى الذى كان قد توقف عن النمو فى بعض هذه الأقطار منذ مجىء الأنظمة السلطوية إلى مقاعد الحكم (١٦). وتزايدت المطالبة بحرية الصحافة وحرية تكوين الاحزاب. وقامت كل نظم الحكم تقريبا بتقديم تنازلات من جانبها استجابة لهذه المطالب. ولكنها لم تستجب لكل المطالب الديمقراطية، تلك المطالب التى تنهى احتكارها للحكم مثل إطلاق حرية تشكيل الأحزاب السياسة وتوفير ضمانات قانونية تكفل نزاهة الانتخابات العامة، وانهاء الوصاية الإدارية على مؤسسات المجتمع المدنى، وحق استخدام الإعلام الجماهيرى لكل القوى السياسية بالتساوى. حدثت هذه الظواهر طوال السنوات الأخيرة من القرن العشرين فى الجزائر ١٩٨٨ - ١٩٩٠، فى مصر ١٩٧١، ١٩٨١، ١٩٨٦ فى الأردن ١٩٨٩، فى الكويت ١٩٨٩، ١٩٩٠، ١٩٩١. فى اليمن الشمالى والجنوبى من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٠، فى السودان ١٩٨٥، فى تونس ١٩٨٤ - ١٩٨٨. فى كل هذه الأقطار وغيرها حدثت تحولات ديمقراطية وسمح بقيام أحزاب سياسية وأجريت انتخابات تشريعية ومحلية كما حدث فى الجزائر والأردن واليمن وموريتانيا والسودان ومصر (١٧) كما حدثت تحولات ديمقراطية فى ظل النظم التقليدية حيث شهدت المملكة العربية السعودية إصدار قانون أساسى للبلاد (دستور) ونظام حكم محلى وتشكيل مجلس

استشارى بالتعيين. كما استؤنفت الحياة البرلمانية فى الكويت بانتخابات ١٩٩٢. وشهدت المملكة المغربية تطورات دستورية هامة أدت إلى الانتقال إلى نظام التناوب الذى يعتبر أول اختراق لاحتكار الحكم والانتقال إلى مرحلة جديدة تدشن عهد تداول السلطة من خلال الانتخابات.

رغم هذه التطورات استمر الصراع حاداً حول المطالب الديمقراطية فقد واصلت القوى الشعبية والسياسية نضالها من أجل مزيد من التطورات الديمقراطية وأصرت النظم الحاكمة على فرض سيطرتها على هذه العملية وخضوعها لهيمنتها، بل أنها ما لبثت أن تراجعت عما تحقق من خطوات عندما أدركت أنه يمكن أن يهدد استمرار احتكارها للحكم. وشهدت فترة التسعينات حالات تراجع كثيرة فى مصر والجزائر وتونس والأردن واليمن وموريتانيا، ودار الصراع من جديد حول تعديلات أجريت على الدساتير وقوانين الأحزاب والصحافة والمطبوعات والنشر والانتخابات والنقابات العمالية والمهنية والجمعيات الأهلية كان هدفها احكام السيطرة الحكومية على عملية التحول الديمقراطى، واستمرار هيمنة الفئات الحاكمة. واستمر الوضع فى العراق والسودان وسوريا دون أى تقدم يذكر.

وقد حرصت نظم الحكم على ألا تتجاوز التعددية السياسية والحزبية المقيدة التى سمحت بها ما تميزت به منذ البداية من سمات أساسية تضمن استمرار نظام الحزب الواحد فى قالب تعددى وهى:

١-هيمنة السلطة التنفيذية على العملية كلها وعلى مجمل الحياة السياسية وخاصة رئيس الدولة الذى يملك فى الواقع صلاحيات وسلطات دستورية واسعة تجعل هذه النظم أقرب إلى الحكم الفردى منها لأى نظام آخر.

٢-التدرجية فى الانتقال إلى التعددية بقرار من أعلى أى من السلطة التنفيذية.

٣-الانتقائية فى القوى التى يسمح لها بتأسيس أحزاب معترف بها والانتقائية فى الأنشطة المسموح بها للأحزاب.

وفيما يلى نعرض لأهم ملامح الوضع السياسى الراهن فى معظم الأقطار العربية فى ظل الأنظمة السلطوية وما يتصل منها بصفة خاصة بهيمنة السلطة التنفيذية ورئيس الدولة على السلطات الأخرى، وضعف المؤسسة التشريعية وتقييد التعددية الحزبية وجمود وضعف الثقافة السياسية وضعف المشاركة السياسية، وهى جميعاً ظواهر تؤكد تهميش الإرادة الشعبية وتؤثر بالسلب على فرص نمو المجتمع المدنى واستقلاليته

أولاً: هيمنة السلطة التنفيذية والحكم الفردى

تتميز معظم نظم الحكم العربية بأن رئيس الدولة سواء كان ملكاً أو أميراً أو رئيس جمهورية أو رئيس مجلس قيادة الثورة يتمتع بسلطات دستورية واسعة فهو رئيس السلطة التنفيذية يضع السياسات العامة بالاشتراك مع الوزراء ويشرف على تنفيذها، ويعين الوزراء ويعفيهم من مناصبهم، كما يعين الموظفين المدنيين والعسكريين والسفراء ويعزلهم وله حق إصدار قرارات لها قوة القانون فى غيبة السلطة التشريعية إن وجدت. يعلن حالة الطوارئ ويبرم المعاهدات، ويدعو المجلس التشريعى للانعقاد ويعتمد القوانين التى أصدرها المجلس وله الحق فى حله. وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة والشرطة ورئيس السلطة القضائية أيضاً (١٨).

وبالاضافة إلى هذه السلطات الواسعة لرئيس الدولة الأمر الذى ينعكس على مكانة السلطة التنفيذية بالنسبة للسلطات الأخرى، فإن هذه السلطة تحتكر أجهزة الإعلام المرئية والمسموعة كما تسيطر على الصحافة وتضع مؤسسات المجتمع المدنى تحت إشرافها.

ثانياً: ضعف المؤسسة التشريعية فى الحياة السياسية

تشكل المؤسسة التشريعية إحدى أهم القنوات الرئيسية لدى الدولة والمجتمع السياسى ونخبة الحكم فى صياغة شكل ومضمون العلاقة بين الدولة والمجتمع وفى

إدارة وتسيير المجتمع (١٩) . ولذلك فإن النظم السلطوية تستخدم المؤسسة التشريعية بما يضمن تكريس الأوضاع القائمة واستمرار احتكار الحكم. من هنا غياب أو ضعف دور المؤسسة التشريعية فى الحياة السياسية فى أغلب البلاد العربية بما فى ذلك الدول التى تأخذ باشكال من التعددية السياسية والتى تشهد إجراء انتخابات عامة دورية. وهذه الظاهرة تعكس فى جانب منها حالة عدم التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية لحساب الأولى فى العديد من الدول العربية. وقد أكدت دراسات عديدة على ضعف وهشاشة دور البرلمان فى العملية السياسية. بهذه الدول حيث:

١- أغلب البرلمانات يغلب عليها لون سياسى واحد فى ظل عدم تمثيل أحزاب المعارضة، أو تمثيلها بصورة محدودة. وفى الدول التى يتمتع فيها الحزب الحاكم بأغلبية كبيرة داخل البرلمان فإن رئيس الدولة يكون من الناحية العملية هو المسيطر على السلطتين التنفيذية والتشريعية معاً، ومن هنا فإن حكومات هذه الدول تكون قادرة على تمرير أى قانون داخل البرلمان بسهولة ويسر.

٢-على صعيد الدور التشريعى، يلاحظ أن السلطات التنفيذية هى التى تتقدم بأغلب مشروعات القوانين، وغالباً ما تقوم البرلمانات بتمرير هذه القوانين وإضفاء المشروعية عليها.

٣-بالنسبة للدور الرقابى، يمكن القول بأن البرلمانات المنتخبة فى العديد من الدول العربية تعمد فى الأغلب الأعم إلى استخدام أساليب للرقابة البرلمانية لا تضعها فى تصادم مع الحكومة مثل تقديم الأسئلة وطلبات الإحاطة لرئيس الوزراء والوزراء. أما بالنسبة للوسائل الأكثر فاعلية فى ممارسة الرقابة البرلمانية مثل تقديم الاستجوابات وتشكيل لجان تقصى الحقائق وطرح الثقة بأحد الوزراء أو الحكومة فقليلا ما تمارسها البرلمانات فى الدول العربية. وأن كان هناك تفاوت من بلد لأخر بهذا الخصوص.

٤-شيوع ظاهرة نواب الخدمات فى برلمانات العديد من الدول العربية، مما يسهم فى تقليص قدرة البرلمان على ممارسة رقابة جدية على أعمال الحكومات لحرص النواب على علاقة طيبة مع الوزراء وكبار المسئولين.

٥- تأسيساً على ما سبق يمكن القول بأن السلطات الحاكمة فى غديد من الدول العربية تسمح بوجود برلمانات منتخبة، وإن كانت تحيطها بعدد من القيود والضوابط التى تهمش دورها فى العملية السياسية بل إن القرارات المصيرية والكبرى عادة ما يتم اتخاذها خارج أطر هذه البرلمانات مع الاكتفاء بموافقتها عليها لاحقاً. يستثنى من ذلك مجلس النواب اللبنانى ومجلس الأمة الكويتى (٢٠).

ثالثاً: خريطة الأحزاب السياسية العربية تعددية سياسية شكلية (مقيدة ومشروطة):

تتفاوت الأوضاع الحزبية فى الأقطار العربية بين الحظر الكامل والتقييد الصارم والتعددية المشروطة المقيدة. يؤثر هذا التفاوت على خريطة الأحزاب العربية من حيث الانتشار والحجم والفاعلية والقدرة على التأثير، فهناك حظر مطلق على التعددية الحزبية فى دول الخليج الستة وفى ليبيا، كما شهد السودان هذا الحظر طوال التسعينات من القرن العشرين رغم تمتعه قبل ذلك بتعددية حزبية ناضجة. كما أدى تفكك الدولة فى الصومال وسيطرة أمراء الحرب على مختلف أجزائه إلى الحيلولة دون قيام أحزاب سياسية حقيقية وغلبة الصراع القبلى والعشائرى على الحياة السياسية هناك. وتعانى الحياة الحزبية فى العراق وسوريا من التقييد الصارم الذى يحول دون ممارستها نشاطاً حقيقياً فى المجتمع، وهو ما أدى فى حالة العراق إلى هجرة معظم القيادات والكوادر الحزبية المعارضة إلى الخارج. كما أدى فى سوريا إلى قبول الأحزاب المعترف بها قانوناً الدور القيادى لحزب البعث العربى الاشتراكى واحتكاره الحكم والاكتفاء ببعض الأنشطة الإعلامية والثقافية المحدودة فى غياب نشاط سياسى جماهيرى مما يحرمها من امكانيات التأثير الفعال أو القدرة على

النمو والاتساع. وهكذا يمكن القول أن التعددية الحزبية مصادرة أو شبه مصادرة فى أحد عشر قطر عربى/ وأن أحزاب المعارضة السودانية والعراقية والصومالية موجودة بالفعل خارج بلادها. وهكذا فإن نصف الأقطار العربية تقريبا تمنع إنشاء الأحزاب أو تصادر نشاطها فعلياً. أما النصف الآخر والذى يشمل مصر والأردن ولبنان واليمن وفلسطين وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا فإنه يشهد نوعاً من التعددية الحزبية المقيدة التى تتسم بهيمنة السلطة التنفيذية والانتقائية فى الأنشطة التى يسمح بممارستها والانتقائية فى القوى التى يسمح لها بتأسيس أحزاب معترف بها. مما أدى كما أوضحنا من قبل إلى استمرار نظام الحزب الواحد فى قالب تعددى، واستمرار احتكار الحكم لحزب كبير تحيط به مجموعة من الأحزاب الصغيرة التى لا يسمح لها بالنمو لمنافسته بحكم القيود المفروضة عليها.

رابعاً: السلطوية والثقافة السياسية:

المكون المعرفى هو أهم مكونات الثقافة السياسية على الإطلاق، لأن عدم معرفة أسس النظام الديمقراطى والعمليات السياسية المرتبطة به ووظائف المؤسسات الديمقراطية يؤدى إلى ضعف التمسك بالديمقراطية، وبالتالى عدم المطالبة بها حيث يجهل المواطن مزاياها. ولما كانت مصادر المعرفة السياسية تقع أغلبها تحت سيطرة السلطة السياسية المركزية فى النظم السلطوية سواء من خلال سيطرتها على أجهزة الإعلام الجماهيرى أو المؤسسات الثقافية أو مؤسسات التعليم، فإن هذه المصادر على اختلاف أنواعها تعمل على إعادة انتاج نفس القيم السائدة فى النظام السلطوى وتساهم فى تكريس الواقع السلطوى. من هنا فإن التغيير فى الثقافة السياسية نحو الثقافة الديمقراطية لن يتأتى إلا بعد حدوث تغيير فى النظام السياسى نفسه (٢٢).

يؤكد ما أشرنا إليه من مسئولية الدولة وأجهزتها عن غياب ثقافة ديمقراطية أن المدرسة التى تزدحم فصولها، بالتلاميذ تقوم العلاقات فيها على منهج تسلطى حيث لا يشارك التلاميذ فى اتخاذ القرارات المدرسية أو انتخاب من يمثلهم ولا يناقشون إدارة المدرسة والمدرسين. ويتم تنشئة الأطفال على التوحيد ما بين الحكومة والدولة، وتمجيد الفرد مقابل التهوين من شأن الجماعة. وأن حركة المجتمع لا تصنعها الجماهير بقدر ما يصنعها أفراد، وتأتى قيم العدل والتسامح فى أدنى المنظومة القيمية. ولا تتورع مناهج التعليم عن تشويه وحجب الحقائق التاريخية فى سبيل تسويغ أفكار وقيم النظام الحاكم. أما وسائل الإعلام فإنها تخضع للسيطرة الحكومية مما يؤدى إلى انخفاض الثقة فى مصداقيتها وفى دورها السياسى ولا يسمح ألا لتوجه واحد موال للحكومة باستخدامها. وتمارس المساجد الخاضعة للحكومة دوراً مشابها حيث يؤكد أئمة المساجد فى خطبهم على القدرية ومحاربة العقل ودعوة الناس إلى الاستكانة والتشاؤم.

لهذا كله فإننا لا ندهش عندما نعلم أنه أجرى مسح فى ١٨ دولة عربية من بينها مصر كانت نتيجته أن ١١٪ فقط من مجموع العينات تنظر إلى الديمقراطية كقضية رئيسية تستحق الاهتمام الكبير وكان معظم هذه النسبة من الشرائح المتعلمة (٢٣).

أما الأحزاب السياسية فإنها ضعيفة ولا تلعب دوراً يذكر فى نشر الثقافة السياسية الديمقراطية. وفى دراسة ميدانية عن الأحزاب والتنشئة السياسية فى مصر أكد ٦٥٪ من المرتبطين بالأحزاب أنها لا تقوم بدور يذكر فى التنشئة السياسية وقد احتلت التنظيمات السياسية المرتبة الأخيرة من بين مصادر نشر المعرفة السياسية حيث لم تتجاوز سوى ٣٪ فقط من بين مصادر المعرفة الأخرى (٢٤).

خامساً: السلطوية والمشاركة السياسية:

تعتبر المشاركة فى الحياة السياسية أحد الأركان الأساسية للديمقراطية، ولا يمكن حدوث تطور ديمقراطى حقيقى دون أن تكون هناك قنوات ومؤسسات فعالة يشارك من خلالها المواطنون فى اختيار حكامهم وممثليهم

فى عملية صنع القرارات والرقابة على تنفيذها. وهناك عدة صور وأشكال للمشاركة السياسية منها المشاركة فى الانتخابات العامة، ورغم تفاوت نسبة المشاركة فى الانتخابات من دولة عربية لأخرى، فإن هناك عدة ملاحظات جديرة بالتسجيل من منظور علاقة الانتخابات كإحدى صور المشاركة السياسية بعملية التطور الديمقراطى فى الوطن العربى منها:

١-تدنى نسبة المشاركة فى الانتخابات العامة لزيادة عزوف المواطنين بسبب إدراكهم أن نتائج الانتخابات محسومة سلفاً لحساب الحزب الحاكم ومقاطعة المعارضة لهذه الانتخابات من حين لآخر.

٢-تزايد نسبة التصويت فى المناطق الريفية والمدن الصغيرة عن المدن الكبرى نتيجة لغلبة الاعتبارات القبلية والطائفية على حساب العلاقات الحديثة السياسية والمهنية.

٣-لا تختلف نتائج المحليات عن الانتخابات العامة من حيث تأكيد الأغلبية الساحقة للحزب الحاكم.

٤-أدى غياب أو ضعف القنوات الرسمية والفعالة للمشاركة فى الحياة السياسية إلى تزايد السلبية وتزايد اللجوء إلى اساليب غير تقليدية للمشاركة مثل المظاهرات وأعمال الشغب والإضرابات، وهو ما يؤدى إلى تكثيف الإجراءات الحكومية والممارسات غير الديمقراطية لقمع تلك الأشكال.

٥-غياب تنظيمات المجتمع المدنى فى بعض الدول العربية أو ضعفها أو هشاشتها فى الدول الأخرى التى سمحت بقيامها أدى إلى ضعف الوجود الحزبى والبرامج السياسية عند إجراء انتخابات عامة فى عدد من الدول، واتساع المجال أمام القبيلة والطائفة والعصبية العائلية والعرقية، وفى الأغلب الأعم تتجه الأحزاب إلى التكيف مع المتغيرات الحاكمة لديناميات العملية الانتخابية بل وتصبح مجرد امتداد لبعضها كما حدث فى مصر بشكل واضح فى انتخابات مجلس الشعب سنة ٢٠٠٠ (٢٥)

تأثير السلطوية على المجتمع المدنى

يمر المجتمع المدنى فى الوطن العربى بمرحلة انتقالية بالغة الصعوبة والتعقيد، تتشابك فيها الأبعاد العالمية والدولية، والمتغيرات الداخلية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتيارات الفكرية والثقافية. وقد اتسع نطاق المجتمع المدنى المنظم من ٢٠ ألف مؤسسة فى منتصف الستينات إلى ٧٠ الفا فى أواخر الثمانينيات، ومع ذلك فهى تعانى فى مجملها العديد من القيود والعوامل المحبطة الناجمة عن تعثر التحول الديمقراطى فى الوطن العربى. وتتفاوت أوضاع هذه المؤسسات من قطر لأخر باختلاف النظم السياسية رغم أنها تلتقى جميعا فى تركيز السلطة فى يد فرد أو نخبة محدودة تهيمن من خلالها السلطة التنفيذية على السلطات الأخرى وعلى المجتمع. ففى مجموعة الأقطار التى تشهد تعددية سياسية وحزبية مقيدة أو توجها نحو الديمقراطية مثل لبنان والمغرب ومصر والأردن واليمن والجزائر وتونس هناك اتجاه لنمو الجمعيات الأهلية والمنظمات الاجتماعية الأخرى أكثر من النظم السياسية الأخرى المحافظة. وبالتالى تتنوع المنظمات وتنشط فى مجالات لا نجدها فى الأقطار الأخرى، وأوضح مثال لذلك منظمات حقوق الإنسان ومنظمات الدفاع عن المرأة والمنظمات التنويرية. أما فى أقطار الخليج العربى فإننا نلاحظ انخفاض حجم الجمعيات، وتكاد تختفى جمعيات حقوق الإنسان وكذلك المنظمات الدفاعية، ويتجه جزء كبير من الجمعيات إلى العمل الخيرى الذى يرتبط بالوازع الدينى كما هو الحال فى السعودية والكويت والبحرين والامارات. وفى دول أخرى حيث تسود نظم ذات طبيعة شعبوية تسلطية أو شمولية، فإن الدولة لا تسمح بتأسيس منظمات أهلية تعكس مبادرات المواطنين، لكنها تؤسس لجانا شعبية تكون امتدادا للدولة كما هو الحال فى ليبيا، أو تؤسس اتحادات نوعية تهيمن عليها الدولة كما هى حالة العراق (٢٦). وأيا كانت درجة الاختلاف فى وضع مؤسسات المجتمع المدنى من قطر لأخر فإن معظمها يعانى من التوتر فى العلاقة مع

الأجهزة الإدارية لأكثر من سبب:

1-أعطت القوانين صلاحيات كاملة للحكومة من خلال الوزارات المختصة كالشئون الاجتماعية أو العمل أو الشباب أو الداخلية في الإشراف على الجمعيات والمنظمات الأخرى. وقد تحولت هذه الصلاحيات في التطبيق الفعلي إلى نوع من الإشراف والرقابة البيروقراطية التي انتقصت من استقلالية هذه المنظمات، كما تحولت في بعض الأحيان إلى رقابة أمنية أثرت سلباً عليها.

٢-في بعض الأقطار العربية تتعدد مستويات الإشراف والرقابة من قبل الحكومة على المنظمات، مما يخلق مشاكل عديدة تعوق تنفيذ المشروعات التي تتبناها هذه المنظمات.

٣-السلطات التي منحها القانون للحكومة في بعض الأقطار العربية (مصر، سوريا، الامارات، الجزائر) لحل المنظمات الأهلية أو دمجها في أخرى، تصبح أيضاً مصدراً للتوتر وعدم الثقة بين الطرفين، أو قد تتحول إلى سلطة للتهديد في يد الدولة في بعض الاحيان.

٤-أصبحت عملية توزيع المخصصات المالية على الجمعيات الأهلية مصدراً آخر للتوتر بينها وبين الحكومة، وقد ارتبط ذلك بتدفق المعونات الاجنبية التي يجب أن تحظى بموافقة الحكومة، وفي حالات أخرى يتم توزيعها من خلال الحكومة مما يخلق حساسية بينها وبين القطاع الأهلي.

٥-تختلف درجات التعاون أو التوتر بين الحكومات والجمعيات الأهلية باختلاف الأقطار العربية وباختلاف مجالات النشاط، فالتعاون يزداد بين الحكومة والمنظمات التي تسهم في مساندة الدولة من خلال سد الفجوات أو ثغرات الأداء الحكومي، أو من خلال اضطلاع البعض منها بدور في تنفيذ الخطة القومية بينما ترتفع حدة التوتر بين الحكومة والمنظمات إذا أدركت الأولى أن نشاط بعض هذه المنظمات يتضمن تهديداً أو تحديا لها. من أمثلة ذلك العلاقة بين بعض الحكومات العربية ومنظمات حقوق الإنسان. كذلك فإن التوتر بين الطرفين قد يجد مصدره في الأشخاص القائمين على بعض هذه المنظمات حيث تبرز قيادتها كعناصر معارضة للحكم. ومن ثم فإننا نلحظ اتجاه بعض المنظمات نحو اختيار شخصيات على علاقة طيبة مع الحكومة، ليكونوا واجهة طيبة لهذه المنظمات ولضمان رضا الحكومة عما تقوم به من نشاط (٢٧).

وقد استخدمت الحكومات أكثر من آلية لضمان سيطرتها على مؤسسات المجتمع المدني.

أولاً: آلية التشريع:

استخدمت النظم السلطوية آلية التشريع للهيمنة على مؤسسات المجتمع المدني واخضاعها للسيطرة الحكومية مما يحد من نموها وقيامها بالدور المطلوب منها واسهامها في دعم التطور الديمقراطي للمجتمع وأجريت تعديلات على القوانين القائمة عندما تبين أنها لا تكفي لاحكام السيطرة على مؤسسات المجتمع المدني من جمعيات أهلية ونقابات مهنية وعمالية واتحادات طلابية. ومنظمات حقوقية ودفاعية. وكان لهذا الإطار التشريعي الذي يفرض قيوداً عديدة على إنشاء ونشاط هذه المنظمات أكبر الأثر في الحد من قدراتها وامكانيات نموها. وفيما يلي نعرض لنماذج من هذه القيود وما ترتب عليها من آثار سلبية:-

١-بالنسبة للتسجيل والاشهار:

تشترط كل الدول العربية ما عدا لبنان والمغرب موافقة السلطات الحكومية قبل بدء النشاط، وتوضع شروط مبهمة وغامضة لقيامها مثل عدم مخالفة النظام العام واثارة الفتنة وتستخدم هذه الشروط لرفض قيام الجمعيات التي لا تطمئن إليها الحكومة. ويعتبر قرار الرفض نهائياً لا يجوز التظلم منه أمام جهة قضائية في بعض الأقطار العربية. ونرى نفس القواعد بالنسبة للنقابات العمالية والمهنية حيث لا يجوز إنشاء أكثر من نقابة لكل مهنة او أكثر من لجنة نقابية في نفس الموقع.

٢-سلطة حل الجمعيات:

يعتبر حل الجمعيات بواسطة السلطة

الإدارية لا يقل خطورة وربما كان أكثر من رفض تأسيسها خاصة إذا أعطيت الجهات الإدارية حق حل الجمعيات فى غير المخالفات الخطيرة وبدون حق الاستئناف إلى القضاء. وفيما عدا لبنان والمغرب فإن معظم التشريعات العربية تعطى للسلطة الإدارية حق حل الجمعيات لأسباب متنوعة يمكن أن تصدر بشأنها عقوبات أقل مثل الانذار أو لفت النظر وليس حل الجمعية.

٣-العلاقة بين السلطة الحكومية والمنظمات الأهلية

يتجاوز دور السلطات الحكومية بالنسبة للجمعيات حدود الرقابة والتوجيه بما يضمن سلامة الأداء وانتظام الأمور المالية وسلامة التصرفات المالية إلى حد الهيمنة والسيطرة الإدارية على الجمعيات، حيث تنص بعض القوانين على حق السلطة الإدارية فى إدماج الجمعيات وتعديل أغراضها واستبعاد بعض المرشحين لمجالس الإدارة وحق الاعتراض على القرارات، وتحديد الهياكل التنظيمية بشكل تفصيلى من خلال لائحة نموذجية تضعها الجهة الإدارية وتلتزم بها مجالس إدارة الجمعيات وللسلطات الحكومية حق الإطلاع على السجلات والغاء أنشطة معينة.

٤-الموارد المالية:

تلتزم الجمعيات بمسك الدفاتر التى تحددها الجهة الإدارية وعدم الحصول على تبرعات ألا بعد موافقة الجهة الإدارية وضرورة تحديد مصادر التمويل، ويستخدم التمويل الأجنبى ذريعة لمحاربة الجمعيات واتخاذ إجراءات ضدها.

٥-فرض عقوبات مغلظة على أعضاء مجالس الإدارة المخالفين يصل إلى عقوبة السجن مما يؤدى إلى أحجام المواطنين عن المشاركة فى العمل التطوعى خوفاً من التعرض لهذه العقوبات (٢٨) .

ومن الجدير بالذكر أن النقابات العمالية والمهنية والجمعيات التعاونية والاتحادات الطلابية وغيرها من مؤسسات المجتمع المدنى تخضع لنفس القيود تقريباً فى علاقتها مع السلطات الحكومية.

ورغم أن الدساتير فى معظم الأقطار العربية تؤكد حق المواطنين فى إنشاء الجمعيات والنقابات ألا أن التشريعات المطبقة تسلب المواطنين هذا الحق وتحرمهم من ممارسته بحرية. وكنموذج لهذا الوضع فإن قانون النقابات العمالية فى مصر يعطى للجهة الإدارية وهى وزارة العمل سلطات واسعة بالنسبة للنقابات مثل الحق فى الاعتراض على تكوين النقابة وطلب حل مجلس الإدارة المنتخب ومنح وزير العمل سلطة تحديد شروط العضوية فى مجلس الإدارة وقواعد تمثيل أعضاء اللجان النقابية فى النقابات العامة. وحق تحديد مواعيد الانتخابات وإجراءات الترشيح والانتخاب لمجالس الإدارة، وإصدار اللائحة النموذجية واعتماد اللائحة المالية ومراقبة مالية النقابات. وما تزال هذه الوصاية الإدارية قائمة رغم صدور حكم المحكمة الدستورية فى ١٩٩٥/٤/١٥ الذى ينص على "حق النقابة ذاتها فى أن تقرر بنفسها أهدافها ووسائل تحقيقها وطرق تمويلها، والمواد والقواعد التى تنظم بها شئونها، ولا يجوز بوجه خاص ارهاقها بقيود تعطل مباشرتها لتلك الحقوق أو تمتعها بالشخصية الاعتبارية على قبولها الحد منها ولا أن يكون تأسيسها بأذن من الجهة الإدارية، ولا أن تتدخل هذه الجهة الإدارية فى عملها بما يعوق إدارتها لشئونها ولا أن تقرر حلها أو وقف نشاطها عقابا لها، ولا أن تحل نفسها محل المنظمة النقابية فيما تراه أفضل لتأكيد مصالح أعضائها والنضال من أجلها " .

ويؤكد موقف الحكومات من مؤسسات المجتمع المدنى أنها ما تزال تدير تفاعلات المجتمع بمنطق الحزب الواحد أو المسيطر وبآليات الاحتكار للقوة السياسية ولصناعة القرار، بل إن حصار المجتمع الأهلى يدل على رغبة هذه السلطة فى عدم السماح للتطورات والمبادرات المستقلة للجماهير بالإفلات من قبضة نظام الحكم (٢٩) .

ثانياً: احتكار الإعلام والحد من حرية الصحافة:

يعتبر الإعلام الحر والمستقل جزءاً من المجتمع المدنى بما يوفره للمواطنين من معارف تساعد على غرس قيم الثقافة المدنية

وتطورها مساهما بذلك فى تكوين رأى عام متفهم لضرورات تطوير مؤسسات يمارس المواطنون من خلالها دوراً إيجابياً فى الدفاع عن مصالحهم وتحسين أحوالهم، وممارسة التضامن الجماعى بما يقوى قدرتهم فى مواجهة إمكانيات الدولة الهائلة، كما يساعد الإعلام الحر والمستقل على تأكيد قيم الحوار والتسامح والتراضى على حلول وسط من خلال وسائل التنافس السلمية. ونحن نلاحظ أن هذا الدور الإعلامى مفتقد فى كثير من الأقطار العربية حيث تحرص الحكومات على إحكام سيطرتها على أجهزة الإعلام الجماهيرى كالتليفزيون والاذاعة واحتكارها بحيث لا تعبر ألا عن رأى الدولة، وتعمل هذه الحكومات أيضاً على الحد من حرية الصحافة. ولهذا فإن جزءاً هاماً من تحرك مؤسسات المجتمع المدنى والقوى الديمقراطية يجب أن يوجه إلى تحرير الإعلام من السيطرة الحكومية واتاحة الفرصة لكل اتجاهات الرأى أن تعبر عن نفسها وأن تتحول أجهزة الإعلام إلى منابر للحوار الحر ومصادر للمعلومات المتحررة من أى قيد وإثراء معارف المواطنين بما يمكنهم من التجاوب مع متطلبات المشاركة الإيجابية والتفاعل بشكل سليم مع التعددية الثقافية والدينية والسياسية التى هى احدى السمات الأساسية فى المجتمع العربى ولتحقيق ذلك يكتسب تحرير الاذاعة والتليفزيون من سيطرة الحكومة أهمية خاصة، وتعديل القوانين المنظمة لها لتصبح جهازاً إعلاميا مستقلا تمثل فيها التيارات الفكرية والسياسية وتحصل من خلالها الأحزاب السياسية على فرص متكافئة لمخاطبة الشعب. والغاء الرقابة الحكومية على الإذاعة والتليفزيون عدا ما يتعلق بالآداب العامة. وتعديل قوانين الصحافة والمطبوعات والنشر لفتح الباب أمام حرية إصدار الصحف، وتعديل المواد والنصوص القانونية التى تفرض عقوبات قاسية على قضايا الرأى والنشر(٣٠).

ثالثاً: الحد من الحريات والحقوق الأساسية:

لا يمكن ان ينمو المجتمع المدنى وتنضج مؤسساته فى ظل مناخ غير ديمقراطى، وهناك ارتباط قوى بين تطور المجتمع المدنى والانتقال إلى الديمقراطية فى أى مجتمع من المجتمعات. وقد ربط الإعلان العالمى لحقوق الإنسان بين الحق فى تكوين الجمعيات والحق فى المشاركة الشعبية وتوافر الحقوق والحريات الأساسية فى المجتمع، وحيث تتكامل هذه الجوانب الثلاثة باعتبارها شروطاً ضرورية للتطور الديمقراطى للمجتمع. ويلعب التضييق على الحريات والحقوق الأساسية دوراً محبطاً بالنسبة لإمكانيات تطور مؤسسات المجتمع المدنى وتشكل القيود المفروضة فى معظم الأقطار العربية على حرية التنظيم بما فى ذلك حق تشكيل الجمعيات وتأسيس النقابات عاملاً سلبياً يحول دون إسهام المواطنين فى العمل العام، كما يلعب دوراً مماثلا القيود المفروضة على حرية الرأى وحق التعبير وما يتعرض له المواطن من انتهاك لحقوقه المدنية. ومن المهم أن تنتهى كافة القيود المفروضة على ممارسة الإنسان العربى لحقوقه وحرياته الأساسية لتمكينه من المشاركة فى القضايا العامة للمجتمع والمساهمة الإيجابية فى تكوين مؤسسات اجتماعية وشعبية متحررة من أى قيود حكومية.

الآثار السلبية للتضييق على مؤسسات المجتمع المدنى:

سوف نكتفى هنا بمعالجة الآثار السلبية لموقف النظم السلطوية من مؤسسات المجتمع المدنى على دور هذه المؤسسات فى دعم التطور الديمقراطى للمجتمع بشكل عام بما تقوم به من دور فى تربية أعضائها وفق قيم ديمقراطية وتدريبهم من خلال الممارسة ومن خلال الحياة الداخلية للجمعية على السلوك الديمقراطى واكسابهم الخبرة التى تمكنهم من المساهمة فى تعزيز التطور الديمقراطى بالمجتمع خارج مؤسساتهم. وقد أدت القيود التى أشرنا إليها فى علاقة الأجهزة الإدارية بمؤسسات المجتمع المدنى وبالنسبة لحق تأسيس الجمعيات وتمتع المواطنين بحرياتهم

الأساسية واحتكار الإعلام للفئات الحاكمة، أدى هذا كله إلى آثار سلبية اضعفت الطابع الديمقراطى والدور الديمقراطى لمؤسسات المجتمع المدنى. ويمكن التعرف على هذه الحقيقة من خلال رصد واقع هذه المؤسسات فى المجالات الآتية:

١-مدى النمو فى العضوية الفاعلة والنشطة بالجمعية:

تتحدد ديمقراطية أى مؤسسة اجتماعية بعوامل متعددة يأتى على رأسها مدى مشاركة الأعضاء فى نشاطها ابتداءً من تخطيط النشاط إلى التنفيذ والتقييم ومراقبة الأداء وانتخاب القيادات، كما تتحدد ديمقراطية المؤسسة بمدى اتساع العضوية الفاعلة والنشطة ونموها فترة بعد أخرى. ولكننا نلاحظ أن عضوية كثير من الجمعيات الأهلية والمؤسسات القائمة على العضوية الاختيارية تتآكل عاما بعد الآخر ولا يوجد زيادة فى العضوية إلا بالنسبة للمؤسسات التى تشترط للاستفادة من خدماتها أن يكون المستفيد عضواً بها.

٢-مستوى المشاركة فى حضور الجمعية العمومية للمنظمة:

وإذا كان النمو فى العضوية يعتبر مؤشراً على قدرة المنظمة على اجتذاب نشطاء جدد، فإن مستوى مشاركة العضوية وحضورها الجمعية العمومية للمنظمة (وهى أعلى سلطة فى المنظمة بحكم القانون) يشير إلى مستوى فاعلية الأعضاء ومشاركتهم فى صنع توجهاتها، وتحديد أولويات أنشطتها، والرقابة على أعمالها، وانتخاب قياداتها. وتؤكد الدراسات الميدانية عزوف الأعضاء عن حضور اجتماعات الجمعيات العمومية التى تنعقد بأقل نصاب قانونى بعد تأجيلها أكثر من مرة، وغالباً ما يقتصر الحضور على أعضاء مجلس الإدارة والعناصر المرتبطة بها والعاملين بأجر فى المنظمة. وبالتالى فإن اجتماعات الجمعية العمومية التى تعتبر أهم مؤسسات المشاركة داخل المنظمة هى اجتماعات شكلية لا تعكس مشاركة حقيقية وفاعلة للأعضاء، وتنفرد قلة محدودة العدد بإدارة المنظمة، مما يضعف الطابع الديمقراطى للمنظمة.

٣-معدلات التغيير فى عضوية مجالس الإدارة:

تقاس ديمقراطية أى مؤسسة أيضاً بمعدلات التغيير فى عضوية هيئاتها القيادية لاتاحة الفرصة لتداول القيادة أمام أكبر عدد ممكن من أعضائها للتدريب على القيادة واكتساب خبراتها. ومن ثم يتأهل هؤلاء الأعضاء للمشاركة فى العمل العام خارج المنظمة ويتزودون بالخبرة اللازمة للقيام بدور قيادى. وبذلك تساهم مؤسسات المجتمع المدنى فى تزويد مختلف مجالات المجتمع بالقيادات الجديدة مما يعزز التطور الديمقراطى للمجتمع بصفة عامة. وتشير نتائج الدراسات الميدانية فى أكثر من قطر عربى إلى محدودية الدور الذى تقوم به هذه المؤسسات فى هذا الصدد، حيث يلاحظ جمود النخبة داخل المؤسسة واستمرارها فى القيادة لسنوات طويلة وارتفاع متوسط اعمارها مما لا يتيح للأجيال الجديدة فرصة حقيقية لتولى القيادة واكتساب خبراتها، وتتقاعس بذلك عن أداء أحد أدوارها الأساسية وهو تزويد المجتمع بالقيادات الجديدة.

٤-آلية إصدار القرارات:

تتفرد النخبة المحدودة فى قيادة المنظمة باصدار القرارات المحددة لسياساتها وأولوياتها، ولا تتوفر بالتالى فرصة واسعة للمشاركة فى صنع سياسات المنظمة وتوجهاتها، حيث ينفرد مجلس الإدارة بالسلطة الفعلية فى إصدار معظم القرارات. ويشرف رئيس المجلس على العمل اليومى ويصدر القرارات المطلوبة لتسييره. وهكذا تصبح مؤسسات المجتمع المدنى صورة مما يجرى على مستوى السلطة العليا فى المجتمع من تركز القرار فى يد قلة محدودة أو فرد واحد، ولا يتوفر لها امكانية حقيقية لتجسيد نمط ديمقراطى فى القيادة ينعكس بعد ذلك على دوائر أوسع من مؤسسات المجتمع المدنى.

هكذا فإنه فى ظل السلطوية والسيطرة

الحكومية على مؤسسات المجتمع المدنى لا تستطيع هذه المؤسسات أن تقوم بدور فعال فى التمكين للتطور الديمقراطى للمجتمع. وما يزال هناك فجوة كبيرة بين الدور المنوط بها وما تقوم به فعلاً. ومن المهم اختراق هذا الوضع بعمل نضالى طويل المدى يستهدف تحرير الإنسان العربى وتمكينه من السيطرة على مصيره انطلاقاً من قدرته على بناء منظمات شعبية مستقلة يمارس من خلالها عملا جماعياً يؤهله للقيام بدور أكبر فى المجتمع، ويساهم أيضاً من خلال تطور هذه المنظمات فى دفع التطور الديمقراطى للمجتمع. وهناك بالفعل جهود مستمرة ومعارك متصلة بين مؤسسات المجتمع المدنى والقوى الديمقراطية وبين بقايا الاستبداد والأنظمة السلطوية سوف يحسمها فى النهاية قدرة هذه القوى والمؤسسات على ترسيخ ثقافة مدنية ديمقراطية فى المجتمع وتوفير أكبر قدر من الحريات والحقوق الأساسية وتطوير أشكال مناسبة للعمل الجماعى وإفراز قيادات جديدة تواصل حركة التطور الديمقراطى استناداً إلى مجتمع مدنى قوى ومستقل.

الهوامش

(١) الدكتور عزمى بشارة، تحرير فلسطين تحرير الإنسان العربى، مجلة وجهات نظر، العدد الثالث والعشرون، ديسمبر ٢٠٠٠، تصدر عن الشركة المصرية للنشر العربى والدولى. القاهرة ص ٢٥.

(٢) الدكتور عزمى بشارة، المرجع السابق ص ٢٦.

(٣) عبد الغفار شكر، الجمعيات الأهلية الإسلامية وعلاقتها بالديمقراطية، ورقة بحثية من دراسة الجمعيات الأهلية الإسلامية، مركز البحوث العربية بالقاهرة ١٩٩٩ (غير منشورة).

(٤) د.الحبيب الجنحانى، المجتمع المدنى بين النظرية والممارسة، مجلة عالم الفكر، تصدر عن المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، دولة الكويت، العدد الثالث المجلد السابع والعشرون، يناير / مارس ١٩٩٩، ص ٣٦.

(٥) الدكتور أحمد ثابت، الديمقراطية المصرية على مشارف القرن القادم، كتاب المحروسة مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى يناير ١٩٩٩ ص ٢.

(٦) الدكتور مصطفى كامل السيد، مفهوم المجتمع المدنى ومصر، ورقة مقدمة إلى مؤتمر مستقبل التطور الديمقراطى فى مصر، جماعة تنمية الديمقراطية، ٢-٣ نوفمبر ١٩٩٧، القاهرة، ص ٣.

(٧) د.أحمد ثابت، مرجع سابق.

(٨) عبد الغفار شكر، المجتمع المدنى العربى، جريدة البيان، الامارات العربية المتحدة، ١٦ ابريل

١٩٩٤.
(٩) د.سعد الدين ابراهيم، المجتمع المدنى والتحول الديمقراطى فى الوطن العربى، مركز ابن خلدون، القاهرة، التقرير السنوى ١٩٩٣. ص ١٣.
(١٠) عبد الغفار شكر، الجمعيات الأهلية الاسلامية، مرجع سابق.
(١١) د. أمانى قنديل، إلى أى حد يمكن الحديث عن مجتمع مدنى متطور فى مصر؟ ورقة مقدمة إلى مؤتمر مستقبل التطور الديمقراطى فى مصر، جماعة تنمية الديمقراطية، ٢-٣ نوفمبر ١٩٩٧، القاهرة ص ٣.
(١٢) د.أمين مكى مدنى، تشريعات وقوانين المنظمات الأهلية العربية، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الثانى للمنظمات الأهلية العربية، القاهرة ١٧-١٩ مايو ١٩٩٧.
(١٣) د.أمين مكى مدنى، المرجع السابق.
(١٤) حسين عبد الرازق، التنمية والديمقراطية وحرية التنظيم فى مصر، ورقة مقدمة إلى مؤتمر التنمية والديمقراطية والمجتمع المدنى، دار الخدمات النقابية، ٢٧-٣٠ يناير ٢٠٠٠.
(١٥) محمد عابد الجابرى، إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدنى فى الوطن العربى، مجلة المستقبل العربى، بيروت السنة الخامسة عشرة، العدد ١٦٧ يناير ١٩٩٣ ص ٦.
(١٦) د.سعد الدين ابراهيم، مرجع سابق ص ٢٨.
(١٧) د.سعد الدين ابراهيم، مرجع سابق ص ٢٩.
(١٨) حسين عبد الرازق، مرجع سابق.
(١٩) د.أحمد ثابت مرجع سابق ص ١٢٦.
(٢٠) الهيئة العامة للاستعلامات جمهورية مصر العربية، المؤسسات التشريعية والتعددية السياسية فى الوطن العربى، سلسلة دراسات دولية، العدد رقم ١٨، يناير ١٩٩٩ ص ١٣٠، ١٣١.
(٢١) عبد الغفار شكر، الأحزاب العربية وثقافة حقوق الإنسان، ورقة مقدمة إلى مؤتمر قضايا تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، ١٣-١٦ اكتوبر ٢٠٠٠، ص ٢.
(٢٢) هديل غنيم، الثقافة السياسية فى مصر والتطور الديمقراطى، ورقة مقدمة إلى مؤتمر مستقبل التطور الديمقراطى فى مصر، جماعة تنمية الديمقراطية، القاهرة، ٢-٣ نوفمبر ١٩٩٧ ص ٢١.
(٢٣) هديل غنيم، المرجع السابق ص ١٤.
(٢٤) ايمان شومان ومحمد ياسر الخواجة، الأحزاب والتنشئة السياسية فى مصر، بحث مقدم إلى مؤتمر الثقافة بين التغير والاستمرارية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة مصر.
(٢٥) الهيئة العامة للاستعلامات، مرجع سابق ص ١٣٢ - ١٣٤.
(٢٦) د.أمانى قنديل، المجتمع المدنى فى العالم العربى، منظمة التحالف العالمى لمشاركة المواطن ودار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٩٤ ص ٦٨،٦٩.
(٢٧) د.أمانى قنديل، المرجع السابق ص ٨٢.
(٢٨) الدكتور أمين مكى مدنى، مرجع سابق.
(٢٩) د.أحمد ثابت، مرجع سابق ص ٩٨.
(٣٠) حسين عبد الرازق، الديمقراطية، مصر وقضايا المستقبل، كتاب الأهالى، سلسلة كتب شهرية

جرامشى و المجتمع المدنى

■ جمال عمر

١- المقدمة :

تتناول هذه الدراسة مفهوم المجتمع المدنى ، و هو المفهوم الذى صاحبه رواج كبير فى السنوات الاخيرة من خلال وسائل الاعلام العالمية و مراكز البحوث و الدراسات الاكاديمية ، كما عقدت ندوات كثيرة فى كل انحاء العالم و فى عالمنا العربى لدراسة و تحديد دلالات هذا المفهوم . و قد ارتبط هذا الرواج الكبير لمفهوم المجتمع المدنى اساساً بانهيار المنظومة الاشتراكية ، و التحولات الكبيرة التى شهدتها تلك المجتمعات و التى كان وراءها فاعلون جدد من منظمات المجتمع المدنى التى تحدت سيطرة و تسلط الدول و الاحزاب الاشتراكية و الشيوعية فى تلك البلاد ، ففى بولندا كان هناك كل من الكنيسة و نقابة تضامن العمالية ، كما كان هناك المنتدى المدنى فى تشيكوسلوفاكيا و المنتدى الجديد فى المانيا الشرقية و المنتدى الديمقراطى فى المجر . كما ارتبط رواج مفهوم المجتمع المدنى بسقوط النظم السلطوية فى امريكا اللاتينية و بعض دول جنوب آسيا و الدور الكبير الذى لعبته منظمات المجتمع المدنى فى ذلك . و قد صاحب ذلك السقوط المدوى لانظمة الحكم الاشتراكى و الانظمة السلطوية الاخرى ذيوع و انتشار الكتابات الفكرية و الايديولوجية التى تنظر للموجة الثالثة للديمقراطية و ا لدور المتعاظم لمنظمات المجتمع المدنى و نهاية التاريخ بانتصار الليبرالية الغربية النهائى ، و ايضاً بالحديث عن نظام عالمى جديد تحتل فيه الديمقراطية و المجتمع المدنى اهم اركانه .

وفى هذا الاطار العام لاتساع الحديث عن المجتمع المدنى تسعى الدراسة لتناول اشكالية المجتمع المدنى فى ضوء اطروحات الفكر الماركسى بشكل عام ، و على الاخص اطروحات المفكر و المناضل الماركسى الايطالى انطونيو جرامشى (١٨٩١ - ١٩٣٧) ، و دراسة مفهوم المجتمع المدنى فى الفكر الماركسى تستلزم منا التعرض لمفهوم المجتمع المدنى عند هيجل على اعتبار ان المفهوم كان ضمن المفاهيم الاولى التى

جادل ماركس فيها هيجل، كما تحاول الدراسة الاجابة على عدد من التساؤلات منها :

١- ماهى الاطروحات التى قدمها الفكر الماركسى (ماركس و انجلز و لينين) للتعامل مع مفهوم المجتمع المدنى ؟

٢- ما هى رؤية جرامشى للمجتمع المدنى ؟ و هل مثلت تلك الرؤية تحولاً جديداً فى اطار تعامل الفكر الماركسى مع هذا المفهوم ؟

المبحث الاول : مفهوم المجتمع المدنى فى ضوء اطروحات هيجل

فى سنة ١٨٢١ نشر هيجل كتابه الشهير " مبادئ فلسفة الحق " الذى تضمن رؤيته للدولة و المجتمع المدنى، و هى الرؤية التى اختلفت تماماً عن رؤية سابقيه من الفلاسفة و المفكرين .

و قد تأثرت رؤية هيجل للدولة و المجتمع المدنى و العلاقة بينهما بعاملين اساسيين هما

١- النظرية الاقتصادية الكلاسيكية و ممثلها الاول آدم سميث، و التطور الاقتصادى الرأسمالى الاوروبى .

٢- واقع التأخر الاقتصادى النسبى الذى كانت تعيشه المانيا فى ذلك الوقت مقارنة بفرنسا و انجلترا، و ضعف البرجوازية الالمانية و ترددها و ميلها نحو المساومة مع الارستقراطية البروسية .

و فى ظل هذه الظروف التاريخية، تأكد هيجل من ان البرجوازية الالمانية لن تتمكن من القيام بمهامها التاريخية فى إنهاض الاقتصاد الالمانى و تجاوز تخلفها النسبى، و من ثم اعطى للدولة الالمانية الدور الحاسم الذى لابد و ان تلعبه لفرض سياستها التنموية على جميع السكان الالمان (١)

و من هنا تحددت رؤية هيجل لكل من المجتمع المدنى و الدولة . و يمكن ابراز الملامح الرئيسية لكل من المجتمع المدنى و الدولة و العلاقة بينهما فى ضوء رؤية هيجل على النحو التالى :

المجتمع المدنى :-

١- يتكون المجتمع المدنى من الافراد و الطبقات و الجماعات و المؤسسات و تنتظم كلها داخل القانون المدنى .

٢- يقع المجتمع المدنى بين الاسرة و الدولة .

٣- المجتمع المدنى هو فضاء المؤسسات الحرة، و الجماعات الحرفية، و هو مجال تقسيم العمل و اشباع الحاجات المادية، و هو فى الوقت نفسه مجال تنافس المصالح الخاصة و المتعارضة .

٤- ان المجتمع المدنى هو اقرب شبهاً بحقل صراع مضطرب حيث تتصادم المصالح الخاصة، فكل شخص يكون مشغولاً فقط بامن ملكيته و يعمل فى دأب لتحقيق مصالحه الذاتية .. فالمجتمع المدنى منظومة غير مستقرة، و مهددة باستمرار بالانفجار . و يقع، نتيجة لذلك، ضحية صراع المصالح و الطبقات الاجتماعية، مشكلاً مشهداً لكل انواع العربدة الاجتماعية و البؤس و الفساد (٢)

الدولة :-

و على هذا الأساس، لم يبد هيجل حماساً للمجتمع المدنى، فقد اعتبره وحدة عاجزة فى حاجة مستمرة الى المراقبة الدائمة من الدولة (٣)، كما اكد هيجل على عجزه عن اقامة العقل و الحرية من تلقاء ذاته (٤)

فالدولة عند هيجل هى الاطار القوى القادر على تحقيق هذه الغاية، و هى القادرة على صيانة مصالح المجتمع المدنى . فهى (أى الدولة) المجسدة للمصالح العامة . فالدولة تقوم على تحقيق مصالح عامة لكل افراد المجتمع، و تسعى الى غاية اخلاقية مشتركة دونما نظر الى المصالح المحددة لبعض الجماعات الموجودة داخل حدودها .

و لتحقيق هذه الغاية فان الذى يدير الدولة هو طبقة عامة من المواطنين المدنيين و العسكريين الذين يضعون هذه المصلحة العامة موضع الاعتبار، بتجرد و دونما انانية (٥) .

فالمجتمع المدنى عند هيجل لا يتحقق الا عبر الدولة . و على الدولة ان تؤمن حل التناقضات الداخلية للمجتمع المدنى، و من واجب المجتمع المدنى، بالنتيجة، ان يخضع لسلطة الدولة (٦) و تتحقق العلاقة التنظيمية بين المجتمع

المدنى و الدولة من وجهة نظر هيجل باسلوبين

الاول : مباشر ، من خلال انتخاب نواب عن المواطنين فى المجلس التشريعى للدولة .

الثانى : غير مباشر ، من خلال تمثيل المتحدثين باسم الطبقات و الروابط المختلفة لاعضاء تلك التجمعات فى اتصالهم المستمر بالدولة ، التى تجسد الغايات الاخلاقية العامة لكل مواطنيها (٧)

المبحث الثانى : مفهوم المجتمع المدنى فى ضوء اطروحات ماركس

كان مفهوم المجتمع المدنى من المفاهيم الاولى التى جادل فيها ماركس هيجل عام ١٨٤٣ فى نقده حقوق الدولة فى الرؤية الهيجلية . فعلى الرغم من اتفاق ماركس مع استاذه على ان المجتمع المدنى يستند إلى علاقات الانتاج المادية ، و ان المجتمع المدنى هو فضاء مواجهات بين المصالح الاقتصادية طبقاً للقيم البرجوازية ، و انه المجال الذى تتضح فيه التناقضات الطبقية بجلاء ، الا انه (اى ماركس) نظر الى العلاقة بين الدولة و المجتمع المدنى نظرة تخالف ما ذهب اليه هيجل . فالمجتمع المدنى و الذى يشمل كل التفاعلات المادية للافراد فى إطار مرحلة معينة من تطور القوى المادية ، و يحتضن كل الحياة الصناعية و التجارية فى تلك المرحلة ، يتجاوز الدولة و الامة (٨) . فالمجتمع المدنى لدى ماركس هو اوسع من الدولة ، و له امتدادات خارجها ، و من ناحية ثانية فهو الذى يقيم الدولة فى مرحلة معينة من تطور القوى الانتاجية (٩)

و يرى ماركس ان الدولة ليست هى التى تكيف المجتمع المدنى و تنظمه ، بل ان المجتمع المدنى هو الذى يكيف الدولة و ينظمها (١٠) .

و فى مقابل المجتمع المدنى الذى يتحرك الانسان فى فضائه ، ذائداً عن مصالحه الشخصية ، و عالمه الخاص ، يضع ماركس الدولة التى لا تمثل فى نظره الا فضاءً بيروقراطياً يعانى فيه الانسان من الاغتراب .

و لا يمكن ان نفهم هذا الموقف السلبى من الدولة ، و وضع المجتمع المدنى مقابلاً لها الا اذا وضعنا المفهوم الماركسى فى الظرف التاريخى للنضال الفكرى السياسى ، و الاقتصادى الاجتماعى الذى عرفه النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، فلا غرو بعد ذلك ان يرى ماركس فى فصل هيجل المجتمع المدنى عن السياسة تناقضاً ، فالحياة الخاصة تحتاج الى قوانين تنظم شئونها ، و الى سلطة تشرف عليها ، فتكتسب عندئذ بعداً سياسياً (١١) .

و بالنسبة للعلاقة بين الدولة و المجتمع المدنى ، فاننا نجد ان كتابات ماركس قد تفاوتت بخصوص هذه المسالة . و نكتشف ان هناك رؤيتين لهذه العلاقة تتفاوتان ما بين الاستقلال النسبى للدولة ازاء المجتمع المدنى و بالعكس ، و بين ان تكون الدولة اداة للتسلط السياسى و الاقتصادى لصالح الطبقة المسيطرة اقتصادياً :

× ففى الحالة الاولى : تتحقق الدولة كأداة تسلط طبقى إذا تمكنت طبقة معينة او قسم من طبقة من فرض ارادتها على سائر الطبقات ، فان الدولة تصبح مجرد هيئة اركان الطبقة المسيطرة عليها (١٢) ، و هذه الرؤية نجدها ضمن الآثار الرسمية لماركس (رأس المال ، البيان الشيوعى)(١٣) .

× اما الحالة الثانية و التى تعطى الدولة نوعاً من الاستقلالية النسبية ازاء المجتمع - العكس صحيح ، فتتحقق فى حالة عدم قدرة اى طبقة على السيطرة . و هذه الرؤية نجدها ضمن كتابات ماركس الاقل شهرة (١٨ برومبير ، الاشكال الاولية) (١٤)

و قد سيطرت الرؤية الاولى التى ترى فى الدولة وسيلة سيطرة سياسية و طبقية لصالح الطبقة المسيطرة اقتصادياً على حساب الرؤية الثانية التى تعطى الدولة نوعاً من الاستقلالية النسبية ازاء المجتمع ، خصوصاً و ان كتاب انجلز " اصل العائلة " الذى تضمن هذه الرؤية قد طبع مباشرة اثناء الثورة البلشفية مع القضاء على الدولة القيصرية و تعويضها بدولة

" ديكتاتورية البروليتاريا " ، فقد اصبحت هذه الرؤية تحتل مكان الصدارة فى تفكير لينين فى كتابه " الدولة و الثورة " الذى تحول فيما بعد الى عقيدة لدى الفكر الاشتراكى . اما الرؤية الثانية ، فقد تم التخلى عنها بسرعة بتهمة الاصلاحية ، خاصة و انه قد تم الدفاع عنها فى الغالب من قبل مهزومين سياسياً امثال كاوتسكى و برنشتاين وغيرهما من اللذين ذبحهم لينين نظرياً متهماً اياهم بالتحريفية البرجوازية الصغيرة (١٥) .

و نتيجة لسيطرة فكرة ان الدولة هى " اداة الطبقة الحاكمة " و انها " آلية قهر طبقة لاخرى " ، و ما تبع ذلك من ان الديمقراطية البرلمانية فى ظل الراسمالية هى مجرد ديمقراطية للطبقة الحاكمة ، و ديكتاتورية بالنسبة للطبقة العاملة ، فتكون النتيجة هى انه مع الثورة الاشتراكية فانه من الضرورى على البروليتاريا ان تدمر الدولة الديمقراطية البرلمانية و ان تستبدلها بنمط مختلف للدولة ، اى بالديمقراطية السوفيتية التى ستصبح ديكتاتورية البروليتاريا على الراسمالية (١٦) .

و قد شكلت نظرية لينين عن الديمقراطية البرلمانية ضربة خطيرة للاحزاب الشيوعية التى تنخرط فى النضال من اجل جبهات شعبية ، فاذا كانت النظم البرلمانية ادوات للسيطرة البرجوازية فلابد ان تتخلص منها الثورة الاشتراكية ، و قد عرض ذلك الاحزاب الشيوعية للانتقاد ، باعتبار ان دفاعهم القائم عن الديمقراطية هو مجرد تكتيك .

و لذلك فقد التزم الشيوعيون الأوروبيون بالديمقراطية البرلمانية التى يمكن الا تكون تعبيراً خالصاً عن السيطرة الراسمالية . و قدم الحزب الشيوعى البريطانى حلاً جزئياً لهذا التناقض فى برنامجه حول " الطريق البريطانى للاشتراكية " الذى اعلن فيه تفضيله للطريق البرلمانى الى السلطة للطبقة العاملة عن القول بالنمط السوفيتى . و لم يحل ذلك المشكلة النظرية لعلاقة الاشتراكية بالديمقراطية حتى قدم مفهوم جرامشى عن الهيمنة ، و هو الحل القائم على الاعتراف بان النضالات الديمقراطية الشعبية و المؤسسات البرلمانية التى تسهم هذه النضالات فى اقامتها ليست بالضرورة ذات طابع طبقى ، انها بالاحرى الارضية السياسية بين الطبقتين الرئيسيتين (الراسمالية و العمال) و للتقدم نحو الاشتراكية فان الحركة العمالية عليها ان تجد الطريق لربط النضالات الديمقراطية باهدافها الاشتراكية مؤسسة التحالف الذى يمكنها من تحقيق قيادتها الوطنية (١٧)

المبحث الثالث : جرامشى و المجتمع المدنى

بعد غياب استمر لاكثر من نصف القرن عاد مفهوم المجتمع المدنى للحياة و لدائرة الجدل السياسى مع الفيلسوف و الزعيم الشيوعى الايطالى انطونيو جرامشى (١٨٩١ - ١٩٣٧) .

فبعد نهاية الحرب العالمية الاولى و انتصار الثورة البلشفية فى روسيا ، كان السؤال الرئيسى الذى واجه جرامشى يتمثل فى كيفية وصول الاحزاب الشيوعية و الاشتراكية فى المجتمعات ذات التقاليد الديمقراطية البرجوازية الى السلطة ؟ و الى اى مدى يمكن ان تتلاءم الاستراتيجية الثورية التى اتبعها البلاشفة فى روسيا مع الظروف المميزة للمجتمع الايطالى ؟ .

و للاجابة عن هذا السؤال المركزى فقد استعاد جرامشى مفهوم المجتمع المدنى الذى كان قد اختفى كلياً من الخطاب الغربى حول الحياة السياسية منذ النصف الثانى للقرن التاسع عشر .

فقد رأى جرامشى ان ما يميز الشرق عن الغرب (روسيا / ايطاليا) يتمثل فى " ان الدولة فى الشرق هى كل شىء ، و المجتمع المدنى لا يزال هلامياً . اما فى الغرب فلا يمكن اختزال الدولة الى جهاز للقمع . فهى اشبه بقلعة محاطة بنظام دفاعى من الحصون و الخنادق ، التى تتمثل فى مؤسسات " المجتمع المدنى " (الاحزاب السياسية و النقابات و الجمعيات و الكنيسة و المدارس و الصحافة ... الخ) ، التى

تمارس الطبقة الحاكمة من خلالها هيمنتها على الطبقات المحكومة ، و على الحياة الوطنية و الاجتماعية و الثقافية "(١٨) .

ففى روسيا القيصرية كانت السلطة مركزة تماماً فى يد الدولة ، و كان من الممكن الاستيلاء على السلطة فى لحظة تاريخية واحدة ، و لكن البلاد التى يكون فيها المجتمع المدنى متطوراً بشكل جيد كما فى اوروبا الغربية فإن " حرب الحركة " لابد ان تخلى السبيل لاستراتيجية مختلفة ، إلى" حرب المواقع " (١٩) . و من هنا فان الاستيلاء على السلطة فى الغرب يقتضى تطوير استراتيجية جديدة مخالفة لاستراتيجية البلاشفة ، استراتيجية تقوم على استخدام الايديولوجيا فى سبيل الهيمنة ، اى استخدام المثقفين لانتاج رأسمال رمزى بواسطة النقابات و المدارس ... الخ لتحقيق الهيمنة (٢٠) .

و فى اطار بحث جرامشى عن نظرية للاشتراكية فى مجتمعات اوروبا الغربية ، فقد توصل الى انتاج جملة من المفاهيم المتداخلة و المتقاطعة التى لا يمكن التعرف على دلالات مفهوم المجتمع المدنى بدون التعرض لها ، بالاضافة الى تطويره لمفهوم المجتمع المدنى .

١- المجتمع المدنى:

المجتمع المدنى لدى جرامشى يتمثل فى النقابات و الاحزاب و الصحافة و المدارس و الكنيسة ...الخ ، و هى مجموعة التنظيمات الخاصة التى ترتبط بوظيفة الهيمنة . و هى وظيفة يتم القيام بها بواسطة المثقفين .

و هو الفضاء الذى يمارس فيه الرأسماليون و العمال و الآخرون نضالاتهم السياسية و الايديولوجية ، فهو ليس فقط فضاء الصراعات الطبقية ، و انما هو ايضاً فضاء جميع النضالات الشعبية و الديمقراطية التى تنبثق عن الطرق المختلفة التى يتجمع فيها الناس معاً عبر النوع و الجنس و الجيل و الجماعة المحلية و الاقليم و الامة ... الخ .

و ذهب جرامشى الى ان مؤسسات المجتمع المدنى ، و التى تشكل وعى المواطنين مثل المؤسسات التعليمية و الثقافية و الاعلامية ، و المؤسسات التقليدية الموروثة عن الماضى مثل المؤسسات الدينية و مثقفيها هى التى يعود لها الفضل فى استقرار نمط انتاج معين أو نوع معين من التنظيم الاقتصادى للمجتمع ، و داخلها يدور الصراع الذى قد يؤدى الى التحول عن هذا النمط و انتقال المجتمع الى مرحلة تاريخية أخرى (٢١) .

و يؤكد جرامشى على ان المجتمع المدنى ليس افرازاً للنمط الانتاجى ، او بنية فوقية لقاعدة اقتصادية، بل هو فى نظره يتموقع بين القاعدة الاقتصادية و بين الدولة بقوة قوانينها و جهازها القمعى ، و يصبح له دور بعيد الشان فى المجتمع البرجوازى الصناعى الحديث ، و يلقى ايام الازمات بقوى مؤثرة ، قادرة على مواجهة الاجهزة القمعية للدولة ، و الحد من **مفعولها** (٢٢) .

٢- الهيمنة (٢٣):

تتمثل نقطة الانطلاق فى مفهوم جرامشى عن " الهيمنة " فى ان طبقة ما و ممثليها يمكن ان تمارس السلطة على طبقات اخرى خاصة عن طريق الجمع بين القهر و الاقتناع . فالهيمنة علاقة ، لا تقوم على الاخضاع عن طريق القوة ، و لكن بالقبول عن طريق القيادة السياسية و الايديولوجية ، انها تنظيم القبول .

فالهيمنة عند جرامشى علاقة بين الطبقات و القوى الاجتماعية الاخرى ، و الطبقة المهيمنة ، أو الفئة المهيمنة منها هى تلك التى تحصل على قبول الطبقات و القوى الاجتماعية الاخرى عن طريق خلق نظام للتحالفات و المحافظة عليها عبر النضال السياسى و الايديولوجى .

و تعتبر فكرة بناء نظام للتحالفات فكرة مركزية فى مفهوم الهيمنة . و يقول جرامشى فى كراسته " عن بعض اوجه المسألة الجنوبية " : " تستطيع الطبقة العاملة ان تصبح طبقة قائدة و مسيطرة بقدر ما تنجح فى خلق نظام للتحالفات يسمح لها بتعبئة اغلبية السكان ضد الراسمالية و الدولة البرجوازية . و تستطيع الطبقة العاملة ان تتطور الى طبقة مهيمنة اذا

اخذت فى الاعتبار مصالح الطبقات و القوى الاجتماعية الاخرى، و اكتشاف طرق الجمع بين مصلحتها و هذه المصالح الاخرى" . انها يجب ان تذهب الى ابعد من النضالات الفئوية التى يسميها جرامشى بالنضالات " الطائفية الاقتصادية " و ان تكون مستعدة لاجراء المساومات حتى تصير الممثل الوطنى لكتلة عريضة من القوى الاجتماعية .

من هنا فان العلاقة بين الطبقتين الرئيسيتين ، الراسمالية و العمال ، لا تغدو تلك العلاقة البسيطة بين طبقتين متعارضتين فقط ، اذ انها فى الواقع علاقة معقدة تجمع فيها الطبقات و القوى الاجتماعية الاخرى ، و يكافح كل طرف لتعزيز نمطه فى التحالف ، و تفكيك تحالفات الطرف الآخر ، لينتقل ميزان القوى لصالحه . فأى طبقة لا تستطيع ان تحقق القيادة الوطنية و ان تصبح مهيمنة اذا ربطت نفسها فقط بالمصالح الطبقية ، أنها لابد أن تأخذ فى اعتبارها المطالب و النضالات الشعبية و الديمقراطية لهؤلاء الناس الذين ليس لهم ملامح طبقية نقية أى ممن لا يأتون مباشرة نتيجة علاقات الانتاج .

وتتوفر الأمثلة على ذلك فى النضالات الراديكالية والشعبية من أجل الحريات المدنية وحركات التحرر الوطنى والحركة النسائية وحركة السلام والحركات المعبرة عن مطالب الاقليات العرقية والشباب والطلاب ، ولكل هؤلاء سماتهم الخاصة ولايمكن أن يتحددوا بالنضالات الطبقية ومع ذلك فإنهم مرتبطون بها من هنا يصبح للهيمنة بعدا وطنيا وشعبيا بقدر مالها من بعد طبقى .

وهى تتطلب توحيد التنوع الممثل فى القوى الاجتماعية المختلفة فى تحالف ديمقراطى عريض يعبر عن ارادة جمعية وطنية شعبية بالقدر الذى تحافظ فيه كل من هذه القوى على استقلالها الخاص وتدفع بمساهمتها الخاصة فى مسيرة التقدم نحو الاشتراكية وهذه الاستراتيجية لبناء كتلة عريضة من قوى اجتماعية متنوعة توحدها رؤية مشتركة للعالم وهى التى اسماها جرامشى "حرب المواقع" .

ويتطلب جهد عبور الطبقة العاملة من المرحلة "الاقتصادية الطائفية" الى مرحلة الهيمنه عملية تحول فى الوعى السياسى للطبقة العاملة بل ولأعضاء الطبقات والجماعات الأخرى ممن يحتاج الموقف تأييدهم لاقامة التحالف العريض..

لابد أن تكون هذه الأيديولوجيا مركبا يأخذ فى اعتباره التقاليد التاريخية الفريدة للبلد والمساهمات التى قدمتها مختلف الحركات الاجتماعية التى تشكل الكتلة المهيمنه ويسمى جرامش عملية النضال الايديولوجى هذه الاصلاح الفكرى والمعنوى .

ويتطلب ذلك فهما لطبيعة الايديولوجيا والطريقة التى يرتبط بها فكر الناس بانشطتهم العملية ، ويصمم جرامشى على مادية الايديولوجية بمعنى ان لها حضورا ماديا فى الممارسات الاجتماعية للافراد والايديولوجيا ليست اخيلة فردية بل انها تتجسد فى الانماط الجماعية لاسلوب الحياة والسلوك .

ولكى نفهم العلاقة بين الايديولوجيا والافراد الذين يتأثرون بها يبدأ جرامشى بما يسميه الحس المشترك اى الطريقة النقدية وغير الواعية التى يدرك بها الانسان العالم التى غالبا ما تكون مضطربة ومتناقضة ومركبة من الفولكلور والاساطير والخبرة الشعبية ، ويصبح على الماركسية ان تشكل نقدا "للحس المشترك" وان تمكن الشعب من تنمية "النويات الايجابية" لديه – والتى اسماها جرامشى "الحس الجيد" لتصبح نظرة اكثر تماسكا .

و يجب ان تحقق الطبقة التى تتقدم نحو الهيمنه فى المجتمع المدنى قيادة ايضا فى ساحة الانتاج ، ولأن البرجوازية تتطلب ضبطا حاسما لعملية الانتاج فإنها لهذا السبب فقط يمكنها ايضا ان تصبح الطبقة المهيمنة فى المجتمع المدنى وان تشكل سلطة الدولة .

لكن سيطرة الراسمالية على الانتاج لم تكن أبدا مطلقة فقد كانت تواجه دائما نقيضها المتمثل فى الطبقة العاملة وكانت هناك دائما

نضالات من قبل العمال ونقابتهم حول ظروف العمل وشروط استعمال آلات جديدة وبالتالى لا تبدو مقولة البنية التحتية و الفوقية مرضية .

و قد يضللنا ان نفكر بصيغة الفصل الحاد بين مجال الاقتصاد (انتاج فائض القيمة) و مجال السياسة (النضال من اجل سلطة الدولة) ، و على العكس فإن العلاقات الاجتماعية للمجتمع المدنى تتداخل مع علاقات الانتاج .

و يستعمل جرامشى مصطلح " الكتلة التاريخية " لايضاح الطريقة التى تجمع بها الطبقة المهيمنة بين قيادة كتلة من القوى الاجتماعية فى المجتمع المدنى و بين قيادتها لمجال الانتاج .

والثورة هى مد عملية هيمنه الطبقة العاملة وبناء كتلة تاريخية جديدة وليست قطعا حادا عند لحظة معينة تنتقل بها الدولة من طبقة لاخرى ، ومن هنا فان الانتقال الى الاشتراكية يتكون من عمليتين متميزتين متداخلتين مع بعضهما الاخر يتمثلان فى نمو هيمنة الطبقة العاملة وتحول الدولة الى دولة اشتراكية .

ويرى جرامش أنه من الأفضل أن تفهم السلطة كعلاقة، فالعلاقات الاجتماعية فى المجتمع المدنى هى ايضا علاقات سلطة لأن السلطة موزعة فى المجتمع المدنى، كما أنها مجسدة فى الأجهزة القهرية للدولة .

ويستعمل جرامش مصطلح الدولة المتكاملة لوصف مفهومه الجديد عن طبيعة السلطة والذى يوجزه فى انها "الهيمنه مسلحة بالقهر" ويتبع ذلك ان النضال السياسى للطبقة العاملة من اجل الاشتراكية لايمكن ان يقتصر على الوصول لسلطة الدولة ولكنه يجب ان يمتد الى مجمل المجتمع المدنى .

أى أنه لابد من تحقيق درجة اساسية من الهيمنه على المجتمع المدنى كشرط لتحقيق السيطرة على الدولة ، ويعتبر تحقيق السيطرة على الدولة جزءاً فقط (وان كان جزءاً حاسماً) من عملية الانتقال الى الاشتراكية.

٣-المجتمع السياسى (الدولة) :

يستعمل جرامش مصطلح "المجتمع السياسى" للإشارة الى العلاقات القهرية التى تتجسد فى المؤسسات المختلفة للدولة مثل القوات المسلحة والمحاكم والسجون الى جانب جميع الهيئات الادارية التى تتعلق بالضرائب والمالية والتجارة والصناعة والتأمينات الاجتماعية .. الخ

فهذه الهيئات تعتمد آخر المطاف لتحقيق فاعليتها على احتكار الدولة لقوة القهر ، وليس مصطلح "المجتمع السياسي" عنده بديلاً لمصطلح "الدولة" لكنه يشير فقط الى العلاقات القهرية التى تتجسد فى اجهزة الدولة .

ويقول جرامش اننا حين نتحدث عن الدولة انما نعنى اجهزة الحكومة وكذلك الاجهزة الخاصة للهيمنة(٢٤) كما يكتب جرامش أن الدولة هى "المركب المطلق للانشطة النظرية والعملية التى تحافظ بها الطبقة الحاكمة ليس فقط على سيطرتها وانما لتدبير عملية كسب قبول من تحكمهم (٢٥)

ويلخص وجهه نظرة فى القول بان الدولة هى "المجتمع السياسي زائد المجتمع المدنى"أى بمعنى اخر انها الهيمنه التى يحميها سلاح القهر ويسمى جرامش ذلك "الدولة المتكاملة" كمقابل للدولة بالمعنى العام والذى يسميها أحياناً "الدولة كحكومة" كما يطلق عليها كذلك اصطلاح "المجتمع السياسى" .

٤-المثقفون :

ان الحجة الرئيسية التى طرحها جرامش عن المثقفين حجة بسيطة :ان تصور المثقفين كفئة اجتماعية متميزة ومستقلة عن الطبقة ليس الا خرافة فكل الناس يمكنهم ان يكونوا مثقفين بمعنى ان لديهم ذكاء وانهم يستخدمونه ولكنهم ليسوا جميعا مثقفين من حيث الوظيفة الاجتماعية (٢٦)

وينقسم المثقفون من الناحية الوظيفية الى جماعتين :

أولاً :المثقفون المحترفون "التقليديون" كالادباء و العلماء وغيرهم الذين تحيط بهم

هالة من الحياة بين الطبقات،تخفى وضعهم الحقيقى الناشيء فى النهاية عن علاقاتهم السابقة والراهنة ،كما تخفى تعلقهم بالتكوينات الطبقية التاريخية المختلفة.

ثانياً :المثقفون العضويون ،ذلك العنصر المفكر والمنظم فى طبقة اجتماعية اساسية معينة ولايتميز هؤلاء المثقفون العضويون بمهنهم، التى قد تكون اى وظيفة تتميز بها الطبقة التى ينتمون اليها ،بقدر ما يتميزون بوظيفتهم فى توجيه افكار وتطلعات الطبقة التى ينتمون اليها عضوياً (٢٧)

إن الطبقة العاملة شأنها شان البرجوازية قبلها قادرة على ان تنمى من داخل صفوفها مثقفيها العضويين ووظيفة الحزب السياسى ، سواء كان طليعياً ام جماهيرياً هى ان يكون قناة لنشاط هؤلاء المثقفين العضويين ،وان يكون همزة الوصل بين الطبقة العاملة وبعض قطاعات الانتلجنسيا التقليدية (٢٨)

الخاتمة :

فى إطار هذه الدراسة الأولية حاولنا التعرف على رؤية الفكر الاشتراكى و نظرته للمجتمع المدنى من خلال تتبع المسار الذى ولجه هذا الفكر للتعامل مع هذا المفهوم و علاقته بالدولة بدءاً من هيجل ثم ماركس و أخيراً جرامشى .

ففى البداية كان التعرض لمفهوم المجتمع المدنى من خلال قراءة هيجل لاوضاع المجتمع الألمانى فى الربع الأول من القرن التاسع عشر ، حيث كان الاقتصاد الألمانى متخلفاً قياساً إلى كل من انجلترا و فرنسا ، كما كانت البرجوازية الألمانية ضعيفة و مترددة و مالت إلى المساومة مع الارستقراطية البروسية ، الأمر الذى أدى بهيجل إلى أن يعطى الدولة الالمانية الدور الكبير و الطاغى فى إحداث التقدم الاقتصادى فى مقابل تقزيم المجتمع المدنى و إخضاعه للدولة .

بعد ذلك تعرضنا للمفهوم من خلال رؤية ماركس . فقد تعامل ماركس مع مفهوم المجتمع المدنى على نحو مغاير لهيجل.. فبالرغم من اتفاق ماركس مع هيجل فى البداية على ان المجتمع المدنى يستند الى علاقات الانتاج المادية ، و انه مجال المواجهات بين المصالح و التناقضات الطبقية ، الا ان ماركس رأى ان المجتمع المدنى هو اوسع من الدولة و انه يتجاوزها ، و انه هو الذى يقيم الدولة فى مرحلة معينة من تطور القوى الانتاجية .

كما وجدنا ان كتابات ماركس حول العلاقة بين الدولة و المجتمع المدنى قد تفاوتت ما بين اضفاء قدر من الاستقلال النسبى للدولة ازاء المجتمع المدنى و بالعكس ، و بين أن تكون الدولة اداة للتسلط السياسى و الاقتصادى لصالح الطبقة المسيطة اقتصادياً .

و قد سيطرت الرؤية الأخيرة حتى صارت تحتل مكان الصدارة فى تفكير لينين عن الدولة و الذى صاغه فى كتابه " الدولة و الثورة " الذى تحول الى عقيدة لدى الفكر الاشتراكى ، و هى الرؤية التى شكلت ضربة خطيرة للأحزاب الشيوعية فى غرب أوروبا التى كانت تنخرط فى النضال من أجل تكوين تحالفات شعبية .

ثم ختمنا الدراسة بالتعرف على رؤية جرامشى لمفهوم المجتمع المدنى و علاقته بالدولة و هى الرؤية التى تأثرت بمحاولة جرامشى الاجابة على السؤال المتمثل فى : كيفية وصول الاحزاب الشيوعية و الاشتراكية فى بلدان غرب اوروبا ذات التقاليد الديمقراطية البرجوازية الى السلطة ؟ و هل يمكن ان تتلائم معها الاستراتيجية الثورية التى اتبعها البلاشفة فى روسيا ؟ .

و هو الأمر الذى جعل جرامشى يستدعى مفهوم المجتمع المدنى من ذاكرة الخطاب السياسى الاوروبى حول المجتمع المدنى ليحاول به فهم طبيعة المجتمع الايطالى (و مجتمعات غرب اوروبا) ، و يسعى به أيضاً الى التغيير .

و قد مثلت رؤية جرامشى للمجتمع المدنى، تحولاً كبيراً فى إطار الفكر الاشتراكى :

x فقد اكد جرامشى على أن المجتمع المدنى ليس هو فضاء الصراعات الطبقية كما عند ماركس ، و انما هو ايضاً فضاء جميع النضالات

الشعبية و الديمقراطية التى تنبثق عن الطرق المختلفة التى يتجمع فيها الناس معاً عبر النوع و الجنس و الجيل و الجماعة المحلية و الاقليم و الامة ..الخ .

× كما أكد جرامشى على أن المجتمع المدنى ليس افرازاً للنمط الانتاجى ،أو بنية فوقية لقاعدة اقتصادية ، بل هو يتموقع بين القاعدة الاقتصادية و بين الدولة بقوة قوانينها و جهازها القمعى .

× وأكد جرامشى أيضاً على مادية الايديولوجيا بمعنى أن لها حضوراً مادياً فى الممارسات الاجتماعية للأفراد ، و انه ليست اخيلة فردية بل انه تتجسد فى الانماط الجماعية لاسلوب الحياة و السلوك .

× كما أكد جرامشى على فكرة التحالفات ، فيقول " ان اى طبقة لا تستطيع ان تحقق القيادة الوطنية و ان تصبح مهيمنة اذا ربطت نفسها بالمصالح الطبقية ، فإنها لابدأن تأخذ فى اعتبارها المطالب و النضالات الشعبية و الديمقراطية لهؤلاء الناس الذين ليس لهم ملامح طبقية نقية " .

مما سبق يتضح أن رؤية جرامشى للمجتمع المدنى تحول كبير و تطور فكرى بالغ الأهمية فى إطار الفكر الاشتراكى ، و هى الرؤية التى يجب دراستها بشكل جدى و تعميقها من اجل التوصل إلى أجوبة لإشكاليات مازالت تشكل عائقاً يحول دون انتشار الفكر الاشتراكى و الماركسى ، كما تشكل أسلحة ماضية يرفعها أعداء الاشتراكية . و هى الاشكاليات المتعلقة بعلاقة الاشتراكية بالديمقراطية ، و بالتعددية الحزبية و السياسية و الفكرية ، و موقع المجتمع المدنى و علاقته بالدولة فى اطار التجربة . و هى الاشكاليات التى تتطلب قدراً عالياً من التنظير الفكرى و السياسى ، كما تتطلب قراءة نقدية لحصيلة الفكر و الممارسة الاشتراكية خلال القرن الماضى .

المراجع :

(١) عبد القادر الزغل ، مفهوم المجتمع المدنى و التحول نحو التعددية الحزبية ، فى كتاب : قضايا المجتمع المدنى فى ضوء اطروحات جرامشى (القاهرة ، مركز البحوث العربية و مؤسسة عيبال للدراسات و النشر ، ١٩٩١) ص٥٠

(٢) عبد الباقى الهرماسى ، المجتمع المدنى و الدولة فى الممارسة السياسية الغربية (من القرن التاسع عشر الى اليوم : دراسة مقارنة) ، ورقة قدمت الى ندوة : المجتمع المدنى فى الوطن العربى و دوره فى تحقيق الديمقراطية (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٢) ، ص٩٣

(٣) المصدر السابق ، ص٩٢

(٤) هربرت ماركوز ، العقل و الثورة : هيجل و نشأة النظرية الاجتماعية ، ترجمة فؤاد زكريا ، ط٢ (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، ١٩٧٩) ، ص٢٤٨

(٥) د. مصطفى كامل السيد ، مفهوم المجتمع المدنى ، و التحولات العالمية و دراسات العلوم السياسية ، سلسلة بحوث سياسية ، ع ٩٥ (مركز البحوث و الدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، ابريل ١٩٩٥) ، ص١٢

(٦) عبد الباقى الهرماسى ، م.س.ذ. ، ص٩٣

(٧) Z.A.Pelczynski , ed , The state and civil society , studies in hegel's political philosophy, (London, 1984 pp.1-13)

نقلاً عن مصطفى كامل السيد ، م.س.ذ. ص١٢

(٨) مصطفى كامل السيد ، م.س.ذ. ، ص١٣

(٩) المصدر السابق

(١٠) كريم ابو حلاوة ، اعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدنى (الكويت ، عالم الفكر ، مجلد ٢٧ ، ع ٣ ، يناير / مارس ١٩٩٩) ص١٦

(١١) راجع الاعمال الكاملة لماركس و انجلز (برلين ١٩٦٣ - ١٩٧١ ، المجلد الاول ، ص٢٧٩) نقلاً عن الحبيب الجنحانى ، المجتمع المدنى بين النظرية و الممارسة (الكويت ، عالم الفكر ، مجلد ٢٧ ، ع ٣ ، يناير / مارس ١٩٩٩) ص٣٠

(١٢) مصطفى كامل السيد ، م.س.ذ. ، ص١٣

(١٣) على الكنز ، من الاعجاب بالدوله الى اكتشاف الممارسة الاجتماعية (بيروت ، مجلة المستقبل العربى ، عدد ١٥٨ ، ابريل ١٩٩٢) ، ص٧٠

(١٤) المصدر السابق ، ص٧١

(١٥) المصدر السابق ، ص٧١

(١٦) روجر سيمون ، الفكر السياسى لجرامشى ، ١٩٨٢ ، ترجمة حلمى شعراوى (القاهرة ، نشرة مركز البحوث العربية)

(١٧(المصدر السابق

(١٨) جرامشى ، كراسات السجن ، ترجمة عادل غنيم (القاهرة ، دار المستقبل العربى ، ١٩٩٤) ص١١

(١٩) روجر سيمون ، الفكر السياسى لجرامشى ، مصدر سبق ذكره

(٢٠) كمال عبد اللطيف ، التعقيب على ورقة سعيد بنسعيد العلوى ، فى ندوة المجتمع المدنى فى الوطن العربى ، م.س.ذ. ، ص ٧٨

(٢) مصطفى كامل السيد ، م.س.ذ. ، ص١٢-١٥

(٢٢) ANTONIO GRAMSCI, Marxismus und kultur, Hamburg , 1983 p.55, نقلاً عن : الحبيب الجنحانى ، م.س.ذ. ، ص ٣٢

(٢٣) اعتمدنا فى هذا الجزء بشكل اساسى على roger simon مرجع سبق ذكره

(٢٤(جرامشى ، م.س.ذ ، ص٢٦١ ، نقلاً عن سيمون ، المصدر السابق

(٢٥) المصدر السابق ، ص ٢٤٤

(٢٦) جرامشى ، كراسات السجن ، ص ٢١

(٢٧) المصدر السابق

(٢٨) المصدر السابق ، ص٢٢

قالوا ...

❖مساكين هم أنصار الحرية ، يذهبون ليفكوا عنها إسارها ، فيقعوا هم فى الأسر.

ولى الدين يكن

❖ إذا ترتب على شئ مفسدة فى الزمن الحاضر ، بينما لم تكن تلحقه فى الماضى ، وجب تغيير الحكم على الشئ ليتلاءم مع الحالة الحاضرة.

الشيخ محمد عبده

فكرة ..

روح السويس

عام ١٩٥٦ نجح عبد الناصر فى تحويل نتائج الحملة العسكرية لدول العدوان الثلاثى إلى انتصار سياسى.

وعام ٢٠٠٢ حقق الصمود الفلسطينى الفذ في مواجهة الاجتياح العسكرى البربرى الإسرائيلى انتصارا سياسيا دون أن تنكسر ارادة القتال وروح المقاومة لدى الشعب البطل.

وقد أدى إنتقال المقاومة وتواصلها ، فى مسرح عملياتها الحقيقى ، فى الأرض المحتلة إلى عودة الروح للشارع العربى ، وبعث الدماء فى جسد كاد أن يصاب بتصلب الشرايين ،وإلى إحياء روح وثقافة المقاومة ، التى وضعت أحجاراً ثقيلة أمام قطار التطبيع ومشاريع الشرق أوسطية ، كما أعادت حركة التضامن الاعتبار للعروبة بروافدها الشعبية والديمقراطية، حيث كل المدن والقرى العربية من أدناها إلى أقصاها ، حتى ارتفع علم فلسطين فوق مبنى السفارة الأمريكية فى البحرين ، كما امتدت مظاهرات الغضب إلى السعودية وقطر والكويت وغيرها من دول الخليج.

ولم تكن تلك الغضبة الشعبية العربية الجبارة والتى تواصلت معها حركات التضامن والاحتجاج فى العواصم العالمية ، مجرد رد فعل على مذابح النازى فى الأرض المحتلة ، بل نتاجا لروح المقاومة التى أشاعتها الانتفاضة بين شعوب العالم والتى أعادت إلى المشهد العربى والدولى بعض أجواء حملة السويس.

ورغم اختلاف الظروف الاقليمية والدولية عن أيام السويس فإن الانتفاضة وحركة التضامن الملتفة حولها قد أثبتت أن هناك فرصة دائمة للمقاومة حتى فى عالم القطب الواحد دوليا ، والتبعية المعممة اقليميا ، وحتى فى عالم ما قبل وما بعد ١١ سبتمبر.

من هذه الزاوية تنتمى الانتفاضة وحركة التضامن الملتفة حولها إلى الحركة الديمقراطية الشعبية المناهضة للعولمة المتوحشة ، بثقافتها ونظام قيمها ، ووكلائها الاقليميين ،وهى الحركة المشتعلة على أكثر من جبهة ساخنة.

ولا يمكن الحاق الهزيمة بالشعوب فى حرب خاطفة، فهى تملك دائما فرصة تجديد القتال وإشاعة روح المقاومة فى كل المحيط ..تملك فرصة التقدم بعد التراجع ..والهجوم بعد الدفاع ،والاستخدام الرشيد لكل أسلحة الكفاح على جبهة واسعة ممتدة ، بينما ينتقل العدو من أزمة إلى أزمة ، فإن استخدم درجة محدودة من العنف طاردة شبح الهزيمة ، وإن وسع دائرة العنف النازى واجهة شبح البربرية ،لانه لا يمكن تركيز الضربة على أهداف بعينها ، والأرض كلها تمور بالمقاومة وتتفجر بالثورة ، فتصبح المذابح الجماعية وحملات الابادة والتطهير هى الوسيلة الباقية لمحاولات كسر روح المقاومة.

وفى الحالتين تخسر إسرائيل الاستعمارية دون أن تنجح فى كسر روح المقاومة المتأصلة فى جذور الأرض ، أو إجهاض حركة التضامن الملتفة حولها ..أو إطفاء لهيب روح السويس باختصار تعيد السياسة العدوانية لإسرائيل إنتاج الفلسطينى والعربى كعدو، مثلما تعيد المقاومة انتاج روح السويس.

مدحت الزاهد

١ ماذا جرى للطبقات الاجتماعية فى مصر ؟

ماذا جرى للطبقات الاجتماعية في مصر ؟ ؟

ـ قراءة نقدية ـ

■ محمد فرج

الكتاب : الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر
إصدار : منتدى العالم الثالث - المشروع البحثي مصر ٢٠٢٠
المؤلف : د. عبد الباسط عبد المعطي - المحرر والباحث الرئيسي - وفريق بحث
عدد الصفحات : ٥١١ صفحة من الحجم المتوسط
الناشر : ميريت للنشر والمعلومات - القاهرة - ٢٠٠٢

يأتي كتاب « الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر » ، معبرا عن عطش علمي وسياسي للمعرفة حول عناصر ومكونات هذا الموضوع الهام ، فقد شهد ربع القرن الأخير من القرن العشرين هبوب عواصف التحول والتغيير ، ولم تكن تلك العواصف بعيدة عن التأثير في كل من التكوين الاجتماعي والبنية الطبقية .

لكن التحولات العاصفة والتغيرات السريعة الفعلية ، كانت قد أثارت معها موجات عنيفة من العواصف الترابية ، ملأت الفضاء الفكري والسياسي بالغموض والشك والضبابية ، فبدت الظواهر الاجتماعية والسياسية الجديدة بلا تفسير ، ودخل الشك - سريعا قاطعا في أحيان ، وبطيئا متسربا في أحيان أخرى - إلى المفاهيم والمقولات والمناهج التي كانت سائدة إلى درجة اليقين ، ومع تسارع ظهور دعوات وموجات التجديد ، نشأت نزعات الخوف من التجديد ، كما نشأت نزعات الخوف من الجمود ، بما تنتجه مثل هذه النزعات من كوابح وعراقيل أمام البحث العلمي لقضايا التحولات الطبقية .

ومن المؤكد أن هذا الكتاب الجديد ، قد سبقته عدة كتابات ودراسات لرصد ودراسة وتحليل تحولات التكوين الاجتماعي والبنية الطبقية في مصر في ربع القرن الأخير ، فضلا عن الكتابات والدراسات الرائدة حول الطبقات والتحولات الاجتماعية والسياسية في مراحل زمنية مختلفة ، كما سبقته محاولات لتجديد مفاهيم ومناهج التحليل الطبقي ، لمواجهة الحقائق الخاصة بالطبقات والتكوين الاجتماعي في العالم الثالث عموما ، وفي مصر بصفة خاصة .

لكن هذا الكتاب الجديد - الذي ذكر وتناول وبنى على العديد من الدراسات

السابقة عليه - قد توفرت له مجموعة من العوامل الإيجابية ، التي زادت من أهميته وزادت من الأعباء الملقاة عليه في نفس الوقت ، فقد توفرت لهذا الكتاب الإمكانيات التي جعلته نتاج جهد جماعي ، أي جهد فريق بحثي وليس جهدا فرديا ، والإمكانات التي جعلته أحد فروع مشروع علمي متنوع الفروع هو المشروع البحثي "مصر ٢٠٢٠ ".

كما توفر لهذا الكتاب - مقارنة بما سبقه من جهود - ما يمكن تسميته بزمن الهدوء النسبي للعواصف ، أو الاستقرار النسبي للتحولات العاصفة ، وهو زمن يمكن فيه الإمساك بخيوط التحليل ، ويمكن فيه الاقتراب من رصد حركة الطبقات ، ورسم صورة تقريبية للتكوين الاجتماعي والبنية الطبقية في مصر.

وقد ظهر الجهد العلمي لفريق البحث برئاسة الدكتور عبد الباسط عبد المعطي في كتاب من سبعة فصول ، ركز الأول منها على الإطار النظري والمنهجي للدراسة ، وعني الفصل الثاني برصد أهم ملامح التكوين الاجتماعي المصري في السبعينيات ، وركز الفصل الثالث على دراسة المواقع الطبقية الرأسمالية ، ودرس الرابع المواقع العمالية ، والخامس المواقع الطبقية الوسطى ، في حين اهتم الفصل السادس برصد وتحليل ملامح التكوين الاجتماعي والمواقع الطبقية عند نهاية القرن العشرين ، أما الفصل السابع والأخير فقد اهتم بالمستقبل حتى عام ٢٠٢٠ في محاولة استشراف التحولات المستقبلية للمواقع الطبقية الأساسية في سياق عدة سيناريوهات.

أولا : المفاهيم والتصورات النظرية:

قدم كتاب الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر ، مجموعة من التصورات النظرية والتعبيرات والمفاهيم ، التي يراها ملائمة لفهم ودراسة أوضاع الطبقات والتكوين الاجتماعي في مصر ، فهو لم يتخل عن مفهوم نمط الإنتاج ، لكنه رأى أن الواقع يحتاج لتعبير تداخل أنماط الإنتاج أو تجاور الأنماط ، أو تعايشها وتمفصلها ، كتداخل نمط الإنتاج الرأسمالي مع نمط الإنتاج العائلي أو السلعي الصغير ، أو تجاور نمط الإنتاج الرأسمالي مع نمط الإنتاج قبل الرأسمالي .

ولم يتخل عن مفهوم الطبقة ، لكنه تبنى أكثر مفهوم المواقع الطبقية الأساسية ومفهوم المواقع الطبقية المختلطة ، فتحدث عن المواقع الطبقية الرأسمالية أو العمالية أو الوسطى ، كما تحدث عن مواقعها المختلطة ، ورآها ملائمة لدراسة طبقات التكوين الاجتماعي الاقتصادي المصري ، الذي يقوم على تعايش وتمفصل أكثر من نمط إنتاجي لكل طبقاته الأساسية والفرعية .

وفضل الكتاب استخدام مفهومي التكوين الاجتماعي والبنية الطبقية بديلا عن مفاهيم وتعبيرات مثل : التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية ، أو البناء الطبقي ، أو التركيب الطبقي ، دون أي انتقاد لها ، أو إعلان عن أسباب فكرية أو أدبية للتفضيل .

وتمسك فريق البحث باستمرار جدوى التحليل الطبقي ، وبحقيقة وجود الطبقات ، فمع تسليمه بسرعة التغيرات التي لحقت بالمجتمعات الإنسانية ، وعمق تأثيراتها ، وتعدد عواملها وتشابكها ، نتيجة لعوامل داخلية تفاعلت مع الكوكبية ، ومع تسليمه بما طرأ على قوى وعلاقات الإنتاج في المجتمعات المتقدمة وفي مصر من تغيرات : في أنواع الأصول الرأسمالية ، وأماكن العمل ، وأنماط التكنولوجيا ، وتغير أعداد العاملين وتنوع تخصصاتهم - عمالا وموظفين ، وأيضا التغير في مصادر تشكيل الوعي وعوامله .

فمع تسليمه بهذه المتغيرات وسرعتها ، رأى فريق البحث أن هذا لا يلغي وجود الطبقات ، وبصرف النظر عن مسمياتها وأوضاعها ، من حيث التباين أو التجانس ، أو التماسك

والتفكك النسبيين ، كما لا يعد هذا التغير برهانا علميا على عدم جدوى التحليل الطبقي في فهم تطور البنية الطبقية ، وتغيراتها ، ورفض الكتاب مزاعم الكثير من الباحثين والمنظرين ، عالميا ومحليا ، وتعبيراتهم حول موت الطبقة ، أو خواء التحليل الطبقي .

لكن فريق بحث كتاب الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر - على الرغم من تبنيه للتحليل الماركسي للطبقات - إلا أنه لم يغفل عن التحديات والانتقادات التي توجه إلى بعض جوانبه في ظل الكوكبية والتطور العلمي والتكنولوجي ، أو في العالم الثالث واستمرار دور الانتماءات القبلية والإثنية والطائفية في الوعي الاجتماعي ، أو في بعض البلدان - ومنها مصر - التي تتميز بالتغلغل التاريخي للدولة المركزية وتنظيماتها ومؤسساتها وآثارها على منظمات المجتمع المدني ، وناقش وطرح بعض هذه الانتقادات وتبنى بعضها ، وانحاز إلى أهمية تطوير بعض المفاهيم ، وأهمية إبداع مفاهيم جديدة لمواجهة التحديات والمعضلات الجديدة .

وانطلاقا من النقاش والتفاعل والجدل مع الانتقادات والتحديات تبنى فريق البحث المفاهيم التالية :

مفهوم الطبقة الاجتماعية :

هي جماعة تشترك في موقع متشابه نسبيا من ملكية وسائل الإنتاج ، أو ضبطها ، أو من علاقات العمل وأنماطها ، وتتبلور بتبلور وعيها بمصالحها المشتركة ، وسعيها لتحقيق تلك المصالح من خلال تنظيم حركتها ، وتفعيل مشاركتها .

تعايش أنماط الإنتاج وتمفصلها :

يقصد بتعايش أنماط الإنتاج ، وجود أكثر من نمط إنتاجي داخل التكوين الاجتماعي الاقتصادي في لحظة تاريخية محددة ، رغم هيمنة أحد هذه الأنماط المتعايشة ، وهذا التعايش ليس مجرد حالة شكلية ساكنة ، بل حالة نتجت عن كبح المرحلة الاستعمارية للتطور الاقتصادي والاجتماعي داخل المستعمرات ، وتتجدد في مرحلة الرأسمالية الكوكبية ، وتشير إلى ضعف قدرة نمط الإنتاج الرأسمالي على إدماج بعض الأنماط السابقة عليه في هذه البلدان ، وتفرز معوقات أمام تطور نمط الإنتاج الرأسمالي ، بالرغم من مساعدتها إياه على الاستمرار ، وتساعد على إعطاء فرص أكبر لهيمنة سلطة الدولة وأجهزتها السياسية والإيديولوجية على الطبقات ، وتضع العقبات أمام الاستقلال النسبي للطبقة الرأسمالية عن سلطة الدولة ، وتساهم في تباين وربما تناقض مصالح الطبقات الأساسية ، بما تتيحه من إنتاج مواقع طبقية مختلطة .

المواقع الطبقية الأساسية والمختلطة :

بالرغم من وجود استقطاب واضح داخل نمط الإنتاج الرأسمالي في المجتمعات الصناعية المتقدمة ؛ إلا أن التغير في علاقات وقوى الإنتاج ، والتغير في أحجام وأماكن المشروعات وتداخل نشاطاتها ، دعا بعض الماركسيين التحليليين من أمثال "أولين رايت "إلى صياغة مفهومين للمواقع الطبقية ، الأول هو مفهوم المواقع الطبقية الأساسية ، ويقصد به الطبقات الأساسية داخل نمط إنتاجي معين ، كالرأسماليين والعمال ، والثاني هو مفهوم المواقع الطبقية المختلطة - أو المتناقضة - ويقصد به الجماعات التي تدخل في علاقتين اجتماعيتين من علاقات الإنتاج ، كالمديرين الذين يسيطرون على القرارات الاستثمارية وعلى العمال ، لكنهم خاضعون لأصحاب رأس المال ، وصغار أصحاب الأعمال ، الذين يشغلون موقعا متناقضا ، بين الطبقة الرأسمالية في نمط الإنتاج الرأسمالي ، والبرجوازية الصغيرة في نمط الإنتاج السلعي الصغير ، وقد طور " العيسوي "هذا المفهوم ، مقترحا مفهوما للتمييز بين المواقع الأساسية والمختلطة المتناقضة وغير المتناقضة ، داخل نمط إنتاجي

واحد ، وعبر المواقع الطبقية التي تتقاطع مع نمطين إنتاجيين أو أكثر ، داخل التكوين الاجتماعي ككل .

ثانيا : ماذا جرى للطبقات في مصر ؟

يرصد كتاب الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر ويناقش أهم التحولات التي لحقت بالتكوين الاجتماعي والبنية الطبقية عبر سنوات الانفتاح والخصخصة ، بداية من نهاية العهد الناصري في السبعينات وحتى نهاية القرن العشرين .

ويكتشف أن المجتمع المصري يعيش دوما في مرحلة تحول وانتقال ، فما أن تستقر العلاقات المرتبطة بأنماط إنتاج محددة ، حتى تطرأ عليها تحولات تدخلها - مرة ثانية - في مرحلة انتقال جديدة ، وتكاد تصل دورات التحول والانتقال بسقف مداها الزمني إلى ثلاثة أو أربعة عقود ، حدث ذلك قبل عام ١٩٥٢ ، وبعدها ، ومع السبعينات .

ويبين أن حركة الطبقات الاجتماعية وتحولاتها منذ منتصف السبعينات ، يرتبط بالانتقال من نظام كانت السيطرة فيه والهيمنة للقطاع العام ، إلى نظام تنتقل فيه السيطرة والهيمنة للقطاع الخاص ، أي الانتقال من هيمنة رأسمالية الدولة إلى هيمنة رأسمالية القطاع الخاص .

ويرصد ويحلل الآثار الناجمة عن هذا التحول والانتقال على كل من أنماط الإنتاج ، والمواقع الطبقية الأساسية ، والمواقع الطبقية المختلطة ، أي على المواقع الرأسمالية ، والعمالية ، والوسطى .

ولا يمكن لهذا العرض أن يحيط بكل تفاصيل الرصد والتحليل والسياق الذي تمت فيه ، تلك التي احتاجت لأكثر من خمسمائة صفحة لرسم صورتها التقريبية ، لذلك فإن محاولتنا ستركز على تقديم أهم المعطيات ذات الدلالة من وجهة نظرنا ، مؤكدين على أن قراءة الكتاب بما ينطوي عليه من تفاصيل هامة وسياق تحليلي ومنطق ، أمر لا يغني عنه أي عرض مهما كان موسعا .

١-أنماط الإنتاج :

لم ينتقل نمط الإنتاج السائد داخل التكوين الاجتماعي المصري ، من نمط معين كان سائدا قبل الانفتاح ، إلى نمط إنتاجي جديد ، رأسمالي الطابع ، بل يرى الكتاب أن الأمر لم يخرج عن نطاق تحول رئيسي طرأ على نمط الإنتاج ذاته ، من رأسمالية الدولة إلى الرأسمالية الخاصة ، حيث الاعتماد على السوق وآلياته في ظل عمليات التكيف الهيكلي والخصخصة الشاملة .

لكن سياسات الانفتاح والخصخصة ، والاستثمار الخاص المحلي والعربي والأجنبي ، والقوانين والتشريعات وفترات السماح ، لم تمكن الرأسمالية من القضاء على أنماط الإنتاج قبل الرأسمالية ، فظلت أوضاع تداخل وتجاور وتمفصل أنماط الإنتاج المختلفة قائمة ، وظل نمط الإنتاج العائلي متواجدا بقوة في الريف والمدينة ، في الزراعة والصناعة ، على الرغم من تمكين الدولة للقطاع الخاص ، وربما بسبب ذلك التمكين .

ففي نهاية عام ١٩٨١ تمكن القطاع الخاص من تحقيق ٥١٪ من الناتج القومي الإجمالي ليصبح شريكا للقطاع العام في قيادة وتوجيه الاقتصاد المصري ، وبحلول عام ١٩٩٦ بات القطاع الخاص يمثل القطاع الرئيسي في الاقتصاد المصري حيث قفزت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٧٠٪ تقريبا نتيجة لنموه والخصخصة وبيع القطاع العام .

فهل أدى ذلك التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص ، إلى تزايد هيمنة نمط الإنتاج الرأسمالي على علاقات إنتاج القطاع الخاص ، والاقتصاد المصري عموما ؟

تميز دراسات الطبقات وأنماط الإنتاج ، بين رأس المال الخاص المنظم أو الرسمي ، ورأس المال الفردي ، إذ ينتمي الأول لنمط الإنتاج الرأسمالي ، بينما يشير الثاني إلى أنماط الإنتاج غير الرأسمالية ، وتوضح البيانات أن

القطاع العائلي (غير المنظم) قد حافظ على مكانتـه كـأهم القطاعـات التنظيـمـيـة في الاقتصاد المصري ، فوفقا لبيانات ٩١ /١٩٩٢ . وإذا أخذنا المساهمة في الناتج المحلي نجده يحـقق نسـبـة ٤٢,٤ ٪ مـقـابل ١٨٪ للقطاع الخاص المنظم ، ومقابل ٣٩,٦٪ للقطاع العام والحكومي .

وإذا نظرنا إلى توزيع تكوين رأس المال الثابت بين قطاعات الاقتصاد المصري ، سنعرف مدى ضآلة مساهمة القطاع الخاص المنظم في التكوين الرأسمالي بالمقارنة بكل من القطاع العـائلي ، أو القطاع العـام والحكومي ، على الرغم من كل ما قدم له من حوافز ودعم ومساندة ودعاية رأسمالية ، منذ بدء عملية التحول نحو السوق الحر ، فقد ظل النصيب النسبي لمساهمة القطاع الخاص المنظم في رأس المال الثابت عبارة عن ٦,٨٪ مـقـابل ٢١,٧٪ للقطاع العـائلي ، ٥٩,٢ ٪ للقطاع العام ، و١٢,٢٪ للقطاع الحكومي .

وإجمالا فإن الرأسمالية الخاصة الناتجة عن عـمليـة التحـول طوال السـبـعينات والثمانينات والتسعينات ، قد تطورت عن طريق تعديل التوازن بين القطاع العام والقطاع الخاص لصالح الأخير ، دون أن يؤدي ذلك إلى تطور ملموس في قدرة علاقات الإنتاج الرأسمالية على محاصرة بقايا علاقات الإنتاج غير الرأسمالية (المعيشية أو العائلية أو السلعية الصغيرة)، بل ربما أدى هذا التطور إلى نتائج عكسية ، فالقطاع الخاص غير قادر على توفير فرص عمل تستوعب البطالة المتزايدة ، فضلا عن العمال المسرحين بسبب تصـفـيـة وبيع وحدات القطاع العـام ، والمطرودين من العمل الزراعي بسبب قوانين الأرض الزراعية الجديدة ، وهؤلاء وغيرهم من فائض السكان في الريف لا يجـدون أمامهم من ملجأ سوى القطاع العائلي غير الرسمي أو غير المنظم .

وتقدم بيانات توزيع قوة العمل حسب الحالة العملية في عام ١٩٩٦ مؤشرات دالة على الوضع المعتبر لنمط الإنتاج غير الرأسمالي في التكوين الاجتماعي المصري ، ففي الزراعة مازال ٤٨٪ من قوة العمل يعملون لحسابهم أو بدون أجر ، وتصل النسبة إلى ٥٧٪ في نشاط صيد الأسماك ، و٣٤٪ في نشاط التجارة ، و٢٦٪ في التشييد والبناء ، و٢٤٪ في نشاط النقل .

وفي كل الأحوال فإن استمرار الأشكال الإنتاجية غير الرأسمالية لا يعود إلى عناصر قوة خاصة بها ؛ بقدر ما يعود إلى عناصر ضعف وعجز الرأسمالية المصرية عن مأسسة وتنظيم هذه الأشكال الإنتاجية ، وتوحيد السوق القومي ، وتجاوز انقسامه إلى سوق للأغنياء وآخر للفقراء .

٢-المواقع الطبقية :

لم يكن تطور المواقع الطبقية بعيدا عن التحول الرئيسي عن طريق الانفتاح الاقتصادي والخصخصة وبيع القطاع العام ، أي نتاج الانتقال من هيمنة القطاع العام إلى هيمنة القطاع الخاص ، وفي هذا السياق تكونت الرأسمالية المصرية المعاصرة ، عن طريق تمكين المواقع الرأسمالية الخاصة ، التي استمرت أو تمكنت من الاستمرار والتواجد في ظل هيمنة القطاع العام ، والمواقع الرأسمالية التي استفادت من تفكيك وبيع المواقع الاقتصادية للدولة ، بالإضافة إلى مواقع رأسمالية جديدة ، وانعكس هذا التحول والتمكين على كل المواقع الطبقية الأساسية ، منتجا السمات الجديدة للمواقع الطبقية ، الرأسمالية والعمالية والوسطى ، ومنتجا المواقع الطبقية المختلطة .

أ- المواقع الطبقية الرأسمالية :

فقد أتت الرأسمالية المصرية المعاصرة من أربعة روافد أساسية متداخلة ، تمثل المصدر الأول : في عناصر الرأسمالية المصرية التي مارست نشاطها قبل ١٩٥٢ ، وبعدها حتى مشارف السبعينات ، وكانت أبرز أقسامها :

الرأسمالية التجارية ورأسمالية المقاولات ، والرأسمالية العاملة في المشروعات الصناعية الصغيرة وشبه المتوسطة ، إضافة إلى شريحة زراعية محدودة ، كانت تمارس زراعة رأسمالية ذات كثافة تكنولوجية عالية .

وتمثل المصدر الثاني : في أغنياء الفلاحين الحائزين لأراض تتراوح مساحتها ما بين ٣٠ - ٥٠ فدانا ، وقد كانوا يتمتعون بنفوذ اقتصادي واجتماعي وسياسي في الريف المصري في الحقبة الناصرية ، وامتد هذا النفوذ إلى المدينة عبر أبنائهم العاملين في أجهزة الدولة ،وعبر ممارستهم للتجارة ونشاط العقارات .

أما المصدر الثالث : فقد تمثل في عناصر من(الطبقة الجديدة) ، المسماة بالبرجوازية البيروقراطية التكنوقراطية ، التي كانت تهيمن على القطاع العام ، وبعض المواقع المؤثرة في أجهزة الدولة ، والتي كونت ثروات عينية ومادية ، وأقامت تحالفات مصلحية مع التجار والمقاولين وأغنياء الريف .

وأما المصدر الرابع : فقد تمثل في عناصر جديدة ممن عملوا بالخارج من المهنيين ، خاصة المهندسين والمحاسبين ، وممن اغتنموا فرص التحول بعد عام ١٩٧٥ ، وكونوا الثروات مستغلين أزمات السوق المحلي ، في الغذاء أو في السكن ، أو في الخدمات الصحية والتعليمية ، وعن طريق الاتجار في العملة والمضاربات والتوكيلات التجارية .

وفي سياق التحول والتكوين الجديد للرأسمالية المصرية المعاصرة : يرصد الكتاب ميلها الواضح نحو المشروعات سريعة الدوران ، قصيرة الأجل ، مضمونة الربح ، ولهذا يعد النشاط التجاري أهم نشاطات الرأسمالية المصرية ، دون أن ينفي ذلك وجود نشاطات أخرى .

كما يرصد نمو وتبلور شريحة احتكارية ، تتحكم في معظم النشاطات الاقتصادية ، لتعلو قمة هرم الرأسمالية ، عبر التوسع الأفقي لتحقيق وضع احتكاري آمن في السوق المحلي ، بدلا من التوسع الرأسي الذي يضعها في منافسة مع الشركات دولية النشاط ، حيث التوجه نحو السلع الاستهلاكية المضمونة التوزيع في السوق المحلي ، لذلك نجد أن الصناعات الأساسية التي شغلت الرأسمالية المصرية خلال فترة البحث ، هي صناعة الملابس ، والمواد الغذائية ، والأدوية ، ومستلزمات البناء ، ومستلزمات الإنتاج الزراعي ، ثم الصناعات المعدنية والهندسية والإلكترونية ، خاصة الأكثر ارتباطا بنشاط المقاولات والبناء وإنتاج السلع المعمرة .

وتمول الرأسمالية المصرية مشروعاتها ، عن طريق استغلال العلاقات والصلات الاجتماعية والمصلحية ، من خلال التمويل المصرفي مستغلين مدخرات بعض الشرائح الوسطى ، ومدخرات العاملين بالخارج ، والمدخرات العائلية ، وتنقل بعض نواتج الاستثمار أو المضاربة للخارج .

وتستثمر بعض شرائح الرأسمالية المصرية عمليات بيع القطاع العام ، بشراء الأصول بأسعار لا تعكس قيمها الحقيقية ، وإعادة التصرف في بعض منها ببيع أرضها المرتفعة الثمن لأغراض البناء وغيرها .

وتقيم الرأسمالية تحالفا مع بعض كبار موظفي الدولة والصفوة السياسية لتحقيق المصالح المتبادلة ، من إصدار القوانين إلى مزيد من الامتيازات والضمانات والتسهيلات والاستثناءات ، وهو أيضا يحقق للبيروقراطية السياسية والإدارية تطلعها إلى الثروة ، حتى إن البعض ذهب إلى وجود شريحة رأسمالية مختلطة ذات خصائص نوعية ، تسمى رجال أعمال الدولة ، من الوزراء السابقين والحاليين ، ويدل على ذلك رئاسة أكثر من وزير سابق لمشروع مالي أو تجاري أو رئاسة جامعة خاصة ، أو المشاركة في المشروعات الرأسمالية .

كما يمكن رصد ما تسميه الدراسة جيوبا رأسمالية حقيقية ، بازغة ، متطلعة إلى تطوير

علاقات الإنتاج والتملك والعمل والفن الإنتاجي : لتحقيق تطوير في إنتاجية العمل والتراكم الرأسمالي ، لكن هذه الجيوب والطموحات مازالت مرتبطة ببعض الأشخاص ، وفي بعض الصناعات وأنواع المهن الزراعة .

ب- المواقع الطبقية العمالية :

تضاعف الحجم الإجمالي للعمال في الحضر ، من ٢.٣ مليون عامل تقريبا في عام ١٩٧٦ ، إلى ٦ مليون عامل تقريبا في عام ١٩٩٦ ، وعلى الرغم من هذه الزيادة في الحجم المطلق ، فإن ثقل المواقع العمالية الحضرية ، قد تراجع داخل قوة العمل الإجمالية في الحضر.

فقد تقلص ثقل العمال الأجراء في الأنشطة الإنتاجية (الصناعة ، والتعدين ، والكهرباء والطاقة ، والتشييد) حيث تراجع وزنهم النسبي من ٤١,٣٪ عام ١٩٧٦ ، إلى ٣٧٪ تقريبا عام ١٩٩٦ ، وفي المقابل ارتفع ثقل العمال الأجراء في الأنشطة الخدمية من ١٤٪ إلى ٤٥٪ تقريبا ، كما ارتفعت نسبة العمال الأفراد الذين يعملون لحسابهم من٨, ١٤ إلى ١٨٪ تقريبا .

ومعني هذا أن النمو الرأسمالي في الحالة المصرية ، لم يخلق المزيد من فرص العمل لمواجهة تزايد أعداد القادرين على العمل ؛ بل أدى إلى تحويل الطبقة العاملة إلى طبقة هشة ، تتقلص فيها المهن والأنشطة الإنتاجية لصالح عمال الأنشطة الخدمية .

وعلى الرغم مما شهده التكوين الاجتماعي المصري ، منذ بداية السبعينات ، من تحفيز ودعم لنمو الرأسمالية الخاصة ، فإن قدرتها النسبية على استيعاب وتشغيل العمال قد تراجعت ، من ٥٠٪ عام ١٩٧٦ إلى ٤٥٪ عام ١٩٩٦.

وأما في الريف فقد ارتفع حجم موقع عمال الزراعة وفقراء الفلاحين ، من ٣,٦ مليون تقريبا عام ١٩٧٦، إلى ٤,٢ مليون عام ١٩٩٦ ، وفي داخل هذا الموقع الطبقي شهدت شريحة عمال الزراعة وتربية الحيوان تراجعا واضحا في نسبتها ، من ٥٨,٢٪عام ١٩٧٩ إلى ٥٠,٦٪ عام ١٩٩٦ من إجمالي عمال الزراعة وفقراء الفلاحين ، بينما ارتفعت نسبة صغار الفلاحين الحائزين ، من ٤٠٪ عام ١٩٧٦ إلى ٤٦,٢٪ عام ١٩٩٦ .

ويستخلص فريق البحث أن المواقع الطبقية العمالية تعايش تفكيكا واضحا ، وتجزئة في بنيتها ، وأن زيادة أعداد العمال في سوق العمل ، يقابله انحسار فرص التشغيل ، الأمر الذي يفضي إلى آنية وجزئية وفردية في الوعي العمالي ، الذي كاد أن ينحسر في فرصة عمل أو أجر أفضل ، ومن ثم قبول أي عمل متاح .

وبدء تبلور شريحة عمالية من نوع جديد ، تتمثل في العمال ذوي الياقات البيضاء ، الذين يعملون في المشروعات الرأسمالية الجديدة ، سواء في المدن الجديدة أو غيرها من المشروعات في أبي زعبل وشبرا الخيمة ، وهي شرائح ذات خصائص مهارية وتعليمية ، وذات تطلعات نوعية .

وفي نفس الوقت تبلور ظاهرة العمال الأفراد ، الذين يعملون لحسابهم ، من خلال مقاول ، أو الإنفاق على عمل طالبه لفترات محددة ، والتعرض لفترات قد تطول أو تقصر من البطالة ، نتيجة لوجود شركات كبيرة خاصة في مجال المقاولات ، والتعايش مع ظاهرة عمال التراحيل الجدد ، الذين يعملون لبعض الوقت في مشروعات البنية الأساسية ، في المدن الجديدة وسواحل مصر .

ومع تهميش أعداد متزايدة من العمال اقتصاديا ، ومن ثم لجوئهم إلى سوق العمل غير المنظم ، الذي لا يضع أي شروط قانونية للعمل ، يرصد الكتاب صعود مجموعات من العمال – نتيجة بعض التراكمات المادية في الهجرة أو الاتجار في مستلزمات البناء – إلى البرجوازية الصغيرة التقليدية .

وأخيرا يستخلص الكتاب أن المواقع العمالية قد تم تفكيكها ، وتسريح أعداد عمالية منها تصل في بعض التقديرات إلى قرابة مليون عامل ، وتحويلهم إلى احتياطي في سوق العمل ، وإلى العمل في القطاع غير المنظم ، ويقرر الكتاب أن المواقع العمالية هي أكثر المواقع الطبقية التي يقع عليها الاستغلال ، وارتفاع الأسعار ، والاستبعاد الاجتماعي ، نتيجة لتحول سياسات الدولة نحو الاقتصاد الحر ، وانحسار أدوارها في دعم الفقراء والمهمشين في الريف والحضر .

ج- المواقع الطبقية الوسطى :

تضم المواقع الطبقية الوسطى العديد من الجماعات والشرائح ، تجمع بين صغار أصحاب الأعمال في الأنشطة الإنتاجية الزراعية والصناعية ، وكذلك أصحاب المنشآت التجارية الصغيرة ، كما تضم الموظفين والإداريين في الحكومة وقطاع الأعمال العام والقطاع الخاص ، ورجال العلم والثقافة ، وأصحاب المهن الفنية والمحامين والمحاسبين وغيرهم من أصحاب المهارات اللازمة لرأس المال .

وإجمالا فقد أدت جملة التحولات التي شهدها التكوين الاجتماعي المصري ، في فترة البحث ، إلى توسع ملحوظ في الحجم الإجمالي لهذه المواقع الطبقية ، حيث زادت نسبتهم في قوة العمل من ٢٧٪ عام ١٩٧٦ إلى ٣٦٪ عام ١٩٩٦ .

وعلى الرغم من تباين المواقع الطبقية الوسطى واختلاطها وتناقض بعضها ، ومن ثم تباين وتناقض مصالحها ووعيها ، يرى كتاب الطبقات أن بينها وشائج تقارب ، تسهم في قدر من وحدة المصالح - أيا كان أمدها الزمني والاجتماعي - في مقدمتها الخوف المزمن من الحراك الهابط ، والتطلع إلى طريقة نوعية في الحياة ، والحاجة الكامنة والمعلنة نحو مزيد من الهوامش المتسعة نحو حرية التعبير والتصرف والحركة .

وإذا كانت بعض شرائح المواقع الوسطى قد استطاعت أن تحقق بعض الحراك المادي ، نتيجة لتغير التوجهات والسياسات الاقتصادية ، كأصحاب المكاتب الاستشارية وبيوت الخبرة والمستشفيات والمدارس والجامعات الاستثمارية والإعلام والدروس الخصوصية ، فإن غالبية المواقع الوسطى تكاد تعاني من الانهزام ، في سياق الصراع الطبقي الاقتصادي والسياسي ، خاصة بعد تحول الثقل الاقتصادي لصالح القطاع الخاص ، الذي حال دون فاعلية أدوار سابقة لبعض الشرائح الوسطى ، في إدارة وتسيير القطاع العام ومؤسسات الدولة .

ويرصد بحث المواقع الوسطى ما يسميه بالجماعات الوسطى البازغة ، وهي جماعات جديدة مرتبطة بالعولمة ، لعل أبرزها العاملون في مجال المعلوماتية ، سواء المعدات أو البرمجيات ، والعاملون في المنظمات غير الحكومية ، ومنها منظمات حقوق الإنسان والمرأة والطفولة والبيئة وغيرها ، ومندوبو المبيعات والتسويق في مجالات السلع والخدمات .

٣ - المواقع الطبقية المختلطة :

يأتي مفهوم المواقع الطبقية المختلطة ، كإضافة إبداعية على المستوى النظري والتطبيقي ، لمواجهة ما كان يسميه الباحثون في مجال التكوين الاجتماعي في مصر والعالم الثالث ، بأوضاع السيولة الطبقية ، أو عدم التحدد الطبقي ، أو الخلخلة الطبقية ، أو التداخل واختلاط أنماط الإنتاج وغيرها من التعبيرات ، كمحاولة للاقتراب من البنية الطبقية الواقعية .

ويستخلص كتاب الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر ، أن معظم المواقع الطبقية تعيش صورة أو أكثر من صور الاختلاط والتداخل ، وهو ما يمكن - حال التأمل فيه - أن يسهم في تفسير جزئية وآنية ردود أفعال المواقع المختلطة، أمام مجمل تناقضات البنية

الاجتماعية ، وأمام مختلف السياسات العامة والقطاعية ، كما يمكن أن يسهم في تفسير وهن الفعل الجماعي ضد أوضاع التحيز والتهميش والاستبعاد الاجتماعي .

وتبدو فئات وشرائح المواقع الوسطى كنماذج واقعية لتجسيد اختلاط المواقع الطبقية ، ذلك أن المواقع الوسطى عبارة عن جماعات تدخل في علاقات إنتاجية متنوعة ومختلطة ، فبعض جماعاتها خاضعة لسيطرة رأس المال ، وهي تسيطر في الوقت نفسه على تنظيم العمل المأجور ، وجماعاتها ذات وعي يقترب ببعض شرائحها من وعي بعض شرائح الرأسمالية ، وآخر يقترب من وعي بعض شرائح العمال ، وهي تشارك أو تنوب عن الرأسمالية في الهيمنة على العمل المأجور ، وتقترب من العمال في بعض الخصائص والأوضاع ، حيث تعمل هي بالأجر ، ولذلك فإن بعض جماعاتها مرشحة للحراك إلى المواقع الرأسمالية ، وبعضها الآخر معرضة للحراك الهابط إلى المواقع العمالية .

ويعطي كتاب الطبقات في بحث المواقع المختلطة ، عدة نماذج للاختلاط الأفقي والرأسي في المواقع الرأسمالية والمواقع الوسطى والمواقع العمالية ، فالشريحة الكبيرة أو العليا من الرأسمالية المصرية ، التي لا يتجاوز عددها بضع عشرات من كبار الرأسماليين ، تمثل نموذجا للاختلاط الأفقي ، فشركاتهم وممارساتهم تجمع في الوقت نفسه ، بين ممارسة الأنشطة الصناعية والاتجار في العقارات والأراضي ، والعمل في سوق المال والسلع المستوردة ، وتجارة الجملة والتجزئة ، وخدمات الاتصالات والبرمجيات والخدمات الصحية والتعليمية .

أما الشريحة الدنيا من الرأسمالية فتعتبر نموذجا للاختلاط الرأسي ، فقد تكونت هذه الشريحة من بقايا عناصر رأس المال ذات الطابع العائلي ، التي طحنتها المنافسة الرأسمالية خاصة في أنشطة المقاولات والتجارة ، كما تكونت من بعض العمال والحرفيين الذين كونوا بعض الثروة ، نتاج الهجرة للخارج أو الأعمال غير المشروعة ، إضافة إلى العناصر الجديدة التي استفادت من قروض الصندوق الاجتماعي للتنمية ، من خريجي الجامعات والمعاهد .

ويتقدم موقع العمال الأفراد كنموذج للمواقع العمالية المختلطة ، حيث يجمع هذا الموقع العمالي العديد من الشرائح العمالية المختلطة ، ويضم العمال الذين لا يشتغلون بانتظام ، وعلى الرغم من اطراد النمو الرأسمالي في التكوين الاجتماعي المصري ، على امتداد العقود الثلاثة الماضية ، فإن هذا الموقع لم يتهدم ، بل إنه قد أخذ في التوسع مسجلا أعلى معدل للنمو بين مختلف المواقع العمالية ، حيث ارتفعت نسبة العمال الأفراد من ١٤,٨٪ من إجمالي عمال الحضر عام ١٩٧٦إلى ١٨٪ تقريبا عام ١٩٩٦

ويضم هذا الموقع العمالي المختلط ثلاث شرائح ، الأولى تضم العمالة الماهرة في أعمال النجارة والطلاء والبناء وصيانة الأجهزة المنزلية ، والتوصيلات الكهربية وهي شريحة تفضل العمل لحسابها ، أما الشريحة الثانية فتشمل العمالة غير الماهرة كالباعة الجائلين ومطاعم الأرصفة وأنشطة النقل ، أما الشريحة الثالثة في هذا الموقع العمالي المختلط فتشمل القادمين من الريف بحثا عن فرصة عمل ، فيعملون في أنشطة التشييد والبناء ، أو في الخدمات كالبوابين وعمال الحراسة، وماسحي الأحذية وغيرها من الأعمال المشابهة .

ويحفل الريف بالمواقع الطبقية المختلطة بين حيازة الأرض والعمل الأجير ، والعمل الزراعي والوظيفة ، حيث تخترق المواقع المختلطة الكثير من فئات الحائزين الفقراء والمتوسطين وأغنياء الفلاحين الذين تتعدد أنشطتهم .

ثالثا : ملاحظات نقدية :

١- تميز الجهد العلمي لإنجاز بحث

الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر ، باهتمام عالي المستوى بالمفاهيم والتصورات النظرية ، فدخل في جدل علمي مع نقاد التحليل الطبقي ، ومفهوم الطبقة ، وتبنى مفاهيم نمط الإنتاج ، واختلاط وتداخل وتجاور أنماط الإنتاج ، والمواقع الطبقية ، والمواقع الطبقية المختلطة ، وبينما ساهم في هذا السياق بطرح إيجابي لكل من مفهوم الطبقة ، ومفهومي : المواقع الطبقية والمواقع المختلطة ؛ إلا أنه لم يسهم بنفس الجهد في إعادة طرح "مفهوم نمط الإنتاج" ، وبصفة خاصة لم يدخل في جدل مع التصورات النظرية المرتبطة بتداخل وتجاور أنماط الإنتاج المختلفة ، لذلك لم نستطع آن نتبين إن كان فريق البحث يتبنى المفهوم الماركسي التقليدي لنمط الإنتاج (مشاعي ، عبودي ، إقطاعي ، رأسمالي ، اشتراكي) ، أم يتبنى مفاهيم أخرى طرحها ماركسيون آخرون ، أم يتبنى مفهوما خاصا جديدا يتخطى العلاقة المركبة بين علاقات الإنتاج والقوى الإنتاجية .

إن أهمية هذه الملاحظة تأتي من أن مفهوم نمط الإنتاج من المفاهيم المحورية في دراسة تطور المجتمعات ، وأن هذا المفهوم لا يفهم أو يتم التعرف عليه بمنطق المسكوت عنه ، وأن هذا المفهوم قد شهد جدلا كبيرا بين المفكرين وعلماء الاجتماع والسياسيين ، فظهرت في سياق هذا الجدل والنقاش مفاهيم متعددة ، لعل من أهمها : مفهوم نمط الإنتاج الكولونيالي في كتابات مهدي عامل ، ومفهوم نمط الإنتاج الآسيوي في كتابات أحمد صادق سعد ، ومفهوم نمط الإنتاج البيروقراطي في دراسة لعادل العمري وشريف يونس .

لكن إثارة هذه الملاحظة ليست مجرد مغالاة نظرية ، فقد كان لغياب تقديم مفهوم نظري واضح عن مفهوم نمط الإنتاج ، أن ظهر قدر من الغموض في فهم طبيعة التحول ، من نظام يهيمن فيه القطاع العام ويقود ، إلى نظام يهيمن فيه القطاع الخاص ويقود ، بل ظهر ما يقترب من وجود تصورين لنمط الإنتاج ، ففي صفحة ٢٠٨ نقرأ عن "تغير نمط الإنتاج من رأسمالية الدولة إلى الرأسمالية الخاصة" ، بينما في صفحة ٢٤١ نقرأ أن "الأمر لم يخرج عن نطاق تحول رئيسي طرأ على نمط الإنتاج ذاته من رأسمالية الدولة إلى الرأسمالية الخاصة" ، والسؤال المستمر هنا هو هل رأسمالية الدولة نمط إنتاجي يتميز عن الرأسمالية الخاصة كنمط إنتاجي آخر ، أم أنهما مجرد صورتين نوعيتين لنمط الإنتاج الرأسمالي ؟ وهل تجاور وتداخل أنماط الإنتاج المختلفة ، الرأسمالية وما قبل الرأسمالية ، تنتج نمطا إنتاجيا مختلطا خاصا ببنية التخلف ، أم مجرد أنماط إنتاج متجاورة ؟

٢ـ في رصده "لعملية التحول" من نظام هيمنة وسيطرة القطاع العام ، إلى نظام هيمنة وسيطرة القطاع الخاص ، ومع الوعي بأن الجهد البحثي منصب حول آثار هذا التحول على المواقع الطبقية الرأسمالية والعمالية والوسطى ، وخاصة حول رصد وتحليل نمو وتطور وظهور المواقع الرأسمالية الخاصة (التجارية ، وفي المقاولات ، والصناعية والمالية) ، تم التركيز أكثر على عمليات التحول من خارج القطاع العام ، والتركيز على مستويات ومعدلات التوازن بين القطاعين العام والخاص في فترات متتالية ، وبدت سلطة الدولة كمؤسسة مستقلة عن الطبقات تدير عملية التوازن ، وفي هذا السياق ظهر التركيز على آليات تحويل القطاع العام من الداخل ضعيفا ، فلم تظهر آليات تحويل القطاع العام من الداخل ، من قاعدة لرأسمالية الدولة الوطنية ، إلى قطاع لرأسمالية الدولة التابعة ، إلى قاعدة لتطوير المواقع الرأسمالية الخاصة ، وربما كان من المفيد في هذا السياق ، دخول الكتاب في جدل مع كتاب الدكتور فؤاد مرسي "مصير القطاع العام في مصر – دراسة في إخضاع رأسمالية الدولة لرأس المال المحلي والأجنبي" ، فقد كان ذلك من شأنه التركيز أكثر على

آليات التحويل الداخلي ، والدور المركزي لسلطة الدولة فيه .

٣- ظهر مفهوم "البرجوازية البيروقراطية "في الكتاب غامضا ومتناقضا ومختلف المعاني والتعبيرات ، فهي أحيانا الطبقة الجديدة ، أو البيروقراطية المبرجزة ، وهي أحيانا برجوازية الدولة ، أو رجال أعمال الدولة ، وهي أحيانا البرجوازية البيروقراطية التكنوقراطية .

لكن الأمر لم يقف عند حدود تعدد التعبيرات ، فالمعاني التي وردت في مواقع مختلفة من الكتاب متباينة ، وإن كان يجمع بينها جميعا الإشارة إلى جماعة مرتبطة بكل من سلطة الدولة وإدارة القطاع العام ، لكنها ظهرت أحيانا في صورة انحراف لبعض أفراد الدولة والقطاع العام ، واستغلالهم للسلطة والتحالف مع أغنياء الفلاحين ، في تكوين الثروات وتوجيه الإعلام في اتجاه متناقض مع الأهداف الرسمية للنظام ، وظهرت في مواقع أخرى في تناقض مع اتجاهات تنمية رأسمالية القطاع الخاص .

كما ظهرت البرجوازية البيروقراطية في مواقع السلطة ، كفئة عليا مهيمنة على المواقع الأساسية للإنتاج ، والإدارة والتوزيع ، والأجهزة القمعية ، وظهرت أيضا كشريحة إدارية وفنية عليا في المواقع الطبقية الوسطى

وقد ظهر مفهوم البرجوازية البيروقراطية في بعض الكتابات السياسية ، التي اهتمت بتحليل الطبيعة الطبقية للسلطة في مصر في المرحلة الناصرية ، ثم بعد ذلك لتحليل تحولات التحالف الطبقي الحاكم في ظل الانفتاح الاقتصادي .

وقصد بهذا المفهوم التعبير عن وجود فئة طبقية عليا مهيمنة على الثروة والسلطة ، نشأت من خلال التوسع في إجراءات التمصير والتأميم ، وبناء القطاع العام في العهد الناصري ، وليس في مواجهته .

ولذلك تبلورت مصالحها الاقتصادية والسياسية في سياق الدور الوطني والاستقلالي النسبي للدولة ، وتكونت توجهاتها الفكرية في سياق بناء القطاع العام والإصلاح الزراعي وتحالف قوى الشعب العامل ، ولم يكن تحالفها مع المواقع الرأسمالية الخاصة أو أغنياء الفلاحين من خلف ظهر النظام ، بل تعبيرا عن التحالف الوطني .

لذلك لا تنظر هذه الكتابات التي ظهرت بقوة في جيل السبعينات ، إلى هذه الفئة الطبقية كانحراف ، بل كفئة قائدة وذات دور هو بالضبط دور الدولة الوطني بكل جوانبه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، ودون إغفال للاستقلالية النسبية للسلطة السياسية عن الطبقات .

ولم يكن التحول في دور الدولة في عهد السادات بعيدا عن هذه الفئة الطبقية ، وتحولاتها الداخلية وصراعاتها وعمليات الفرز داخلها وتحالفاتها الجديدة ، فقد تكونت داخل هذه الفئة البيروقراطية مصالح وتوجهات جديدة ، فردية ، داخلية وخارجية ، هي تلك التي عبرت عن نفسها بعد ذلك في سياسات الانفتاح الاقتصادي ، وتحويل دور القطاع العام وإنهاء آثار الإصلاح الزراعي وغيرها من السياسات .

الأمر الذي يفسر أن معظم هذه التحولات والتغييرات جاءت من أعلى ، لتعبر عن توجهات ومصالح جديدة لهذه الفئة الطبقية المهيمنة على سلطة الدولة ، وتعبر عن تحالف جديد ، وعن مستوى جديد من التزاوج والاندماج بين مصالح هذه الفئة والمواقع الرأسمالية الخاصة في التجارة والصناعة والمقاولات ، مع استمرار هيمنتها لبعض الوقت على بعض القطاعات المالية .

٤- وبينما تبنى فريق البحث مفهوم المواقع الطبقية ومفهوم المواقع الطبقية المختلطة ، في سبيل تدقيق المفاهيم، إلا أن بعض مواقع

الكتاب قد التزمت بهذين المفهومين شكليا ، وغلب الطبع على التطبع كما يقول المثل في موقعين ، فكما رأينا خضع البحث للتعبيرات السائدة ، حين استخدم تعبير الطبقة الجديدة في الحديث عن البرجوازية البيروقراطية ، وهي فئة طبقية وليست طبقة .

أما الموقع الثاني الذي تغلب فيه الطبع على التطبع ، فهو المواقع الوسطى ، فعلى الرغم من تأكيد الكتاب على التباينات والاختلافات بين المواقع الوسطى المختلفة ، وعلى الرغم من إقرار البحث بأن هذه المواقع الوسطى ، تكاد تكون نموذجا للمواقع الطبقية المختلطة ، إلا أن تعبير "الطبقة الوسطى "كتعبير سائد تسرب إلى صفحات البحث ، إلى الدرجة التي يكاد يتراجع فيها تعبير المواقع الوسطى لصالح تعبير "الطبقة الوسطى ".

وفي الدراسات السابقة ، كانت الكتابات العلمية تفضل تعبير "الفئات الوسطى " كمحاولة للاقتراب من واقع التباينات والتناقضات ، بين الشرائح العليا والشرائح الدنيا من هذه الفئات ، متعددة المواقع الطبقية ، متعددة التقاطع مع أنماط الإنتاج ، فهل نعود إلى تعبير الفئات الوسطى ، أم نواصل جهدا علميا للاستفادة من مفهوم المواقع الطبقية المختلطة ؟.

٥- هل نبالغ إذا قلنا أن مفهوم المواقع الطبقية المختلطة ، على الرغم من أهميته العلمية ، ربما يؤدي إلى ضياع بعض الفئات ، التي كانت الدراسات السابقة تركز على بحث أوضاعها ، كالحرفيين ، والعمالة الهامشية ، أو المهمشين .

فقد دخل الحرفيون إلى المواقع الطبقية الوسطي ، ولم يظهر موقعهم إلا بالتوزيع المهني للمواقع الطبقية الوسطى طبقا للحالة العملية ، فظهرت كشريحة من الحرفيين المهرة في قاع الفئات الوسطى ، بنسبة معتبرة بلغت ١٣٪ من حجم المواقع الوسطى .

أما العمالة الهامشية فقد ضاعت داخل موقع عمالي مختلط ، هو موقع العمال الأفراد ، الذين يعملون خارج القطاع الرسمي المنظم ، وهو موقع وصل إلى ١٨٪ من إجمالي عمال الحضر عام ١٩٩٦ ، لكنه يجمع بين العمالة الحرفية الماهرة ممن يعملون لحسابهم ، والعمالة غير الماهرة ممن يعملون كباعة جائلين وغيرها ، والعمالة القادمة من الريف للعمل في مجالات التشييد والبناء أو كبوابين وعمال حراسة وماسحي أحذية وغيرها من المهن الخدمية الهامشية .

ولعلنا كنا نفضل تفكيك هذين الموقعين ، وتركيب موقعين مختلطين آخرين ، يجمع الأول بين الحرفيين المهرة والعمال الحرفيين في موقع للحرفيين منفصل عن المواقع الوسطى ، ويجمع الثاني بين مختلف أنواع العمالة الهامشية في موقع للمهمشين منفصل عن المواقع العمالية .

وأخيرا

فإننا أمام جهد علمي متميز ، لم يكتف بطرح صورة ساكنة للتكوين الاجتماعي والبنية الطبقية في مصر ، بل انطوى على رصد وتحليل الطبقات أو المواقع الطبقية في تحولاتها ، وصراعاتها ، في الماضي ، وفي الحاضر ، وفي المستقبل ، بتمثله لخمسة سيناريوهات مختلفة ، هي سيناريوهات المشروع البحثي – مصر ٢٠٢٠ – .

لذلك فنحن لا نبالغ إذ نقول : أن هذا الكتاب جاء ليروي عطشا فكريا وسياسيا في مجال الفكر الاجتماعي والسياسي ، بما قدمه من تصورات نظرية ، ومفاهيم علمية ، وبما قدمه من تحليل طبقي ، ومن اقتراب من التكوين الاجتماعي والبنية الطبقية .

كما لا نبالغ إذ نقول أن هذا الكتاب بما ينطوي عليه من فكر وجهد ، سيطرح نقاشا علميا وسياسيا أعتقد أننا في حاجة ماسة إليه .

فكرة ..

٥٧ عاما على هزيمة النازية

فى التاسع من مايو من كل عام يخرج ملايين المواطنين الروس إلى شوارع المدن والقرى متجهين إلى المقابر لتكريم ذكرى هؤلاء الذين قاتلوا فى « الحرب الوطنية العظمى » .. ولم يعودوا.

وهذه الحرب الوطنية العظمى هى التى نسميها الحرب العالمية الثانية ، غير أن شعوب الاتحاد السوفيتى ، فى ذلك الوقت ، كانت تخوض حرب دفاعية لتحرير التراب الوطنى الذى احتلته قوات الجيش النازى الهتلرى فى عملية كبرى تحت اسم « باربار وسا » حشدت لها أكبر قوة عسكرية عرفها التاريخ حتى ذلك الوقت.

وكانت هزيمة قوات هتلر فى الجبهة السوفيتية هى نقطة التحول الكبرى فى الحرب وبداية اندحار النازية وتحرير شعوب أوربا من النير الهتلرى وسقوط الرايخ الثالث.

لقد رفضت الحكومات « الديمقراطية » الغربية عشية عام ١٩٣٩ دعوة موسكو الى إقامة الأمن الجماعى فى وجه الخطر المشترك.

بل أن هارى ترومان (الذى أصبح رئيساً للولايات المتحدة بعد رحيل الرئيس روزفلت) دعا - وهو عضو فى مجلس الشيوخ الأمريكى - الحلفاء الغربيين إلى عدم التعجل فى فتح الجبهة الثانية ضد ألمانيا النازية ، ونصح بترك الألمان والروس لكى يقتلوا بعضهم البعض بأعداد كبيرة !

ومن الحقائق المعروفة أن الولايات المتحدة وبريطانيا وعدا بفتح الجبهة الثانية فى عام ١٩٤٢ ولكنهما لم يفعلا ذلك سواء فى عام ١٩٤٢ أو ١٩٤٣ .

كانت الدول الغربية تتمنى أن يخلصها هتلر من « البلشفية » بعد أن اعتبرت أن العدو الألد هو الاشتراكية.

بل أن مؤرخين غربيين حاولوا التأثير على القارئ الغربى وبالأخص الجيل الجديد من الشباب بشتى الوسائل ومنها اعطاء رؤية مغايرة للحرب العالمية الثانية يزعمون عن طريقها أن هتلر اضطر إلى شن «حرب وقائية » ضد الاتحاد السوفيتى بغية الدفاع عن ألمانيا وأوروبا ضد " الخطر البلشفى " (الشيوعى) ! كما يزعمون أن الاتحاد السوفيتى لم يحرز انتصاره بفضل المقاومة البطولية الباسلة للشعب السوفيتى والجيش الأحمر ، وإنما بفضل برنامج " الإعارة والتأجير " الأمريكى " السخى " و" النزيه " ، وأن الاتحاد السوفيتى لم يكن يستهدف من وراء نقل عملياته العسكرية خارج حدوده ، لملاحقة القوات الهتلرية ، .. أهدافاً تحريرية بل غايات توسعية !

ودفع خمسون مليون إنسان فى العالم حياتهم ثمنا لهذا التواطؤ مع هتلر .. بينهم أكثر من عشرين مليون مواطن سوفيتى.

وقد قام الغزاة الألمان بتحويل ١٧١٠ مدينة وأكثر من ٧٠ ألف قرية سوفيتية إلى خرائب وأطلال وأبادوا حوالى ثلاثين فى المائة من ثروات البلاد الطبيعية.

وكانت معركة ستالينجراد هى الانعطافة الكبرى (صيف ١٩٤٢ - ٢ فبراير ١٩٤٣) فى الحرب العالمية الثانية .

فقد انتهى الزحف الألمانى صوب الشرق عند تلك المدينة وبدأ الهجوم السوفيتى المضاد الناجح . لقد تم سحق الجيش الهتلرى الذى كان يتكون من ٣٣٠ ألف مقاتل عند أبواب ستالينجراد ، كما تم أسر ٩٤ ألف جندى وضابط على رأسهم القائد العسكرى الألمانى المارشال باولوس.

العمليات الفدائية وراء خطوط العدو الألمانى لعبت دورا فى احراز النصر . وتضحيات الشعوب فى حركات المقاومة التى انتشرت فى كل أوروبا.

كان البشر يحلمون بعالم جديد تسوده الحرية والاستقلال والديمقراطية بعد هزيمة النازية . ولكن معسكر حلف الأطلنطى بزعامة الولايات المتحدة بدأ باستخدام السلاح الذرى ضد الشعب اليابانى ثم خلقت الحرب الباردة ، وسارت أمريكا على طريق هتلر فى إنكار حقوق الشعوب والإصرار على زمن السيطرة والهيمنة على العالم.

نبيل زكى



إعلان التجمع الوطنى الديمقراطى حول الحكومة الانتقالية فى السودان

إعلان التجمع الوطنى الديمقراطى حول الحكومة الانتقالية فى السودان

فى الثامن والعشرين من فبراير الماضى، أنهت هيئة القيادة، للتجمع الوطنى الديمقراطى السودانى المعارض اجتماعها فى العاصمة الأريترية " أسمرا " وأصدرت بيانا بعنوان " إعلان سياسى حول الحكومة الانتقالية " فى السودان، فيما يلى نصه

❖ مع اقتناعه التام بأن الدور الحاسم فى حل المشكل السودانى يقع على عاتق جماهير شعب السودان، لايمكن للتجمع الوطنى الديمقراطى أن يتجاهل الدور الهام الذى يمكن أن يلعب المجتمع الدولى للإسهام فى ذلك الحل. لهذا يرحب التجمع بالوجهة العامة لجهود المجتمع الدولى فى عالم اليوم المتمثلة فى حل النزاعات المسلحة وإطفاء نيران الحرب الأهلية وإعادة ترتيب الأوضاع فى الدول التى تتعرض لهذه النزاعات، عبر المفاوضات، والسعى لضمان حد أدنى من الاستقرار فى هذه الدول. ومع هذا، ينظر التجمع إلى التحرك الدولى تجاه السودان فى ارتباط وثيق بالسياسات الآخذة فى التبلور على الصعيد الدولى بعد أحداث ١١ سبتمبر المؤسفة، ودور نظام الخرطوم فى إيواء تنظيم القاعدة وارتباطه بأركان الإرهاب الدولى. هذا الارتباط هو الدافع الأساسى لمحاولات النظام المحمومة للإفلات من أى مساءلة فى إطار الحرب الدولية ضد الإرهاب، حتى وإن أدى ذلك للتفريط فى مصالح البلاد العليا.

❖ على أن جوهر الصراع فى السودان لايمكن حصره فى كونه معركة بين الشمال والجنوب، كما أنه لن يحل بمجرد وقف إطلاق النار بين المتحاربين. فالصراع قديم تعود جذوره إلى مطلع الاستقلال حيث ظل السودان منذ ذلك التاريخ فى صراع دام مع نفسه. إلا أن ذلك الصراع تفاقم بعد أن سيطرت فئة إسلاموية متطرفة صغيرة على مقاليد السلطة عام ١٩٨٩، وفرضت نظاما دمويا ارهابيا يرتكز على ثوابت قوامها الشمولية والتسلط باسم الدين وانتهاك حقوق الإنسان فى شمال وجنوب وشرق وغرب البلاد، وممارسة النهب المنظم للمال العام وثروات الوطن، وتفريخ الإرهاب ورعايته وتصديره للخارج. بهذه الممارسات أدخل نظام الخرطوم البلاد فى أزمة خانقة تهدد وحدة الوطن وبقائه.

❖ لامخرج من هذه الأزمة إلا بحل سياسى متكامل يخاطب جذورها، ويؤدى إلى الوقف الشامل للقتال ويطيح بثوابت نظام الخرطوم، باعتبارها العامل الرئيسى فى تفاقم الحرب الراهنة واستمرارها. ذلك الحل ينبغى أن يحقق السلام العادل والديمقراطية الحقيقية والوحدة الطوعية والتنمية المتوازنة. ومنذ يونيو ١٩٩٥ توافقت فصائل التجمع، سواء أكانت من شمال أو جنوب أو شرق أو غرب السودان، على رؤية شاملة لإعادة صياغة الدولة السودانية وتعزيز وحدتها وفق مشروع ينهى دولة الحزب الواحد ويؤسس دولة المواطنة والوطن، ويمنع استغلال الدين فى السياسة، ويرد حقوق الشعب، وينهى إلى الأبد ثقافة العنف والتطرف والإرهاب التى وجدت طريقها لمناهج التعليم وبرامج الإعلام. وهذه الرؤية تتطابق فى جوهرها مع المبادئ والقيم المجمع عليها فى المواثيق والعهود الدولية والإقليمية المعنية بحقوق الإنسان وفق المفهوم الشامل لهذه الحقوق. ولانظن أن المجتمع الدولى سيكون أقل حرصا منا على تثبيت هذه المبادئ والقيم. بيد أن العقبة الوحيدة أمام الانطلاق بهذه الرؤية إلى حيز التنفيذ هى استمرار الديكتاتورية وهيمنة نظام الفئة الصغيرة، وإصرارها على مشروعها " الحضارى" الفاشل الذى تشير كل الدلائل إلى أن نتائجه لاتصب إلا فى خانة تفتيت وحدة البلاد وتمزيقها بعد نهبها. لهذا فان الظن بأن مثل هذا النظام يمكن أن يكون بديلا لذاته - مهما جمل من وجهه - ظن ضد طبائع الأشياء.

❖ إن الحلول الجزئية التى تطرحها بعض

دوائر المجتمع الدولى ستبقى هشة ومؤقتة ومشحونة القنابل الموقوتة ، وهى بطبيعتها الانتقائية لأطراف النزاع وتجزئتها للقضية تغلق الطريق أمام تصفية وتفكيك النظام الشمولى ، وتحول دون تحقيق السلام العادل والديمقراطية ووضع دستور ديمقراطى يصون وحدة البلاد . ولنا عبرة فيما الت إليه الحلول الجزئية فى السودان عام ١٩٧٢ بعد خرق اتفاقية أديس أبابا .

❖ إن التجمع الوطنى الديمقراطى سيظل مفتوح الذهن لأى طرح يمكن أن يفضى لحل سياسى شامل . وفى هذا السياق يرحب التجمع الوطنى الديمقراطى باتفاقية وقف إطلاق النار فى جبال النوبة باعتبارها مساهمة جادة للتصدى للقضايا الإنسانية التى تواجه شعبنا فى مناطق الجبال من مجاعة وأوبئة وأمراض وتحطيم للنسيج الاجتماعى ، تسببت فيها سياسات نظام الخرطوم . كذلك يؤيد التجمع الاتفاقية لما تتيحه نصوصها من فرص لأهلنا فى الجبال للتصدى لانتهاكات حقوق الانسان وسياسات التطهير العرقى والقهر الدينى التى ظل يمارسها النظام فى تلك المنطقة . وبعد أن استمعت هيئة قيادة التجمع لتقرير الدكتور جون قرنق رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان عضو هيئة القيادة حول الاتفاقية وتطابقت رؤاها مع رؤى الحركة الشعبية حول الطبيعة الإنسانية لذلك الإتفاق يؤكد التجمع أن قضية أهل الجبال • كقضايا أهل المناطق المهمشة الأخرى – لن تجد العلاج الشافى إلا فى إطار الحل الشامل . ومع أن التجمع يرى فى الاتفاقية خطوة إيجابية ، إلا أنه يؤكد أيضا بأنها لن تحقق أهدافها كاملة مالم تتوافر الديمقراطية التى تسمح بالمشاركة النشطة للحركة السياسية والجماهيرية فى كل البلاد ، وكذلك مشاركة حكماء وقادة كل الكيانات فى المنطقة بهدف الوصول إلى التراضى والتعايش السلمى الأخوى.

❖ إن التحول الديمقراطى فى السودان لايمكن أن يتحقق إلا برجحان كفة ميزان الصراع السياسى لمصلحة القوى المناضلة من أجل الديمقراطية وقناعة النظام الشمولى بعمق أزمته واستحالة استمراره . ولهذا سيعمل التجمع على المضى قدما فى كل خياراته التى تجعل ذلك ممكنا . وفى ذات الوقت يظل التجمع ملتزما . بما قرره مؤتمره الثانى الذى انعقد فى مدينة مصوع بأريتريا فى سبتمبر ٢٠٠٠ ، بأنه إذا ماتوفرت المقومات الموضوعية للتحول السلمى الديمقراطى فى السودان ، فسيكون ذلك الخيار هو الأفضل والأقل تكلفة لشعبنا من أجل وقف نزيف الدم وإرساء السلام العادل ، وإشاعة الديمقراطية ، وتمتين الوحدة الطوعية . تلك المقومات لم تتوفر بعد ، وحكومة الخرطوم وحدها هى المسئولة عن ذلك.

❖ يؤكد التجمع الوطنى الديمقراطى مجددا استعداده للتعامل الإيجابى مع أى مبادرة تسعى للخروج ببلادنا من أزمتها . وفى تعامله مع المبادرات لايهدف التجمع إلى الإنخراط فى النظام الحالى ، وإنما ينظر إلى مدى فاعليتها فى تمهيد الطريق للانتقال من الشمولية إلى الديمقراطية التعددية ، ومن الحرب إلى السلام العادل ، مما يفضى ببلادنا إلى حقبة جديدة يصبح فيها السودان فى وئام مع ذاته ويضحى وطنا لكل السودانيين.

❖ إن لم الشمل ، وتضميد الجراح ، وحماية الوطن من التمزق والتفتت ، يستوجب أن يبدأ التحول السلمى الديمقراطى بفترة انتقالية تصفى أشكال الحكم التى قادت للأزمة ، وتخلق أشكالات جديدة يقننها دستور ديمقراطى يصون حقوق الجميع ويجنب البلاد الصراعات الدموية والحروب الأهلية . فى هذا السياق يطرح التجمع الوطنى الديمقراطى ضرورة اتفاق طرفى النزاع على فترة انتقالية بهدف تنفيذ برنامج انتقالى يعيد هيكلة الدولة السودانية وبناء أجهزتها على أساس قومى .

فكرة ..

الناصرية .. حلم أم هاجس ؟

.. وليس هذا العنوان جديداً . فقد استخدمته فى دراسة أكاديمية قدمتها ضمن الدراسات التى تعين على تقديمها كتمهيد لقبول مناقشة رسالة دكتوراه العلوم فى جامعة ليبزج ، أيامها رأت الجامعة - لأسباب سياسية - عدم نشر هذه الدراسات ، ورأيت أنا ذلك أيضا آنذاك ، ثم نسى الأمر حتى تذكرته الآن .

والحقيقة أن مأساة أية رؤية للناصرية أو تحليلها أو حتى مجرد الحديث المبسط عنها تبدأ وتنتهى من نظرة أحادية الجانب أن تعتبرها حلماً صافياً وبديعاً أو هاجساً وكابوساً . ولامخرج سوى النظر إليها بعينين وليس بعين واحدة .

الشاعر الجواهرى لخص الأمر كله فى رثائه لعبد الناصر

لايعصم المجد الرجال وإنما
كان العظيم المجد والأخطاء .

وتكمن المأساة فى أمرين . أولهما أن الأخطاء كانت هى ذاتها السبيل لاغتيال الأمجاد . فالضربة لم تأت من الخصوم وحدهم وإنما أتت من ذات الممارسات الناصرية التى فتحت الباب بعد رحيل القائد - وحتى قبيل هذا الرحيل - للانقضاض على الإيجابيات ، وأتاحت إلتفاف عديد من الانتهازيين حول راية مالبثوا أن إنفضوا من حولها ، وإنقضوا عليها عند أول منحنى .

أما المأساة الأخرى فتكمن فى أن الاخوة الناصريين (وأغلبهم من جيل لاحق ، ولعل هذا ليس مصادفة .. فالقدامى إنفضوا فى هدوء قانعين بما حازوه منها أو انقضوا عليها ليحصلوا على المزيد) لم يجدوا أى سبيل لنظر انتقادى أو موضوعى لما فعلته الناصرية بنا أو حتى مافعلته بنفسها وبانجازاتها وبطموحاتها .

وربما تكمن المفارقة الحقيقية فى أن أغلب من حاولوا تقديم نظرة موضوعية أو متكاملة الزوايا كانوا ممن لحق بهم عناء شديد بسبب ملاحقة السلطة الناصرية لهم .

ويبقى أن نفتش وبشكل موضوعى عما تبقى.

تبقى الحلم . غرسه عبد الناصر ثم أنبت حوله - وبيديه - كثيرا من الأعشاب الضارة أو حتى السامة التى أحاطت به . فبدون ديمقراطية حقيقية ، واحترام للآخر ، وإشاعة مناخ ليبرالى يحترم حرية الرأى والقول والفعل ، وبدون تعددية سياسية وضعت الناصرية نفسها فى مهب ريح عاصفة ، اعتذر إذ أقول أنها عصفت بها . وأعتذر إذ أتذكر قول الشاعر .. الذى أتمنى أن يردده الناصريون ويعترفون به ، كمقدمة ضرورة لانبات فكر ناصرى جديد ..

إنا بأيدينا جرحنا قلبنا
وبنا إلينا جاءت الآلام .

لكن الحلم يبقى أملا . وهو أمل جديد ، فى ثياب جديدة ، أقصد ثيابا ديمقراطية حقة ويبقى منها ذكريات التحدى لخصوم الوطن ، والموقف الشجاع منهم سواء أكانوا استعماراً أو صهيونية الأمر الذى أشاع فى قلب ووجدان المصريين روح الكرامة والاعتزاز . مع ضرورة التأكيد على أن الزمان قد تغير فقد كان عبد الناصر يستند فى تحديه إلى وجود مالم يعد موجوداً . ومع ضرورة الاعتراف ببعض الأخطاء التى أدت إلى النكسة وماتلاها .

ويتبقى منها أيضا أن إيقاظ المارد الوطنى والقومى ممكن . وأن تخاذل الحكام يمكنه أن يفرض على الناس خيمة من اليأس والاحباط ، فيفتقد الحكام أى سند فى مواجهة الخصم ، فيزدادون ضعفا ويمعنون فى التخاذل .. وهكذا دورة شريرة تقتادنا إلى حالة كتلك التى نعيش.

ويتبقى أخيرا ضرورة أن يتحلى الإخوة الناصريون بقدر أكبر من محبة ناصريتهم ، يمنحهم القدرة على النظر الانتقادى لما كان ، ثم يقدموا ومن جديد أوراق اعتماد جديدة - متخلصة من أخطاء الماضى - لجماهير الشعب التى عرفت كيف تحب عبد الناصر . وعرفت أيضا أخطاءه.

د. رفعت السعيد

شركة الأمل للطباعة والنشر
(مورافيتلى سابقاً)

حاصر حصارك لا مفرّ / واضرب عدوك لا مفر / فأنت الآن حرٌّ وحرٌّ وحرٌّ – محمود درويش